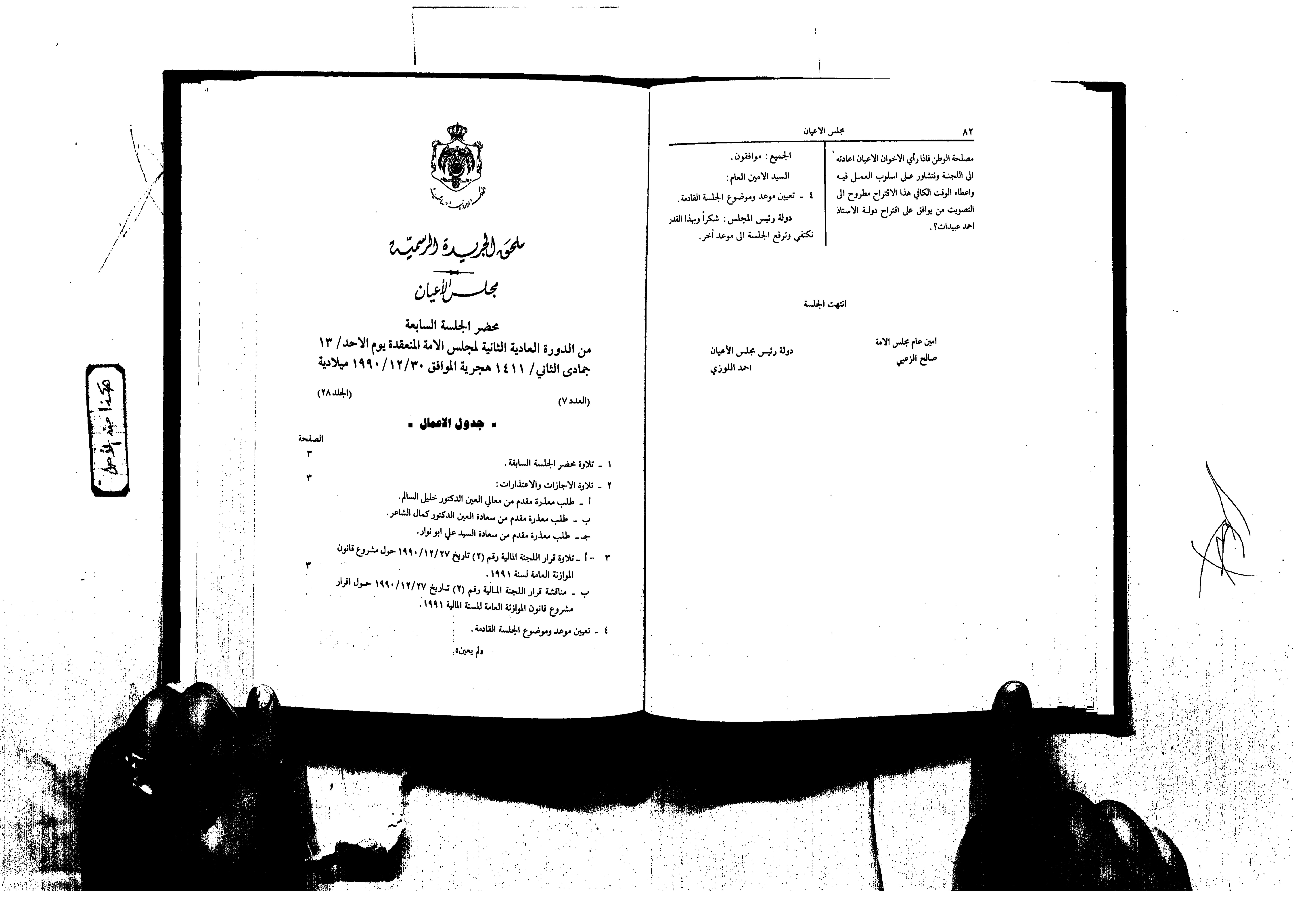


مصلحة الوطن فاذا رأي الاخوان الاعيان اعادته الى اللجنة ونتشاور على اسلوب العمل فيه واعطاء الوقت الكافي هذا الاقتراح مطروح الى التصويت من يوافق على اقتراح دولة الاستاذ احمد عبيدات؟.

الجميع : موافقون.

السيد الامين العام:

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس: شكراً وبهذا القدر نكتفي وترفع الجلسة الى موعد آخر.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة	دولة رئيس مجلس الأعيان
صالح الزعبي	احمد اللوزي

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة السابعة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة المنعقدة يوم الاحد/ ١٣ جمادى الثاني/ ١٤١١ هجرية الموافق ٣٠/١٢/١٩٩٠ ميلادية

(العدد ٧) (المجلد ٢٨)

جدول الاعمال

	الصفحة
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.	٣
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:	٣
أ - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور خليل السالم.	
ب - طلب معذرة مقدم من سعادة العين الدكتور كمال الشاعر.	
جـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد علي ابو نوار.	
٣ - أ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٠ حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١.	٣
ب - مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ٢٧/١٢/١٩٩٠ حول اقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١.	
٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.	

«لم يعين»

مجلس الأعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم (الاحد) الموافق ١٣ جمادى الثاني ١٤١١ هجري الواقع في ١٩٩٠/١٢/٣٠ ميلادي، عقد مجلس الاعيان جلسته السابعة من الدورة العادية الثانية برئاسة (دولة السيد احمد اللوزي) وحضور امين عام مجلس الامة (السيد صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

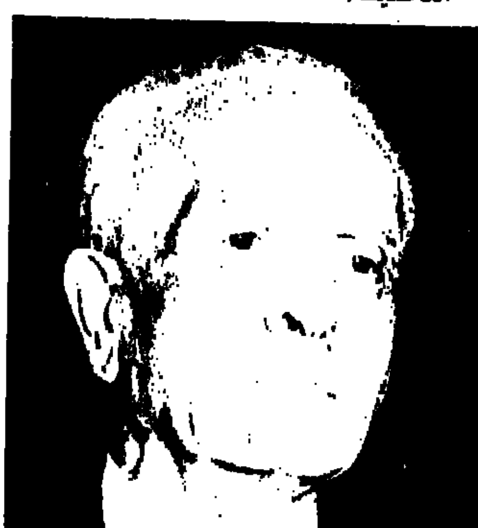
١ - معالي الدكتور خليل السالم.
٢ - سعادة السيد علي ابو نوار.
٣ - سعادة السيد كمال الشاعر.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

١ - معالي السيد عاكف الفايز
٢ - سعادة السيد محمد عودة القرعان

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
٢ - معالي السيد سالم مساعدة: نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
٣ - معالي السيد مروان القاسم: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
٤ - معالي الدكتور محمد عضوب الزبن: وزير الصحة.
٥ - معالي السيد عبدالرؤوف الروابده: وزير الاشغال العامة والاسكان.
٦ - معالي السيد ابراهيم أيوب: وزير التموين.
٧ - معالي السيد حكمت الساكت: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٨ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الاعلام.
٩ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
١٠ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير الصناعة والتجارة.
١١ - سماحة الشيخ عبدالباقي جمو: وزير دولة للشؤون البرلمانية.
١٢ - معالي الدكتور محمد حمدان: وزير التربية والتعليم والتعليم العالي.
١٣ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
١٤ - سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
١٥ - معالي الدكتور قسيم عبيدات: وزير العمل.
١٦ - معالي السيد ابراهيم الغبابشة: وزير الشباب.
١٧ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير السياحة والاثار.
١٨ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٩ - معالي المهندس داود خلف: وزير المياه والري.
٢٠ - معالي السيد نبيل ابو الهدى: وزير النقل والاتصالات.
٢١ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
٢٢ - معالي الدكتور سليمان عربيات: وزير الزراعة.
٢٣ - معالي الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة.
٢٤ - معالي الدكتور خالد امين عبدالله: وزير التخطيط.

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة، جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكرا سيدي الرئيس.

جدول الاعمال

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة:

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء الامين من تلاوة المحضر.

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور خليل السالم.
ب - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور كمال الشاعر.
ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد علي ابونوار.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة واجازة السادة الاعضاء؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - أ - تلاوة قرار اللجنة المالية اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٧ حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١.





دولة رئيس المجلس: بسبب توعك صحة الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة رأت اللجنة ان يقوم بهذه المهمة العين سعادة الاستاذ حمد الفرحان تفضل سيدي.

السيد حمد الفرحان مقرر اللجنة:

سيدي الرئيس، اخواني الاعيان اني اشعر بأسف بان الزميل القادر والمهيأ لتلاوة هذا التقرير حالت حالته الصحية دون ان يكون هو الذي يقوم بالمهمة واشعر بحرج امامكم لاني من خبرتي مع رفق الاستاذ الدكتور خليل السالم كان امتع ما في نفسي دائما ان اجد نقطة اعارض الرأي فيه لخليل اجدني في وضع مضطر ان ادافع عن ارائه فاذا شعرتم ان الدفاع ضعيف ارجو ان تعزوه الى تلك الخلفية من العلاقة سأجرب جهدي ان اكون مخلصا في الدفاع عن افكاره وافكار اللجنة.

ليسمح دولة الرئيس والاخوان اتل القرار رقم ٢ المقدم من اللجنة المالية.

قرار رقم (٢)

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

لقد أحال مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٠ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، كما ورد هذا المشروع من مجلس النواب، للجنة المالية في مجلس الاعيان لدراسته، وابداء الرأي فيه، واتخاذ القرار حوله. . وقد ارفق بالمشروع التقرير القيّم الذي اصدرته اللجنة المالية في مجلس النواب، والقرارات التي اتخذها مجلس النواب حول تعديلات في مخصصات النفقات لبعض فصول الموازنة العامة، وتعديلات قانون الموازنة العامة نفسه.

وقد عقدت اللجنة المالية خمسة اجتماعات في ١٩٩٠/١٢/٢٢ صباحا ومساء، وفي ١٢/٢٣/ صباحا ومساء، وفي ٩٠/١٢/٢٧ صباحا، وعقدت هذه الاجتماعات برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الاعيان، وحضور معالي الدكتور خليل السالم، مقرر اللجنة، وحضور اعضائها اصحاب المعالي والسعادة:

الدكتور صبحي امين عمرو، السيد محمد رسول الكيلاني، الاستاذ جمعة حماد، الحاج محمد علي بدير، الاستاذ حمد الفرحان، الدكتور كمال الشاعر، السيد ابراهيم تقي الدين.

وقد شارك في بعض هذه الاجتماعات، معالي الدكتور عبدالله النسور، رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب، وسعادة الدكتور عبدالله العكايلة، مقرر هذه اللجنة، وسعادة الاستاذ حسين مجلي، رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، وأغنوا مناقشات اللجنة المالية في مجلس الاعيان بما قدموه من اراء.

وبدعوة من دولة رئيس مجلس الاعيان، حضر اجتماع اللجنة في يوم ١٩٩٠/١٢/٢٣ معالي السيد باسل جردانة، وزير المالية، والسيد سلمان الطراونة مدير دائرة الموازنة العامة، والسيد عبدالرحمن العجلوني، مساعد مدير الدائرة، وقد أجاب معالي الوزير عن تساؤلات اعضاء اللجنة، كما علق على ملاحظاتهم بوضوح وصراحة وموضوعية.

وهكذا، فقد درست اللجنة المالية مشروع قانون الموازنة مستندة بالاضافة الى المشروع نفسه، الى خطاب معالي وزير المالية في تقديمه لمجلس النواب، وتقرير اللجنة المالية في مجلس النواب عن مشروع القانون، ورد دولة السيد مضر بدران، رئيس الوزراء، ثم رد السيد باسل جردانة وزير المالية، على كلمات النواب المحترمين قبل الاقتراع على القانون.

ومن الانصاف الاشادة بتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، وما سبق اعداد هذا التقرير من مناقشات بين اعضاء اللجنة، ووزير المالية، وغيره من الوزراء وكبار المسؤولين، حول تقديرات الايرادات ومخصصات النفقات جملة وتفصيلا، وحول الاجتهادات والخيارات البديلة لضمان اكبر قدر ممكن من رشد القرار الاقتصادي او المالي او النقدي ونجاعته، وكان من مظاهر توثيق التعاون بين المجلسين، حضور بعض اعضاء اللجنة المالية في مجلس الاعيان لمعظم اجتماعات اللجنة المالية في مجلس النواب، وقد وفر هذا الحضور الاستغناء عن العديد من الاسئلة والاستيضاحات حول السياسة المالية للحكومة، وتوجهات قانون الموازنة في السنة المالية القادمة.

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

١ - لا يخفى على أحد أن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١، قد أعد في ظروف استثنائية تؤثر فيها أزمة الخليج تأثيرا بالغا، بما يكتنفها من عدم التيقن من حقائق اليوم واحتمالات الغد، في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمالية.

وتجري مناقشة القانون أيضا في هذه الظروف التي يتعذر فيها تقدير الايرادات وتخمين النفقات وتحديد الالتزامات ويشبه وضع الموازنة ان يكون مهمة عسيرة ان لم تكن مستحيلة ولذلك نقدر للحكومة وضع موازنة بدقة وموضوعية تصلح وثيقة عمل لمواجهة الازمة وتجاوزها بعون الله . .

٢ - ومن حقائق ازمة الخليج السلبية، المتصلة بقانون الموازنة، الخسائر الجسيمة التي اصابت الاقتصاد الاردني بسبب تطبيق الاردن لقرارات مجلس الامن من حيث الحصار المفروض، وحظر التعامل مع العراق، وقد ورد في تقرير ممثل الامين العام للامم المتحدة حول الاضرار التي تكبدها الاردن ما يلي:

«ان الاردن، بوضعه الحالي، يعاني خسارة في النقد الاجنبي تبلغ (٧٣٠) مليون دولار تقريبا في عام ١٩٩٠، مرجعها الحظر الذي فرضته الامم المتحدة، ومع افتراض استمرار الحظر في

عام ١٩٩١، فان الخسائر ستستمر بمعدل يبلغ (١٦٠) مليون دولار تقريبا كل شهر. .

ولا قبل للاردن بتحمل هذه الخسائر الباهظة و لا سبيل لمواجهتها، الا بالتعويضات المالية التي تستحقها المملكة حسب احكام ميثاق هيئة الامم المتحدة.

٣ - كما نقدر للحكومة تقديمها لمشروع القانون في الموعد الدستوري، لما يتضمن هذا الاجراء من احترام للدستور وحكمة اداريةوتنظيم مالي واثر ايجابي على النشاط الانمائي.

٤ - كذلك نثني على الاداء الحكومي وانجازاته في سنة ١٩٩٠، لا سيما في نصفها الاول، حيث تجاوزت بعض المنجزات اهدافها المرسومة وارقامها المنتظرة. . ومن الحق ان نقدر اعمق التقدير بعض المنجزات التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

أ - تخفيض النفقات وزيادة الايرادات وتطبيق بعض برامج التقشف والترشيد في الاستهلاك الرسمي.

ب - استمرار التوسع في الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

جـ - تطبيق سياسة زراعية جديدة ترمي لزيادة الانتاج الزراعي والحيواني، ومن خلال تأجير الاراضي الحكومية باسعار رمزية.

د - تطبيق بطاقات التموين بقصد ايصال الدعم لمستحقه.

هـ - توحيد سعري الدولار، والحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر الدولار في السوق.

و - الجهد الكبير في برنامج استقبال الوافدين من الخليج، وتنظيم اقامة الاجانب منهم في الاردن، الى ان تم ترحيلهم الى اوطانهم الاصلية، العربية او الاجنبية، لقد كانت اعدادهم بمئات الالوف من الوافدين الذين هجموا على غير انتظار، وفي فترة قصيرة، فكان الجهد الكبير في تنظيم حلهم وترحالهم سريعا وناجعاً.

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين،،

٥ - لقد ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، اشارات الى قضايا واجراءات ما زالت اثارها السلبية ماثلة للاذهان، وقد ايد مجلس النواب هذه الاشارات، كما نؤيد المخاوف والتحذيرات الواردة في هذه الاشارات ومنها على سبيل المثال لا الحصر.

أ - استلاف الخزينة نحو (٣٩٩) مليون دينار لسلفة استثنائية من البنك المركزي خلافا للقوانين العادية غير الاستثنائية، والتي اقدمت الحكومة عام ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩ على استلافها ويبقى السؤال: كيف ستسدد او تطفأ هذه السلفة؟ مع التنبيه الى عدم تكرارها في المستقبل

ب - «ان مديونية الدولة لا زالت متجاوزة الحدود الامنة المتعارف عليها دوليا، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود الى تخفيضها.

جـ - «الانخفاض الحاد والمثير للمخاوف في الناتج المحلي الاجمالي، الناتج عن ازمة الخليج.

د - ان نسبة التضخم التقريبية لمجمل عام ١٩٩٠ كانت بحدود (١٠٪) وهي نسبة مرتفعة لابد من التأكيد على ضرورة الاستمرار ببذل كل جهد لتخفيضها.

هـ - لقد ادت قضية بنك البتراء الى خسارة للقطاع العام بلغت (٢٥٠) مليون دينار، ولابد من اجراء التحقيق مع جميع الجهات ذات العلاقة بهذه القضية بدون استثناء، لتحديد المسؤولين عنها، ومعاقبتهم وفقاً للقانون.

و - ان ما يزيد على (٥٠٪) من الانفاق العام للموازنة العامة يقابله انفاق بالقدر نفسه خارج وثيقة الموازنة بمعنى ان حوالي (٥٠٠) مليون دينار، تنفقها المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي.

وقد آن الاوان لاصلاح هذا الخلل الكبير في التنظيم المالي الاردني.

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء الاكارم،

٦ - تعني الحياة النيابية الديمقراطية، او ما تعنى، احترام الدستور، والتمسك القوى بسيادة القانون وامست عبارات «دولة القانون» او سيادة القانون في الدولة» معايير موضوعية للادارة الرشيدة، بما في ذلك الادارة المالية.

ولا نعدم في الاستماع للمناقشات حول تطبيق القوانين اختلافات جذرية بين آراء تصل احيانا الى وصف اجراء بعينه «كمخالفة دستورية تتطلب مساءلة الحكومة»، بينما يرى فريق آخر ان هذا الاجراء قانوني ونظامي وسليم.

ونود ان نقف عند بعض الامثلة:

أ - «تم تقدير الدعم المخصص للمواد التموينية مبلغ (٦٠) مليون دينار في موازنة ١٩٩٠ وبلغ مجمل الدعم (٩٢٫٥) مليون دينار، و غطى الفرق أي (٣٢٫٥) مليون دينار من حساب الاتجار في وزارة التموين دون اصدار ملحق موازنة بذلك».

ب - وعند الغاء السعر المزدوج للدولار في البنك المركزي، تم تطبيق السعر العالي. . . واعيد تقدير الدولارات الحرة في البنك، وكان اصلها ملك للخزينة، واشتراها البنك المركزي منها بالسعر المنخفض، تحقق فرق قدره (٤١) مليون دينار، سحبت منها وزارة المالية (٢٦) مليون، وتركت الرصيد لتسحبه في سنة ١٩٩١.

جـ - وهل يجري تحديد سعر الدولار بالدينار حاليا منسجما مع احكام الفقرة (أ) من المادة (٢٥) من قانون البنك المركزي.

د - وهل قريء قانون تنظيم الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢، عند اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١؟ وهل طبقت الفقرات (د)، (هـ)، (و) من المادة السابعة من هذا القانون؟ وقد اقترح مجلس الاعيان في السنة الماضية تحديث هذا القانون بما في ذلك نقل المواد المتكررة في قانون الموازنة السنوي الى هذا القانون.

الخلاصة:

هناك قوانين مالية ونقدية واقتصادية نافذة المفعول، تجري مخالفتها من النواحي الفنية والتطبيقية، وفي هذه الحياة البرلمانية الناشطة، لابد من عودة كل وزارة او مؤسسة الى قانونها لدراسته من جديد وتنقيح وتحديث نصوصه واوامره، والتأكد من تطبيقه نصا وروحا، حيث يسهل حسم الاختلاف في الرأي حول اتفاق اي اجراء مع الدستور او القانون او النظام او مخالفته لها.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين،

٧ - لقد ركز تقريرنا، في مثل هذه المناسبة حول قانون الموانة العامة على عدد من المباديء والافكار الرئيسية، التي نعتقد انها ضرورية التطبيق في نظام حياتنا، وفي السياسة المالية وتصدرت هذه الافكار مسألة معالجة الفقر الذي يعاني ني منه عدد متزايد من المواطنين. ولم نجد في خطاب الموازنة ما يشير الى معالجة هذه القضية الهامة.

وقلنا ان البطالة سبب قوي للفقر، ودعونا الى معالجة بطالة المتعلمين في منابتها، وهي الجامعات وكليات المجتمع، وقالت وثيقة الموازنة بانها ستوفر (٤٠٠٠) فرصة عمل، في الوقت الذي سيزداد عدد الخريجين الاردنيين من الجامعات الاردنية والعربية والاجنبية، ومن كليات المجتمع في صيف عام ١٩٩١، وبصورة تزيد من حدة البطالة في هذه الفئات.

ان الفقر والبطالة والجفاف وشح المياه، هي تحديات كبيرة، تتعرض للبناء الاقتصادي والسلام الاجتماعي والامن الوطني، وهي حرية بالدراسة المستمرة في لجان دائمة تتمثل فيها السلطتان، التشريعية والتنفيذية والقطاعان العام والخاص، وكل تأجيل في مواجهة هذه التحديات، يضخمها ويعقدها، ويزيد في صعوبة حلها.

٨ - يقتضي وضع الحلول تناجعة لمشاكل المجتمع وقضاياه ان تتوفر المعلومات والمعرفة والارقام للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

وعندما يتصل الامر بتلمس الاثار الاقتصادية والنقدية لابعاد الموازنة، فان

المعلومات والاحصاءات والارقام تتدخل في الصورة الى حد بعيد مما حدا بكثير من المجالس البرلمانية الى تأسيس دوائر بحث او مراكز معلومات فيها، لتستطيع ان تناقش السلطة التنفيذية مناقشة متكافئة، من حيث امتلاك المعلومات الاساسية والقدرة على الاستنتاج منها ولن نتكلم لغة واحدة في تقويم الاداء الاداري وصواب القرار، الا اذا امتلكنا المعلومات المتكافئة عن القرار وحيثياته واسبابه ونتائجه، ايجابية كانت ام سلبية.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

٩ - من حقائق تنظيم الموازنة، ان الدستور منح السلطة التنفيذية هيمنة كاملة على قانون الموازنة، فليس لمجلس الامة ان ينقل النفقات من فصل الى فصل او ان يزيد من النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حدة، وكل ما يستطيع ان يفعله المجلس، هو ان ينقص من النفقات في الفصول فقط..

وقد اراد مجلس النواب يمارس هذه الصلاحية البسيطة بشكل رمزي، فقرر، بناء على مشورة وزارة المالية، تخفيضا في الموازنة الجارية قدره (٤ر٣٠٠ر٠٠٠) دينار، وتخفيضا في المخصصات في المخصصات الراسمالية قدره (٥ر٧٠٠ر٠٠٠) دينار.

واثناء مناقشة اللجنة المالية لمجلس الاعيان مشروع قانون الموازنة، طلب وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رصد مبلغ (٥٠٠ر٠٠٠) دينار، كان ملتزما بها لمشروع التطوير التربوي (٢/٥٢، الذي يشترك في تمويله البنك الدولي.

ان اللجنة توصي المجلس الكريم، بان يقترح على الحكومة توفير هذا المبلغ باسلوب قانوني حفاظا على تنفيذ هذا المشروع وفقا لبرنامجها

ان جامعة مؤتة ما زالت قيد الانشاء والتجهيز ولذلك تحتاج الى رصد مخصصات من مصادر المنح المقدمة للدولة، بما يمكنها من استكمال بنيتها دون ان يؤدي ذلك الى انقاص ما يصيب حصص الجامعات الاخرى.

١٠ - بعد تخفيض النفقات بمبلغ (١٠) ملايين دينار، اصبح من الضروري تخفيض رقم النفقات الاجمالي الى (١ر٠٩٠ر٢١٠ر٠٠٠) دينار في المادة (٢) من القانون، وتخفيض العجز في مطلع المادة (٣) الى (٢٠٦ر٧٠٠ر٠٠٠) دينار، علما بان العجز قبل موازنة التمويل يبلغ (٣٤١ر٩٠٠ر٠٠٠) دينار كما ورد في عجز المادة (٣) من القانون.

وقد اعاد مجلس النواب النظر في اوجه الانفاق من الموازنة الطارئة ومقاديرها، وعدل الفقرة (ب) من المادة (٤) في القانون على النحو التالي:

وتخصص الايرادات المبينة في الموازنة الطارئة المتأتية من القروض والمساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (١٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠) دينار لتغطية

النفقات المبينة فيها، والتي لا يجوز انفاقها الا بعد تحقق المساعدات والمنح والقروض الواردة في الموازنة العامة غير الطارئة، الا اذا توافر التمويل لمشروع او اكثر في الموازنة الطارئة يتفق عليه مع الجهة المانحة كما لا يجوز الانفاق من هذهذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي يتم تنفيذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ورغم ان لنا اعتراضات على صياغة هذه المادة، وتكرار الاحكام فيها، فاننا نوصي بقبولها

وفيما يلي الجداول النهائية المفسرة لهذه التخفيضات والاحكام.

(ص٢٤ ، ص٢٥ ، ص٢٦، ص٢٧، ص٢٨).

الاجراءات المقترحة لتخفيض الخدمات لعام ١٩٩١

بالالف دينار

البيان	المخصص في مشروع الموازنة	مقدار التخفيض	ملاحظات
اولا: الموازنة الجارية			
المجموعة (٢٠٠) النفقات التشغيلية (سلع وخدمات)	٥١٣٢٨	٢٣٠٠	جميع الفصول
١ ـ تخفيض جميع المواد بنسبة (١٠٪) باستثناء الكتب المدرسية والأدوية والمستلزمات الطبية والاعاشة وصيانة الاجهزة والمعدات في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وصيانة الاجهزة والمعدات في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون واجور الدرات والمقاصة الدولية: (٧ر٢٠) مليون دينار.			
٢ ـ ١/٤١ ـ وزارة المالية/برنامج (د) النفقات الطارئة الطارئة ونفقات اخرى	٢٥٠٠	١٠٠٠	انظر صفحة (٢٦)
التخفيض المقترح على الموازنة الجارية		٤٣٠٠	
ثانيا: الموازنة الرأسمالية			
٢/٢٤ ـ وزارة الداخلية/الدفاع المدني			
- باص (٢٤) راكب عدد (٢)	٢٤	٢٤	انظر صفحة (٧)
٢/٢٥ ـ وزارة العدل			
- انشاء قصر العدل في عمان	٩٥٠	٣٥٠	انظر صفحة (١٠)
٢/٤١ ـ وزارة المالية			

الاجراءات المقترحة لتخفيض المخصصات لعام ١٩٩١

بالالف دينار

البيان	المخصص في مشروع الموازنة	مقدار التخفيض	ملاحظات
- المساهمة في سلطة اقليم العقبة	٣٠٠	١٠٠	انظر صفحة (١٣)
٢/٤١ ـ وزارة المالية/(أ) البرنامج الاستثماري			
- مشاريع راسمالية اخرى	١١٠٠	١١٠٠	انظر صفحة (١٥)
٢/٤٦ ـ وزارة المالية/دائرة اللوازم العامة			
- الترخيص نقل الفصل ٢/٢٣	٢٨٤	٢٥٠	انظر صفحة (١٩)
٢/٥٢ ـ وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط			
- تطوير كلية التربية في الجامعة الاردنية وكلية العلوم التربوية في جامعة اليرموك	٥٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٢٣)
- مقسم معان	٤٨٠	١٧٦	انظر صفحة (٢٥)
٢/٥٧ ـ وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة الطبيعية	٨٠٥٠	٥٠٠	انظر صفحة (٣٧)
٢/٥٨ ـ وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٥٦٠٠	١٠٠٠	انظر صفحة (٥٦)
٢/٦٤ ـ وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن (استملاكات)	٢٢٠	٢٠٠	انظر صفحة (٦٦)
٣/٥٢ ـ وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط			
- مقسم معان	٢٠٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٧) قروض
- الربط الكهربائي مع مصر	١٠٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٧) قروض
- سلطة المياه/اجهزة عدادات مياه	١٨٠٠	٥٠٠	انظر صفحة (٥) قروض
مجموع التخفيض في الرأسمالية		٥٧٠٠	
الاجمالي		١٠٠٠٠	
نقل المخصصات			
بنقل برنامج ١/٤١/د/٣ دعم انتاج الحبوب من النفقات الجارية الى الرأسمالية برنامج (٢/٤١)			

بسم الله الرحمن الرحيم

الموازنة الطارئة ١٩٩١

البيان	مقدر ١٩٩١
الاستخدامات الجارية	
١ ـ أعباء دفاعية اضافية	١٥٠٠٠٠٠٠
٢ ـ دعم الصادرات للاسواق غير التقليدية	١٠٠٠٠٠٠٠
	٢٥٠٠٠٠٠٠
استخدامات رأسمالية	
٦٠٥ ـ معدات والات واجهزة	
١ ـ سيارات اطفاء واسعاف وانقاذ ومكافحة تلوث واجهزة فحص ومختلفة لصافرات الانذار وملابس واقية.	
٢ ـ شراء آلات ومعدات لوزارة الاشغال	١٠٠٠٠٠٠
	٢٠٠٠٠٠٠
٦٠٦ ـ اراضي	
١ ـ استملاكات	٥٠٠٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠٠
٦٠٧ ـ ابنية وانشاءات	
١ ـ انشاء خزانات للنفط الخام ومشتقاته	١٠٠٠٠٠٠٠
٢ ـ ابنية مدرسية وتوسعات وصيانة	٦٠٠٠٠٠٠
٣ ـ مراكز صحية لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات	٨٠٠٠٠٠٠
٤ ـ زيادة القدرة التخزينية لوزارة التموين في مناطق جديدة	٣٥٠٠٠٠٠
٥ ـ انشاء وتحسين الطرق الزراعية والقروية	٢٠٠٠٠٠٠
٦ ـ ابنية للدوائر الحكومية خارج عمان	٢٠٠٠٠٠٠
٧ ـ حفر ابار في المنطقة الشرقية	١٠٠٠٠٠٠
٨ ـ السدود الجانبية (وادي اليابس/كفرنجة/الملاحة)	٢٠٠٠٠٠٠
٩ ـ ابنية للانشطة الشبابية	٢٠٠٠٠٠٠
	٣٦٥٠٠٠٠٠

الموازنة الطارئة ١٩٩١

البيان	مقدر ١٩٩١
٦٠٨ ـ قروض واستثمارات	
١ ـ المساهمة في المؤسسات	
أ ـ امانة عمان الكبرى	١٠٠٠٠٠٠
ب ـ البلديات	٥٠٠٠٠٠٠
جـ ـ مؤسسة النقل العام	١٠٠٠٠٠٠
د ـ سلطة المياه بما فيها الدراسات المائية	٣٠٠٠٠٠٠
هـ ـ مؤسسة الاسكان والتطوير الحضري	٤٠٠٠٠٠٠
و ـ صندوق التنمية والتشغيل	٣٠٠٠٠٠٠
ز ـ المساهمة في شركة التصنيع والتسويق والمنتجات الزراعية	٢٠٠٠٠٠٠
ح ـ صندوق المعونة الوطنية	١٠٠٠٠٠٠
ط ـ نفقات اخرى	٣٠٠٠٠٠٠
	٢٣٠٠٠٠٠٠
٦٠٩ ـ نفقات اخرى	
١ ـ التوسع في زراعة الحبوب/الاغوار	٥٠٠٠٠٠
٢ ـ تمويل صناديق لدعم مشاريع جديدة من خلال بنك الانماء الصناعي ومؤسسة الاقرا الزراعي	١٨٠٠٠٠٠٠
٣ ـ صيانة الطرق	٢٠٠٠٠٠٠
٤ ـ مستلزمات زراعية اراضي الدولة	٥٠٠٠٠٠٠
٥ ـ مشاريع رأسمالية اخرى تعالج اثار الازمة	٣٠٠٠٠٠٠
	٢٨٥٠٠٠٠٠
	١٢٠٠٠٠٠٠٠

١١ ـ ان هذه الميزانية قد اعدت في ظروف طارئة وغير عادية تكتنفها صعوبات قاسية فرضتها ازمة الخليج، وقد استهدفت مواجهة المصاعب معتمدة على ايمان الشعب وقدرته على التحمل من اجل اهدافه العليا مما سيمكن من التغلب على الازمة.

١٢ ـ وفي ضوء هذا كله، توصي اللجنة مجلسكم الموقر بالموافقة على قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ كما ورد من مجلس النواب وعلى توصياتها الواردة في هذا القرار.

ونتمنى للحكومة واجهزتها النجاح والتوفيق في التطبيق، لان في نجاحها مصلحة الشعب وخير الوطن.

وترى اللجنة ان يرفع المجلس اخلص معاني الشكر والتقدير والاعتزاز الى صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المفدى على جهوده الخيرة الموصولة التي يواصل تأديتها في سبيل جمع شمل الامة والدفاع عن حقوقها ومبادئها وكرامة اجيالها.

كما ترى اللجنة توجيه خالص الشكر الى صاحب السمو الملكي ولي العهد المعظم على الجهود الدؤوبة التي يبذلها بتوجيه من جلالة الملك المفدى، لتمكين الاردن من معالجة الاثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن ازمة الخليج.

سائلين الله جل وعلا الرشاد والنجاح في القول والعمل، في خدمة وطننا الاردن ـ الغالي وامتنا العربية الماجدة.

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

امين عام مجلس الام «اللجنة المالية»
صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس: شكرا سيدي المقرر والان بعد تلاوة تقرير اللجنة وتوصياتها ارجو من يود ان يتكلم في موضوع هذه الموازنة ومشروعها ان يرفع يده ليجري التسجيل، اطلع الاسماء يا سيد الامين العام.

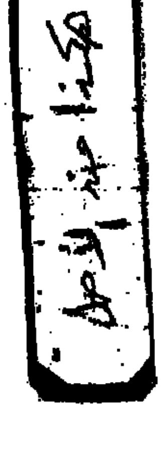
١ ـ دولة السيد بهجت التلهوني
٢ ـ سعادة السيد حسني عايش
٣ ـ معالي الاستاذ اسحق الفرحان
٤ ـ سعادة السيد خلف ابونوير
٥ ـ معالي الاستاذ كامل الشريف
٦ ـ معالي الاستاذ عمر النابلسي
٧ ـ معالي السيدة ليلى شرف
٨ ـ معالي الاستاذ بشير الصباغ.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ المقرر تستطيع ان تجلس حتى نستمع للخطباء وبعدها ندعوك ثانية لانهم الان بتكلموا كلام عام ثم نأتي بعد ذلك لممارسة ما يجب على المجلس.

السيد المقرر: شكرا سيدي الرئيس

دولة رئيس المجلس: اقرأ الاسماء مرة ثانية اقرأ الذين سجلوا اسمائهم للكلام:

السيد الامين العام:
١ ـ دولة الاستاذ بهجت التلهوني
٢ ـ سعادة الاستاذ حسني عايش





٣ ـ معالي الاستاذ كامل الشريف
٤ ـ سعادة الاستاذ خلف ابو نوير
٥ ـ معالي الاستاذ اسحق الفرحان
٦ ـ معالي السيدة ليلى شرف
٧ ـ سعادة الاستاذ حمد الفرحان
٨ ـ معالي الاستاذ عمر النابلسي
٩ ـ سعادة الاستاذ نواف القاضي
١٠ ـ سعادة الاستاذ امين شقير
١١ ـ سعادة الاستاذ بشير الصباغ
١٢ ـ معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

دولة رئيس المجلس: زودني بنسخة حتى استطيع ان اتصرف بحكمة، دولة الاستاذ بهجت التلهوني.



دولة السيد بهجت التلهوني:
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس
زملائي الكرام

احييكم تحية الاخوة وبعد
فقد اطلعت على مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية لعام ١٩٩١م واطلعت كذلك على قرار اللجنة المالية رقم ٢ وتوصياتها، فاشكرها لما بذلته من جهد، ولما ابدته من ملاحظات قيمة.

واطلعت على رد دولة رئيس الوزراء وبيان معالي وزير المالية في مجلس النواب وامام اعضائه المحترمين بعد نقاش مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١.

ولا يسعني في مستهل كلمتي الموجزة الا ان اعرب بالثناء والتقدير على الحكومة لتقديمها مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ في الموعد الدستوري، متفقا عملها مع نص الدستور ومفهومه.

حضرات الزملاء الكرام
اننا جميعا ندرك الظروف الصعبة والتحديات الجسيمة التي تواجهها منطقتنا بسبب ازمة الخليج وقضايانا العربية، وتقدرون ما يعانيه بلدنا الغالي من مضايقات وصعوبات تجارية ومالية واقتصادية وذلك من اجل سلوكه طريق السلام العادل ومن اجل ثباته على مبادئه ومواقفه العربية لا ينحاز لفريق فهو مع الشرعية العربية ومع قرارات مجلس الامن الدولي ومع الحق والسلام.

ففي هذه الظروف القاسية التي تمر بنا وببلدنا، فاننا مدعوون للتعاون جميعا لاجتياز هذه الايام مهما كان طعم مذاقها واراني اقتبس الفقرة التالية من قرار اللجنة المالية لانها تناسب المقام وهذا نصها.

«ولذلك نقدر للحكومة وضع موازنة بدقة وموضوعية تصلح وثيقة عمل لمواجهة الازمة وتجاوزها ان شاء الله».

ايها الزملاء الكرام

من اجل تحقيق السلام العادل في الخليج ومن اجل وحدة الصف العربي وانهاء الازمة في بدايتها، قام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين فور ازمة الخليج وفي مستهل شهر اب ١٩٩٠ بمساعيه الحميدة وتحركاته المتواصلة من اجل تحقيق السلام.

وفي طليعة شهر اب حصل على وعد من الرئيس صدام حسين بلانسحاب من الكويت، ولم يكد يعد جلالته من بغداد حتى صدر قرار جامعة الدول العربية بالاكثرية بادانة العراق على الرغم من طلب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية للجامعة بالتريث وهذا الطلب من جامعة الدول العربية.

وبعد ذلك صدر قرار بعض قادة الدول العربية في القمة لاستثنائية في القاهرة بادانة العراق، فزاد الامر تعقيدا وتعقيدا، انني شاركت في عدة مؤتمرات قمة، فالقمة العربية يهيأ لها ويعد جدول اعمال من وزراء الخارجية سواء اكانت القمة طارئة ام دورية اما قمة القاهرة الاستثنائية فلا ابلغ مما قاله عنها الرئيس اليمني السيد علي عبدالله صالح والذي قراته في جريدة صوت الشعب «حيث قال فخامته ان القرار كان مكتوبا ومهيئا وعندما كان فخامته يريد طرح مبادرة سلام او اجراء حوار يجاب بان القرار معروض للتصويت، عليه فلا مجال لبحث شيء.

حضرات الزملاء

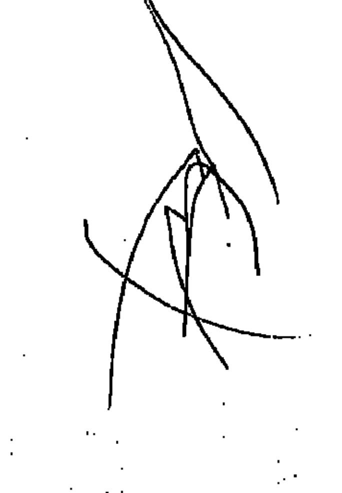
بعد قرار القمة بالاكثرية، تابع جلالة الحسين مسعاه من اجل تحقيق السلام فزار الولايات المتحدة وبضعة عشر دولة عربية واوروبية وخليجية، وشرح كذلك لبعض الدول ما لحق ببلدنا من خسائر واضرار تجارية، واقتصادية نتيجة التزام الاردن وتطبيقه لقرارات مجلس الامن بالنسبة للازمة العراقية الكويتية.

واسهم ببيان ذلك ايضا سمو الامير الحسن، وجميع اجهزة الدولة ودولة رئيس الوزراء وبعض الوزراء والمؤسسات المختصة، في الحكومة الاردنية، حيث قام الجميع بالتعبير بوسائل الاعلام المختلفة والاتصال المتواصل المكثف مع الامم المتحدة والمؤسسات والهيئات الدولية، لشرح الاضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الاردني، بسبب تطبيقه لقرارات مجلس الامن، وطلبت الحكومة التعويض عن الاضرار التي لحقت بالاردن عملا بما ورد في نص ميثاق الامم المتحدة.

لقد اثمرت الجهود الاردنية المبذولة الى حد ما وكانت النتائج ايجابية دوليا، الا ان الاردن احسن في عرض اضراره، وابدع في تصوير الواقع للعالم وتسجيلها للحقيقة والتاريخ.

ايها الزملاء الكرام

بالامس زارنا في مبنى مجلس الامة الوفد الشعبي الكويتي، وفي حديثنا معه ذكرنا له ان الاردن كتقاليده وعاداته مع اشقائه الدول العربية فانه يلبي دعوتها اذا دعته لنجدتها، ففي عام ١٩٦١ طلبت دولة الكويت ان يهب الاردن للوقوف معها امام تهديد عبدالكريم قاسم انذاك فلبى جلالة الحسين طلب الكويت، وارسل كتيبة بكامل قياداتها واجهزتها، لتدافع وتشارك



في الدفاع عن سيادة واستقلال الكويت، والقى جلالة الحسين على الجنود المتجهين الى الكويت في مطار عمان ـ خطابا وضعهم فيه امام واجبهم الذي اوفدوا من اجله وهو الدفاع عن الكويت واستقلالها وحريتها بدمائهم وارواحهم وانتهت المهمة على خير وعاد الجند الى بلدهم.

هذه مسيرة الاردن في الماضي ولم تتغير في الحاضر، ولكن التغير طرأ في مفاهيم بعض الدول العربية لقد حافظ الاردن على علاقاته الاخوية مع جميع الدول العربية، وقد سجل بالشكر والعرفان لبعض الدول العربية التي ساعدت الاردن، وما زالت اصداء هذه القبة تردد شكركم، وقد سما فوق كل ذلك برقيات جلالة الملك التي تحمل شكره والحكومة والشعب الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد.

ولكن هذا البلد الصابر الصامد امام العدو والتحدي كان يتجاوز عن السيئة، فكم اسيء اليه باغتيال كبار مسؤوليه، وكم من دولة عربية شقيقة قطعت علاقاتها دون سبب او مبرر وكان الاردن يردد قول الشاعر.

وان الذي بيني وبين بني ابي
وبين بني عمي لمختلف جداً
فان اكلوا لحمي وفرت لحومهم
وان هدموا مجدي بنيت لهم مجدا
ولا احمل الحقد الدفين عليهمو
فليس كبير القوم من يحمل الحقدا

هذا هو الاردن وهذه صفات شعبه، صدقا ووحدة ووفاء، وولاء للقيادة، وانتهاء للوطن وللامة العربية الماجدة.

زملائي الاعزاء

ان مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية لعام ١٩٩١ قد اعدته الحكومة في ظروف صعبة، تكتنفها صعوبات قاسية، فرضتها ازمة الخليج، وقد استهدفت تذليل المصاعب، معتمدة على ايمان الشعب وقدرته على التحمل من اجل تحقيق اهدافه، والتمكن من التغلب على فترة مرور الازمة واجتيازها باذن الله.

وختاما فاني اوافق على قرار مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٩١.

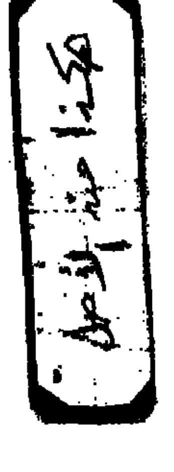
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس: السيد كامل الشريف، شكراً دولة الزميل. والآن معالي العين الاستاذ كامل الشريف.



السيد كامل الشريف:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً دولة الرئيس والتحية لأصحاب المعالي والسعادة الزملاء الكرام، ويقتضي الانصاف في البداية أن أوجه الشكر الخالص والتهنئة للحكومة الجليلة برئاسة دولة السيد مضر بدران على هذا



الانجاز الكبير وأنا أسميه إنجازاً في الحقيقة لأنني أتصور الظروف الصعبة الدقيقة التي وضعت فيها هذه الموازنة والضغوط التي يواجهها هذا البلد ومع ذلك فقد استطاعت الحكومة ان تقدم الموازنة في موعدها الدستوري وقد لاحظنا فيها كذلك خطة شاملة لتقليص النفقات وزيادة الايرادات وابتكار وسائل جديدة تتمشى مع الظروف الحاضرة مما تعده إنجازاً كبيراً وهنا لا بد أن نقول أيضاً قد ساعد عليها الظروف المحلية القائمة في البلاد من علائم الثقة التي تشد القاعدة بالقمة وتربط الشعب بالدولة والذي يتبدى فيها موقف جلالة الملك الحسين المعظم وما يقدمه لهذا البلد من رصيد معنوي ضخم هو في الحقيقة هذه الثقة وهذا الرصيد هو دائماً ملجأنا الذي نلوذ به ونتحصن به ونرصد به العاديات أقول ذلك لكي أحدد أن هذه الروح التي تحكم البلد الآن يجب أن نتبين اسبابها وان نستزيد منها لأن هذه الصعوبات يتحملها المواطن كما يتحمل المؤمن ضريبة الجهاد فالصعوبات فيها لذة، والتضييق فيه أمل، وفيه احتساب لما عند الله من الثواب، وفيه عمل لمصلحة الأمة في حاضرها وفي مستقبلها وفي عقيدتنا وتراثنا تتضح هذه المعاني تحت أمة ولدت في الحصار في أرحام الحصار لا ننسى أن الدعوة الأولى ولدت في حصار شعب أبي طالب، ولدت في حصار الخندق ولدت في حصار مرتبط بامتنا يفجر ما فيها من عناصر المقاومة والصمود والقرآن الكريم يشير لهذه المعاني كلها ذلك بانهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا ينالون موطئاً ولا يطأون موطئاً يغيض الكفار إلا كتب لهم به عمل صالح بهذه الروح يستقبل شعبنا هذا الضيق وبهذه الروح تقوم دولتنا وحكومتنا بواجباتها، ان من السهل علينا أن نتخيل وأن نتمنى وأن نطلب من الحكومة كذا او كذا او الى نحيل الصحراء الى جنات تجري من تحتها الأنهار لكن يجب أن تحكمنا الوقائع ان دور الحكومة هو أشبه بدور ربة البيت الذكية وأرجو ان أعذر في هذا التشبيه وان كانت العين السيدة ليلى شرف تؤيدني فيه فكل الطيبات بنات كما يقول الشاعر.

ان هذا الدور ان تحسن الحكومة التوفير كما تحسن ربة البيت ما يتوفر لديها من الموازنة في انفاقها بشكل صحيح كذلك فانني من الانصاف كذلك ان اشكر اللجنة المالية لمجلس الاعيان الموقر على هذا التقرير الدقيق والمنصف وان كانت لي ملاحظة فهي ان التقرير قد مس بعض التساؤلات أو نقول بعض التناقضات في الأنظمة لكنه ترك تساؤلات معينة والحقيقة آن الأوان لأن نحدد هذه التناقضات وهذه المخالفات ان مجلس الأعيان هو قمة المؤسسة التشريعية فإذا اشاركنا مع غيرنا في التساؤل نكون قد اضفنا حيرة الى حيرة ولم نقدم الحل يجب أن تتحدد تلك المناقضات وتلك المخالفات وأن نرسم لها الأسلوب والديناميكية التي تؤدي الى الحل كذلك يلفت النظر أيضاً الى الموازنة قد اشتملت على مبالغ ضخمة للمؤسسات المستقلة التي قد تصل الى نصف ميزانية الدولة واذكر في وزارات سابقة انه قد نوقشت ادماج هذه المنظمات وهذه المؤسسات في الوزارات تقليصا للنفقات وتأكيدا للرقابة ومنعا للازدواجية وتوفيرا للنفقات واعتقد انه قد آن الاوان بان نخطي خطوة جريئة في هذا الاتجاه كذلك لا اتوقع من الموازنة وهي تلجث



في تقليص النفقات الدولة ان تغطي كذلك جانبا مهما هو الترشيد والاقتصاد في القطاع الخاص فنحن في هذه الظروف لا نزال نرى الحفلات الفاخرة تنفق عليها عشرات الالوف والبذخ في المباني واعتقد انه لابد من ان نعيش حياة الحرب ان نعيش حياة الجهاد وهذا التعبير تعبير الجهاد هو الذي يجب ان ينعكس على سلوكنا وعلى اعمالنا ان العواصف تزمجر من حولنا الآن ونحن نري ان اسرائيل تتهيأ وان اسرائيل يا دولة الرئيس وا اصحاب المعالي الاخوان لا تنقصها المبررات تنفتح الان لها فرصة مغرية في ظل التناقض العربي والتفكك والنفاق الدولي فرصة مغرية يصعب ان تقاوم الاغراء فيها اننا نقرأ في كتبهم وفي ادبياتهم احلام يأتي الان اوانها نحن ندرك تماما ان شعبنا سوف يقاوم ولن يمر العدوان الا على جثثنا جميعا وان كل فرد منا رجل او امرأة لن يموت في ساحة الجهاد حتى يقتل عشرة من جنود العدو نحن ندرك هذا تماما ولكن يجب ايضا ان ينعكس ذلك على سلوكنا وعلى تفكيرنا السياسي وعلى تخطيطنا اننا نتساءل لماذا لا نحشد القوى لماذا لا توزع الاسلحة على كل فرد وامرأة لقد ان الاوان لذلك اننا ندرك تماما ان شعبنا مشدود الاهتمام بالمعركة يتبارى في اظهار ولائه للنظام والقيادة هذا البلد انه مشدود باهتمام الى التضحية والى الجهاد والاستشهاد وليس هناك مكان للخوف يجب ان يتسلح كل فرد وان تحصن قرانا حتى تصبح قلعة حصينة تشل جزءا من جيش العدو تنهكه تدمره تخرج الملاقاته ويجب ان يحس العدو الإسرائيلي انه سيلقى خلية من الشوك ومن الزنابير ومن التفهام هذا ايضا يقودني يا دولة الرئيس الى موضوع اخر يدخل فيه وهو ان الموقف الاردني السليم والعقلاني والحكيم الذي صاحب انفجار الازمة من البداية هذا الموقف تظهر الان سلامته اكثر من اي وقت مضى عندما فشلت شعارات الغوغائية والتحيز الاعمى في المعسكرات جميعا ظهر ان هذا الموقف الذي لا يضمر الا الحب والخير للجميع والذي يريد ان يعمل على ان يلام الجروح وان يخرج المنطقة باقصى قدر من السلام ومن الامن هذا الموقف يستطيع الان ان يعمل وان يتحرك ربما لم يكن مفهوما عند اخواننا في البداية حينما صدموا بالحدث الكبير وحينما طغت الانفعالية والعواطف وحينما تسارعت الحوادث لم يكن مفهوما وقد يكون لهم العذر ولكن الان يفهموا وليتحركوا يجب ان ننسق الان تقبل المنطقة على احتمالات الخطر الأسرائيلي من جديد نحن نذكر الان الحرب الاسرائيلية الاولى لعام ١٩٤٨ كم دكت من عروش كم استاصلت من رؤوس، كم قوضت من انظمة الان تزمجر العاصفة من جديد وتدق ساعة الامتحان والان يجب أن تظهر علامات الايمان تظهر معادن الرجال نحن بدورنا ان نبرأ الذمة ان نسجل للتاريخ لانه سيأتي حتما اوان الاسئلة المرعبة المخيفة لماذا؟ كيف؟ من الذي تساهل؟ من الذي فرط؟ من الذي تراجع في ساعة العسرة؟ حينما يأتي ذلك السؤال نحن لا نضمر الا الخير لاخواننا جميعا قلوبنا تشفق عليهم حينذاك ستتخذ مصائر القادة واكاد اقول مصارع القادة لو كانوا يعلمون يجب ان ننسق مع اخواننا وان نسعى اليهم حتى لو فشلنا لمرة ومرة حتى تبرأ الذمة ونصلح ما بيننا وبين ضميرنا والا نسجل للتاريخ هذه ملاحظاتي ايها

الاخوة الكرام لذلك فانني ارجو مع هذه التحفظات المحدودة فانني احسن مرة اخرى ان اختم كلمتي بشكر الحكومة وتهنئتها والثناء عليها لهذه الموازنة لكل الاعتبارات التي ذكرت والسلام عليكم ورحمة الله.

دولة رئيس المجلس: السيد حسني عايش، شكرا معالي الزميل، الاستاذ حسني عايش.



السيد حسني عايش:
بسم الله الرحمن الرحيم.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

وكما ذكرت في السنة الماضية بهذه المناسبة فانني لن انقب كثيرا في صلب مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ ولن احاول نقده ماليا وا فنيا، فتلك مهمة اللجنة المالية المختصة بذلك وقد قامت به خير قيام، كما تناوب السادة النواب والاعيان في نقد الموازنة وتحليلها مما لا يجعل للتكرار اي معنى او قيمة وانما سأتحدث في عدد يسير من الامور واقدم بعض الاقتراحات قليلة الكلفة راجيا ان يكون حديثي مفيدا واقتراحاتي قابلة للتطبيق.

١ - في الاقتصاد المجهول Exonomics

لقد هزت ازمة الخليج اقتصاديات دول كثيرة في المنطقة والعالم، وربما كان الاردن الاكثر تضررا نسبيا فيها اقتصاديا وماليا واجتماعيا من جميع البلدان المتضررة، ولعل احد اسباب ارتفاع حجم الاضرار الناجمة عنها عدم توقع احد في المنطقة والعالم وقوع هذه الازمة بتداعياتها الشديدة والكثيرة، ومن ثم عدم وجود سيناريوهات جاهزة او مسبقة لمواجهة تحدياتها واثارها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

ولعل هذه الازمة وغيرهما مما يمكن ان يقع لما يبدو انه غير محتمل الوقوع هو الذي دعى بعض المفكرين والاقتصاديين الى المطالبة باقامة فرع جديد في علم الاقتصاد سموه بالاقتصاد المجهول Exonomics ويقصد به تلك العناصر المؤثرة في الاقتصاد التي لا يمكن معرفتها وحسابها او قياس نتائجها كالزلازل الارضية، وكوارث البراكين، والظروف الجوية غير العادية كانحباس الامطار او الفياضانات او الاعاصير، وغزو الجراد، والحوادث النووية. والبقع النفطية، والاوبئة، والازمات ا لسياسية، والحروب المدمرة.. الخ.

لعل ازمة الخليج كما وقعت فيه وتداعت اليه خير شاهد على التأثير الكبير للاقتصاد المجهول. وفي ضوء ذلك نجد ان مقاييسنا الاقتصادية التقليدية تعطينا مؤشرات ضعيفة لانها تاريخية او سلفية اكثر منها مستقبلية، تدعى

حتمية الامتداد في المستقبل، مما يعني ان علينا اعداد سيناريوهات مسبقة تأخذ بعين الاعتبار تحديات الاقتصاد المجهول وبحيث تكون جاهزة للتوظيف في الحالات الطارئة وعندما تقع الازمة، بدلا من الضرب كفا بكف ساعة وقوعها، ان تبني الاقتصاد المجهول في التخطيط وتعاطيه يعني اننا نتعلم بالاستباقية Anticipation، لا بالصدمة Schock، ونحقق الامن الاقتصادي.

وعليه فانني ادعو الحكومة الى تأليف لجنة حكمة واستباقية اقتصادية اجتماعية دائمة ومتجددة العضوية لوضع تصورات وسيناريوهات لا لزوم لنشرها، لابعد الاحتمالات وقوعا وبحيث تتمكن الدولة من استيعاب الصدمة وامتصاص اثارها باقل كلفة ممكنة.

٢ - في البطالة:

لا اريد اعادة قراءة مقترحات اوردتها بنفس المناسبة في العام الماضي وانما ارى ان حل هذه المعضلة في هذه الظروف غير ممكن بدون التكافل والتضامن الاجتماعيين وبحيث يقبل كل ذي دخل باقتطاع نسبة تصاعدية من دخله لتوفير دخل لمن لا دخل له.

٣ - في الازمة المائية

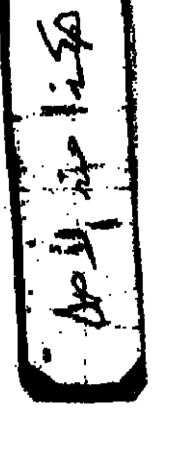
يبدو اننا امام ازمة مائية خطيرة ومصيرية قد تفرض علينا اذا لم نعالجها جيدا احد خيارين: اما ان نشرب، واما ان نزرع، وعليه فان زيادة اسعار المياه تصاعديا وحدها لا تكفي، وانما يجب ان نقنن الاستعمال المنزلي والزراعي لها تدريجيا في ضوء المتاح المتناقص منها.

فعلى سبيل المثال نقول ان معدل الاستهلاك الحالي المنزلي للمياه وهو خمسة امتار مكعبة شهريا للمواطن كبير جدا في ظل هذه الازمة الخانقة، ومن ثم يجب خفضه تدريجيا مثلا بمقدار مترين شهريا مبدئيا مع فرض سعر عال جدا على من يتجاوزه.. ان خطوة كهذه كفيلة بتوفير حوالي خمسة وسبعين مليون متر من الماء مكعب سنويا، بشرط ان نكف عن مقارنة استهلاكنا للماء بالمعدل الدولي في البلدان الوفيرة المياه حيث قامت النظرية الاقتصادية اصلا فيها على الاستهلاك الزائد لدرجة الاهدار، يجب ان لايثبط سقوط الامطار والثلوج الغزيرة عزمنا عن هذه الخطوة..

واما التبرير الدائم لضياع المياه بنسبته الى اهتراء الشبكة فانني اشك في صحته كثيرا لانه لو كان صحيحا لغطت المياه المتسربة منها سطح الارض وفشت عليه، وبما ان ما يحدث من ذلك ليس كبيرا بالقياس الى حجم المياه المفقود فان التفسير الاكثر معقولية لضياع الماء هو اعتداء البعض على الشبكة لسرقة المياه منها اثناء مرورها بأرضه او بالقرب منها لري مزروعات لا تحتاج الى ري او لريها مجانا.

٤ - في البطاقة التموينية:

اشكر الحكومة على اصدار البطاقات التموينية، واتمنى عليها لتقليل مخصصات الدعم فالغائها تغطية قيمة البطاقة باضافتها تدريجيا الى قيمة السعر الحر او غير المدعوم، فمن هذا الطريق يتحقق التكافل والتضامن ويغطي



القادرون من الناس، بطريقة غير مباشرة، حاجة اخوانهم غير القادرين.

٥ - لاتزال المؤسسة الاستهلاكية تتطرف وكأننا في بحبوحة فتستورد او تشتري كماليات عديدة لا معنى لها في هذه الظروف، ومن ذلك كزيمات التطرية وسبرزي الشعر وكراسي الحدائق وطاولاتها واطقم الرحلات وملبس على لوز وسكاكر وكراميلات.. الخ هل نريد الاستمرار في تعزيز النمط الاستهلاكي غير المبرر حتى في هذه الظروف الصعبة التي تتسع فيها دائرة الفقر والحرمان؟ ان توفير الاساسيات في هذه الظروف نعمة كبيرة تحسدنا عليها دول كثيرة من حولنا، لعل توسيع دائرة المنتفعين من الفقراء الجدد أفضل من توسيع مفردات البيع والشراء.

٦ - الهواتف في الوزارات والدوائر الحكومية:

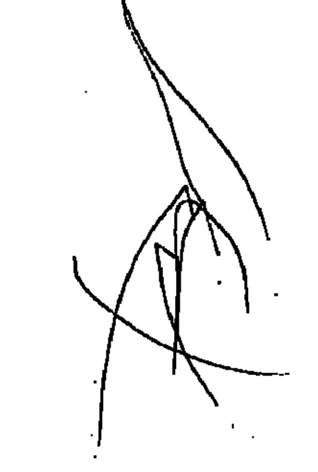
يعتبر الهاتف احد اعظم الاختراعات الانسانية كافة فقد سهل الاتصال والتواصل وحل المشكلات بين الناس وكل في مكانه، ولكنه في وزاراتنا ودوائرنا يعمل في اتجاه واحد، وهو خدمة الموظف لا المواطن، مع انه ركب فيها ليكون جزءا من العملية الإدارية، ان من غير المقبول ان يرفض الموظف المعني الاجابة بالهاتف على استفسار مواطن عن معاملة له عنده اين وصلت مثلا.. وماذا تم بشأنها فيرد عليهم بانه لا يمكن اعلامه بذلك على الهاتف وان الهاتف ليس لامور كهذه وان عليه ان يأتي اليه بنفسه ليستمع منه الجواب، أيهما الفضل الذل بقاء الهواتف ام الغائها ما دامت غير مجدية اداريا واقتصاديا..؟

٧ - في المرور:

ان تصوير المرور الحالي وبخاصة في عمان الكبرى وبقية المدن مكلف جدا لذلك كأنه يباعد بصورة خيالية بين نقاط الابتداء والإنتهاء باجبار السيارة على قطع كيلو متر او عدة كيلومترات لتصل إلى مكان اصلا لا تبعد عنه عدة امتار مما يكلف البلاد ملايين الدنانير وقطع الغيار ايضا هي الاطناب المروري ان الشوارع داخل المدن وبجرد اقتراب السيارة منها ليست طرق سريعة لتبنى هذا التصميم المروري وبحجة تقليل الحوادث يجب علينا عكسه بتصميم يوفر الكلفة ويقلل الحوادث ويجبرنا على التحرك مبكرين لعملنا ومواعيدنا لا مهرولين اليها ذلكم هو التحدي.

٨ - العدل في التعيين والترفيع الاداري.. الخ..

قديماً قالوا ان العدل اساس الملك وهو لا يزال كذلك حقا، بل ان العدل هو اكبر ضابط لسلوك الانسان ومحصن لانتمائه للامة وولائه للنظام والوطن وعليه يقضي العدل ان يعلن الوظائف الشاغرة في الصحف ولوحات اعلانات الوزارات والدوائر مع شروطها ومتطلباتها، وكذلك نتائج الاختيار بالحيثيات المرتبطة بها، ففي كثير من الأحيان تختار اللجنة المعنية في الوزارة او الدائرة موظفا ليحل في وظيفة شاغرة او الترفيع اليها وترفع النتائج الى المسؤول النهائي ليعتمدها واذا بها تفاجأ بحلول آخر محله بسبب الواسطة والضغط والتدخل مما يسيء الى العدالة ويشوه صورة السلطة التنفيذية والتشريعية اذا كان احد افرادها هو المتدخل، ولكن الإعلان عن المقدمات والنتائج يجعل التوسط والضغط والتدخل صعبا فمستحيلا ان شاء الله بعد صدور قانون محكمة العدل العليا.



٩ - وبالاضافة الى ذلك ندعو الحكومة الى تطبيق احد اكبر المبادىء الإدارية العامة بداهة وهو عدم جواز الجمع بين الاقارب الافقيين او العموديين او الجهويين في الدائرة الرسمية الواحدة، ان الجمع في القطاع العام يتم على حساب العمل والانجاز، بينما يتم على حساب القرابة في القطاع الخاص لان الادارة هناك بالاهداف او بالنتائج ولو كان القريب ابن صاحب العمل..

وعليه كم يكون مفيدا للادارة العامة دراسة في العمق لهذه الظاهرة وبخاصة في الدوائر المستقلة التي تتحول الى اقطاعيات كلما طال امد اقامة المسؤول الاول فيها.

١٠ - كما ندعو الحكومة الى الايعاز لديوان الخدمة المدنية وبقية الوزارات والدوائر المستقلة وشبه المستقلة وغيرها كذلك الى ازالة خانة مكان الولادة لطالب العمل ومكان ولادة ابيه وكذلك الى ازالة خانة المذهب او الدين من طلبات الاستخدام، ان سؤال المسؤول او صاحب العمل عن هاتين المعلومتين يدل على اتخاذ موقف مسبق منهما، ان الاصلاح الاداري او التطوير الاداري يبدأ من هنا وينطلق منه، وان كل من يبني قراراته وتوجهاته على هاتين الخانتين معتمد على الدستور والميثاق الوطني والقانون، والوحدة الوطنية والامن الوطني، ولديه بذور يمكن استنباتها لتقويض الوطن، مما يوجب التصدي له بازالتهما، وبمحكمة العدل العليا ان استمر في منهجه اللاوطني.

١١ - بين الضمان الاجتماعي والتقاعد:

في العدد ٣٧٣٣ تاريخ ١٩٩٠/٢/١٦ نشرت الجريدة الرسمية قرار ديوان التفسير رقم ١٩ لسنة ١٩٩٠، المتعلق بالموظفين يعملون في المؤسسات ذات الاستقلال الأداري والمالي ولا تدخل موازناتها في الميزانية العامة للدولة، وليس في قانونها ما يجعل موظفيها تابعين للتقاعد على حساب الخزانة العامة، يجعلهم غير تابعين للتقاعد حسب نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ وحسب المادة ١٦٧ منه: التي تنص على ما يلي:

«تعتبر خدمة الموظف المصنف في المؤسسة بكاملها خدمة مقبولة للتقاعد على ان يدفع عنها العائدات التقاعدية على اساس الراتب الاساسي الاخير الذي سينقل اليه».

ولكن هذا القرار يخلق غدا من المشكلات الحادة مثل:

أ - انه يخضع الموظفين العاملين غير التابعين للتقاعد المدني الى قانون الضمان الاجتماعي.

ب - ويخضع موظفي المؤسسات العامة المستقلة اداريا وماليا لقانون الضمان الاجتماعي.

جـ - وبموجبه تصرف تعويضات من دفعة واحدة للمؤمن عليه الذي يخرج من من نطاق احكام هذا القانون

د - كما يعتبر الموظف المصنف الخاضع لقانون التقاعد المدني خارجا عن نطاق احكام قانون الضمان الاجتماعي فاذا كانت له مدة اشتراك في الضمان تصرف له تعويضات من دفعة واحدة حدد القانون نسبتها.

هـ - وعليه تم صرف تعويضات لالاف من موظفي المؤسسات العامة المستقلة اداريا وماليا من مؤسسة الضمان الاجتماعي بعد صدور قرارات بتصنيفهم بموجب نظام الخدمة المدنية خلال الفترة الممتدة من تايخ تطبيق نظام الخدمة المدنية سنة ١٩٦٨م وحتى تاريخ صدور قرار ديوان تفسير القوانين المشار اليه، وقد صرفت المؤسسة لهم هذه التعويضات على ان اساس انهم يخضعون لقانون التقاعد منذ تصنيفهم.

و - ولكن المؤسسة توقفت عن صرف التعويضات للموظفين الذين يتم تصنيفهم في المؤسسات المستقلة ماليا واداريا بعد صدور القرار، وهنا اتساءل:

١ - ما مصير الموظفين الذين تم تصنيفهم وتسلموا تعويضاتهم من مؤسسة الضمان الاجتماعي ولاي قانون يخضعون؟

٢ - ما مصير الموظفين الذين تم تصنيفهم ولم يتسلموا بعد تعويضاتهم من مؤسسة الضمان الاجتماعي ولاي قانون يخضعون؟

٣ - ما مصير المبالغ التي صرفتها المؤسسة للموظفين الذين تم تصنيفهم من تلك المؤسسات والذين اعتبرهم القرار غير خاضعين للتقاعد؟

في اعتقادي ان تصويب الوضع ملح جدا ولا يكون الا بتعديل قانون التقاعد المدني وبحيث يعتبر جميع موظفي المؤسسات المستقلة اداريا وماليا الذين تم تصنيفهم او سيتم خاضعين لقانون التقاعد المدني وذلك من تاريخ تصنيف كل واحد منهم.

١٢ - منح ام قروض:

لابد من ازالة الغلط او تصليح الالتباس الذي يقع فيه الناس جراء وصف الحكومة للقروض او القروض الميسرة التي تحصل عليها بالمساعدات، انها ليست مساعدات على الاطلاق لان المساعدة مجانية تعني عدم التسديد، لانها منح.

وبهذه المناسبة ولما قامت بعض الدول كالمانيا واليابان بتقديم قروض ميسرة لنا على شكل تسهيلات مالية تغطي مستورداتنا منها من السلع والخدمات فانني اقترح مايلي:

أ - تركيز السحب منها على مدخلات الزراعة والصناعة المنتجة او المولدة للعملات الصعبة، وكذلك على الاغذية والمواد التموينية الاستراتيجية اللازمة مما لا ينتجه الاردن او لايتمكن من انتاجه.

ب - السماح للقطاع الخاص بالاستفادة من هذه التسهيلات في ضوء المعايير السابقة على ان تسدد قيم مستورداته منها او اية

مستوردات سابقة له لم تسدد بعد للحكومة الاردنية بالدينار لتوفير العملات الصعبة في البلاد.

جـ - يجب ان لا يكون هدفنا استهلاك هذه القروض باي ثمن ولاي غرض.

١٣ - دعم الصادرات:

خصصت الحكومة في الموازنة الطارئة خمسة ملايين دينار لدعم الصادرات للاسواق غير التقليدية، ليكون لهذا الدعم جدوى وفاعلية اقترح ان يتم على شكل حوافز مثوية معفاة من ضريبة الدخل من قيمة الصادرات تعطى للمصدر كمنحة وتشجيع له كما يفعل الاخرون.

١٤ - موضوعات لم ترصد لها مخصصات.

اتعجب كثيرا من عدم رصد مخصصات لموضوعات ودراسات رصد الزلازل، والصخر الزيتي، والهندسة الجيولوجية للمدن، والطاقة الحرارية الجوفية، وجيولوجيا الخامات، والتنقيب عن اليورانيوم مع انه كان يرصد لها مخصصات في الموازنات السابقة.

ترى هل استنفذت الدراسات اغراضها بعد ان اصبحت معرفتنا فيها مطلقة، ام ان ما انفق عليها كان هباء فلا يتكرر؟

لعله كان يمكن توفير المخصصات لو الغي معهد الخدمة الاجتماعية الذي استنفذ اغراضه وتجاوزه الواقع، او المدرستين الزراعيتين الثانويتين غير المجدتين اللتين يمكن الاستعاضة عنهما بتعميم الثقافة الزراعية الاساسية في المدارس الالزامية وبخاصة القروية حيث تتوافر الارض والحدائق او بتحويلهما الى مركزين لتدريب الفلاحين والفلاحات مباشرة زراعيا باشراف وزارة الزراعة.

١٥ - كلية التأهيل العالية وكلية الحجاوي في جامعة اليرموك.

انني اعتقد انه لا لزوم لكلية تأهيل المعلمين العالية خارج نطاق الجامعات ولو تم بالغاء مؤقت لكلية التربية في احدها وبخاصة ان معظم اساتذة كلية التأهيل من الجامعات ويعلمون فيها بالحصص الاضافية السريعة Fast Teaching، الامر الذي لا يجعل لتعليمهم اي قيمة لانهم لا يجلسون مع الطلبة المعلمين ولا يتفاعلون معهم ولا يشكلون لهم قدوة، لعل التعليم والتأهيل بالمراسلة افضل من التعليم في كلية بهذه الظروف.

اما موضوع كلية الحجاوي ومع انه يبدو انه خارج عن موضوع الموازنة الا انه في الحقيقة له علاقة كبيرة بها ومن ثم فاننا نعتز كثيرا بتبرع المرحوم الحجاوي لانشاء هذه الكلية وندعو كل قادر على ان يحذو حذوه، الا انه ما كان مفيدا وضعها في جامعة اليرموك دون ان تأخذ شكل هذه الجامعة.. ان جميع الكليات في الجامعة تمنح لطلبتها درجة البكالوريوس فما معنى استثناء هذه الكلية، كان يجب فصلها عن الجامعة مكانيا مثل اي كلية مجتمع او ان تكون مدة الدراسة فيها اربع سنوات كباقي الكليات حتى لا يشعر طلبتها بانهم نشاز تندر بحالهم بقية زملائهم في الجامعة.. فما بالك اذا كان نظام الخدمة المدنية لا يعترف ايضا بشهادتها فلا هي

كالدبلوم ولا هي كالبكالوريوس، واذا قيل لنا انها ليست لتخريج موظفين حكومة نرد ان هذا ينطبق على معظم الكليات في الجامعات.

ان المشكلة النفسية التي يعاني منها طلبتها حادة للغاية ولا بد من حلها.

١٦ - رصد في الموازنة الاستثمارية لوزارة المالية مخصصات بمقدار خمسة ملايين دينار لشراء سفينة بترول فهل هي سفينة لخزن النفط في ميناء العقبة ام لنقل النفط اليه؟ اذا كانت لخزن النفط فلماذا رصدت عشرة ملايين دينار في الموازنة الطارئة لانشاء خزانات للنفط الخام ومشتقاته، واين ستنشأ هذه الخزانات؟

١٧ - ان الصحافة يا دولة الرئيس، في دولة ديموقراطية كالاردن، هي سلطة شعبية مستقلة عن اية سلطة رسمية او شبه رسمية مباشرة او غير مباشرة والا فان سيف الرقابة والتدخل يظل مسلطا عليها، فما معنى استمرار ملكية بعض الجهات العامة للصحف في هذا المناخ الديموقراطي؟ ان استمرار ذلك يعني ان الحكومة / القطاع العام تملك كل وسائل الاعلام الكبرى وهي الاذاعة والتلفزيون والصحافة وتديرها.

١٨ - وفي الختام لعله يتوجب علينا في هذه الظروف المصيرية والعصيبة ان نقطع اللقمة عن الفم كما يقولون فلا ندخر وسعا او نألوا جهدا او نوفر مالا لدعم القوات المسلحة للدفاع عن حياض الوطن وسيادته، ودعم الاجهزة الامنية للتصدي لجميع القوى الخفية التي تتربص بمنهجنا الديموقراطي وقد هدد مصالحها وربما حجم الاصدقاء قبل الاعداء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته!!

حسني عايش
مجلس الاعيان
١٩٩٠/١٢/٣٠

دولة رئيس المجلس: شكرا سعادة الاخ، سعادة العين خلف ابونوير.

السيد خلف ابو نوير:
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

ان مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ تخولنا ان نتعرف على اسباب الأزمة الاقتصادية كانت سياسية او ادارية حتى يتسنى لكل مواطن في الاردن بتحمل مسؤوليته الوطنية والقومية ان الازمة الاقتصادية في بلدنا لها اسباب رئيسية مرتبطة في قضايا الشرق الاوسط وعلى راسها قضية فلسطين.

وجاءت ازمة الخليج لتكشف الستار عن كل النوايا العربية والاجنبية وكان الاردن البلد المستهدف لكونه خط مواجهة مع اسرائيل الا ان موقف جلالة الملك الحسين المعظم والشعب الاردني لم يتردد بين كلمة نعم وكلمة لا فلو قال جلالته نعم لفتحت لنا ابواب بنوك الغرب مدعومة من بنوك الخليج العربي، ولم تكن عندنا ازمة على الاطلاق ولكن لادراك جلالة الملك للقضايا العربية والاسلامية قال لا انطلاقا من مبادىء الثورة العربية الكبرى، والتزاما بقضية القدس وفلسطين وتجاوبا مع العراق



الشقيق صاحب المبادىء الوطنية الثابت على كلمة الحق امام حشود قوى الظلم والطغيان.

ومن هذه المبادىء الوطنية

اتمنى من الحكومة الموقرة العمل على سياسة الاعتماد على النفس والاكتفاء بالقليل عن الكثير حتى تمرر الازمة الاقتصادية والسياسية ولا نتبع سياسة المراضاة على كراسي الحكم وننحرف عن مصالح الشعب والوطن، وعن الطريق الذي ارسو معالمه الهاشميون ورجالات الاردن الخيرين.

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس: شكرا سعادة الاخ، معالي الدكتور اسحق الفرحان.

السيد اسحق الفرحان:
بسم الله الرحمن الرحيم

لي ملاحظتان عامتان قبل الدخول في مناقشة التقرير المالي عن الموازنة.

الملحوظة الاولى:

نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بالمنطقة جراء ازمة الخليج والحشود الامريكية والغربية والاسرائيلية وتهديدات الرئيس بوش صاحب الفيل الجديد، الذي نسأل الله تعالى ان يهزمه كما هزم ابرهة صاحب الفيل القديم، فان على الحكومة ان تتخذ اجراءات سريعة وجادة من حيث تجارب الدفاع المدني وتدريب الشعب وتسليحه وتفعيل الجيش الشعبي، ودعوة للمناورة قبل ١/١٥ وكذلك استدعاء الاحتياط، والعيش في حالة حرب تخطيطا للمحذور الاسوأ لا سمح الله.

الملحوظة الثانية:

لقد قامت دولة العدو الاسرائيلي بمجزرة جديدة بالامس في قطاع غزة، تشبه الى حد بعيد مجزرة الاقصى قبل شهر ذهب ضحيتها خمسة شهداء عليهم رحمة الله ورضوانه، واكثر من مائة جريح، وستستمر دولة العدو في هذا النهج الهمجي مدعومة من رئيسة قوى الشر في العالم امريكا، التي تتباكى في ازمة الخليج على مصالح بعض الدول النفطية وستبقى اسرائيل وامريكا هي العدوتان للامة العربية والاسلامية طالما بقيت دولة اسرائيل وطالما بقي العدوان الامريكي على امتنا العربية والاسلامية في كل مكان، فليرحم الله شهداءنا وليبوء بالخسران اعداؤنا، والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون، (ولنقرا الفاتحة على ارواح الشهداء).

بسم الله الرحمن الرحيم

حول مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١

د. اسحق احمد فرحان - عضو مجلس الاعيان.

دولة الرئيس، السادة الاعيان

تجيء الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ في ظروف استثنائية لم يسبق لها مثيل، من حيث المديونية العالية التي بلغت ثمانية مليارات دولار ونيف، وتجاوزت كل الخطوط الحمراء، ومن حيث الفساد المالي والاداري السابق الذي يحقق فيه مجلس النواب، ومن حيث ازمة الخليج وانعكاساتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية

هكذا وجد الأصل

وما اثرت فيه بشكل مباشر على الاقتصاد الاردني بسبب الحصار الاقتصادي على العراق، وتأثير ذلك على صادرات الاردن، وايعاز اميركا لاشقائنا العرب بقطع مساعداتهم عن الاردن بالاضافة الى سيطرة امريكا بالمتغطرسة على دول اجنبية كانت تتعامل مع الاردن بدون ضغوط امريكية، اقول في هذه الظروف الصعبة فان مجرد وجود موازنة واقعية امر يستدعي ان نحمد الله عليه ولكن ذلك يقتضي منا ان نحول نقمة قطع المعونات، ونقمة الحصار الاقتصادي كما تفضل الاستاذ كامل الشريف، الى نعمة الاعتماد على الذات، والاكتفاء بما ننتج، والعيش بعزة ولو على الكفاف، وان هذا يحتاج منا الى حسن استغلال مواردنا او مضاعفة العمل والانتاج، وان نقلص اعتمادنا على الغير، وبالذات الدول الاجنبية الطامعة في اوطاننا، وبخاصة امريكا الحليف الاستراتيجي لدولة العدو الاسرائيلي التي تهدف الى توريطنا في ازمات اقتصادية عاصفة، بالاضافة الى مكائدها السياسية والعسكرية التي نشاهدها هذه الايام في تصديها المتغطرس لازمة الخليج وتهديها بحرب مدمرة للمنطقة باكملها ومن هذه الخلفية وهذا الواقع، فان لي بعض الملاحظات والتوصيات على الموازنة وما يتبعها من سياسات، راجيا من مجلسكم الكريم النظر فيها، ومن الحكومة ان تأخذها بعين الاعتبار.

١ ـ اشار تقرير اللجنة المالية الى ضرورة اجراء التحقيق مع جميع الجهات ذات العلاقة بخصوص خسارة القطاع العام ٢٥٠ مليون دينار المتعلقة بقضية بنك البتراء، ولقد طالبت في كلمتي عن الموازنة في العام الماضي بضرورة محاسبة المسؤولين عن ذلك كما طالب مجلس الامة بكامله ولكن لحد الان لم تنجز هذه العملية.

٢ ـ ان مشكلة البطالة تتفاقم يوما بعد يوم، وخصوصا مع تدفق افواج العاملين الاردنيين من دول الخليج، ولا يوجد مؤشرات عملية مقنعة لحلها، ولذلك لابد من ايلائها مزيدا من العناية، والدراسة وتبني الحلول العملية لها، ولذلك ارى ان تعقد الحكومة مؤتمرا وطنيا تشترك فيه مختلف القطاعات الرسمية والشعبية للخروج ببرنامج عملي للاسهام الملوس في حل المشكلة.

وانني اقدم بعض الاقتراحات التي اراها عملية، للدراسة، والتطبيق، معتمدا على فرضية صادقة وهي ايمان شعبنا وحبه للتعاون والتكافل والتضحية، ورسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم يقول «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قالوا من يارسول الله؟ قال من بات شبعانا وجاره جائع وهو يعلم، فقد برئت منه ذمة الله ورسوله.

ولذا اقترح ان يعمل ترتيب مناسب لان يخصم حوالي ١٠٪ من رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص تكون بمثابة دين لهم على الدولة تسددها لهم كمبالغ مقطوعة حين نهاية الخدمة (تسمى ضريبة التكافل الاجتماعي) على ان يوظف لدى القطاع العام والقطاع الخاص بقيمة هذه المبالغ المقتطعة عشرات الالاف من العاطلين عن العمل.

وكذلك الامر بالنسبة للاربعة الاف

فرصة عمل التي تضمنها مشروع الموازنة في جهاز الادارة العامة للدولة، يمكن مضاعفتها عن طريق اعطاء نصف عمل مقابل نصف راتب، مع المحافظة على الحقوق الوظيفية للموظف، من حيث مدة الخدمة الفعلية، وحقوق التقاعد وما الى ذلك، وذلك بصورة مؤقتة حتى تزول الغمة.

كما ادعو ان تتبنى الدولة اصدار قانون للزكاة بصورة اجبارية وان تصرف وارداتها في بابين هامين: الاول في التصدي للفقر ومحاربته، وقد بدأت تزداد نسبته بين سائر فئات الشعب، والثاني في سبيل الله، بالانفاق على متطلبات الجيش الشعبي وتوسيعه وتفعيله.

٣ ـ اود ان اؤكد على توصية اللجنة المالية لمجلس الاعيان بتوفير مبلغ نصف مليون دينار لمشروع التطوير التربوي (٢/٥٢) الذي يشترك في تمويله البنك الدولي، والذي يطالب به معالي وزير التربية والتعليم العالي، حفاظا على هذا المشروع، الذي يستهدف دعم كليات التربية في جامعتي اليرموك والاردنية، وبهذه المناسبة فانني اؤكد على الحكومة بان تعيد النظر في كليات تأهيل المعلمين ذوات الاربع سنوات جامعية التي ابتدعتها وزارة التعليم العالي محدثة بذلك ازدواجية غير محمودة مع مهمات كليات التربية في جامعاتنا، اذ لا مبرر لوجود هذه الكليات التي لا يمكن ان تكون في مستوى كليات التربية في الجامعات ولا يمكن ان تؤمن كوادر تدريسية مؤهلة من غير الجامعات، وانني امل ان تلغى هذه الكليات باسرع وقت ممكن، ويتحول طلابها الى اقسام التأهيل في جامعاتنا التي تستطيع ان تقوم بهذه المهمة، بل ان ذلك من مهمتها اصلا.

٤ ـ ان خلو الموازنة العامة من موازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي، امر يحتاج الى معالجة من الحكومة في الموازنات القادمة مع ما يتبع ذلك من تعديلات في التشريعات.

وبهذه المناسبة اود ان اشير الى موازنة مظلومة بين هذه المؤسسات وهي موازنة مجمع اللغة العربية الاردني الذي يقوم بجهود مشكورة وخدمات جلى في خدمة اللغة العربية وفي التعريب وبخاصة تعريب التعليم الجامعي، وترجمة الكتب العلمية الجامعية الى اللغة العربية، انني اتقدم الى الحكومة بالنظر الى هذه المؤسسة العلمية في اطار النظرة الى جامعاتنا التي نفخر بها وان تحظى موازنته بالدعم المالي الذي يتناسب مع رسالته السامية، كما اود ان الفت النظر الى ان المجمع كان قد تقدم بمشروع قانون اللغة العربية الى الحكومة، منذ مدة، ولم يحظ بالاهتمام اللازم، ولا ندري مصيره الى الان ونتمنى على الحكومة السرعة في تحويله الى مجلس الامة لينظر فيه وبهذه المناسبة فاننا نحيي مجلس الشعب الجزائري الذي ا قر مؤخرا قانون اللغة العربية الذي يقضي بتعريب دواوين الدولة والتعليم في جميع مراحله باللغة العربية رغم الصعوبات الكثيرة التي تعترضهم هناك.

٥ ـ ان الاخطار التي تحيط بنا وفي مقدمتها الخطر الصهيوني الداهم، وما قد ينتج من مضاعفات عسكرية لازمة الخليج في الاشهر القادمة يقتضي مضاعفة جهد الحكومة فيها



يتعلق بتدريب الشعب وتسليحه عن طريق توسيع قعادة الجيش ال الشعبي وتفعيله، وهذا يقتضي مالا، وقد بادر مجلس الاعيان بنفسه فتبرع ببضع وخمسين الف دينار والف لجنة منه، ونأمل ان يتعاون مجلسنا مع مجلس النواب بهذا الصدد، فتتكون لجنة مشتركة بالتعاون مع الحكومة والشعب لمتابعة امالنا الطموحة في الجيش الشعبي، ليكون رديفا لقواتنا المسلحة للدفاع عن الوطن، ومقاومة العدو الاسرائيلي، والاسهام في اعمال الدفاع المدني مع سائر فئات الشعب ليقف الجميع صفا واحدا متراصا للذود عن الوطن والتصدي لمؤامرات الاعداء، وانني اقترح ان تقوم الحكومة بدراسة تشريع يقدم الى مجلس الامة تفرض فيه ضريبة خاصة للجيش الشعبي لمن يزيد دخله عن حد الفقر.

واخيرا نتمنى على الحكومة ان تسير تدريجيا في تطبيق مباديء الشريعة الاسلامية في سائر برامجها و ومنها الموازنة، ونسأل الله تعالى ان يكشف الغمة، ويفرج الكرب، وان يعيننا على خدمة انفسنا بدون الاعتماد على الغير وان يهدي الدول العربية البترولية الشقيقة ان تدرك قبل فوات الاوان ان ثروة العرب وبترول العرب للعرب وللامة ولا ينبغي ان يصرف ضد اعداء الامة وفي مقدمة هؤلاء يجب ان يصرف لمحاربة العدو الاسرائيلي الغاصب الذي يستقدم كل يوم الاف المهاجرين اليهود السوفيات، وقد اصبح في وسط الجزيرة العربية من جنود الامريكان ومن والاهم اسرائيل ثانية، فاصبحنا في هذا الزمان محاطين باسرائيل هنا واسرائيل من هناك من جهتين، ولن يغفر الله ولا التاريخ لمن يضيعون امتهم وثرواتها في غير محاربة اعدائها وخدمة عقيدتها وعروبتها واسلامها ولينصرن الله هذه الامة باذن تعالى على هذه الجموع الامريكية والصليبية التي تجمعت في نهاية هذا القرن لفرض هيمنها الاستعمارية من جديد على امتنا ومقدساتنا وتكريس تجزئة هذه الامة، والاستيلاء على ثرواتها، ومساندة عدوها الاسرائيلي الذي يحتل ارضها المقدسة فلسطين، «والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون» صدق الله العظيم.

اسحق الفرحان

عضو مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس: شكرا معالي الاخ سعادة الاستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس اخواني الزملاء.

الموضوع الذي تقرر في اللجنة المالية الذي ابدي الرأي فيه هو موضوع بنك البتراء، عندما درست اللجنة المالية في مجلس الاعيان توصية مجلس النواب بضرورة تشكيل لجنة تحقيق بحثت بتفصيل في اللجنة المالية لمجلس الاعيان بحضور وزير المالية اجيبت بعض الاسئلة ولكن بعض اخر فضل ان لا يتناوله ولذلك بينت في المجلس باني ساقدم بعض التفاصيل لتمكين المجلس من اتخاذ قرار عملي حتى لا تضل هذه القضية على جدول اعماله باستمرار.

وينص القرار ايضا وان تخضع هذه السلف للفوائد وحتى الان لم اجد ان مجلس الوزراء قد عرض عليه او قرر اعتماد برنامج



لاسترجاع تلك الاموال حسب ما ينص عليه هذا القرار او اذا كان قد صدر من مجلس الوزراء الغاء لشرط استعادة هذه الاموال ليس هناك ما يفيد هذا المجلس ليصل الى قناعة.

مجلس الاعيان

اللجنة المالية

١٩٩٠/١٢/٢٧

قضية بنك البتراء

دولة الرئيس، الزملاء اعضاء مجلس الاعيان.

في الدورة العادية الاولى للمجلس في السنة الماضية طرحت قضية بنك البتراء في اللجنة المالية وفي المجلس، وكلفت اللجنة المالية ان تتابع هذه القضية بهدف الحصول على معلومات من البنك المركزي ومن الحكومة عن حقائق قضية بنك البتراء وما تقرر من اجراءات ومدى الاعباء التي قد تتعرض لها الخزينة وكلفت بذلك وان اعود بالمعلومات الى اللجنة المالية وقد حاولت بمشاركة دولة رئيس المجلس واخوان من اللجنة المالية ثم عادت هذه القضية الى مجلس الامة في تقرير الى مجلس الامة في تقرير مجلس النواب واجتماعات اللجنة المالية لمجلس الاعيان هذه الدورة ولخطورة النتائج المالية التي ترتبت من اجراءات البنك المركزي عند معالجة القضية يجب ان اعرض على الزملاء الكلام الاستنتاجات التالية:

١ - ان اللجنة المالية لمجلس الاعيان، ومجلس الاعيان الكريم بكامله، واللجنة المالية لمجلس النواب ومجلس النواب بكامله، يواجهون دوامة حقيقية لا تسهل معرفة الحقائق المجردة عما تم بالفعل بقضية بنك البتراء وعن مدى قانونية او عدم قانونية الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي، او القرارات التي نسب البنك المركزي للجنة الامن الاقتصادي ان تتخذها، وما زالت حتى اليوم المعلومات والقرارات التي تتسرب عن تلك الاجراءات محدودة ومغلفة بضباب كثيف يحول دون الوضوح في الكشف عن حقائق اخطر قضية اقتصادية هي ببساطة قضية اصلها سرقة وغش وخداع وتواطؤ من اطراف عديدة مستفيدة من هذا الغش والخداع، وبنفس الوقت هي قضية رافقها تساهل من قبل البنك المركزي وصل الى حد القصور في تطبيق قانونه على مؤسسة بنك البتراء بصورة يحسب الامور المتراكمة لممارساتها التي ابتدأت من سنة ١٩٨٢ حسبما تشير قيود البنك المركزي نفسه.

٢ - درست الاوراق الرسمية والقرارات التي استصدرها البنك المركزي من لجنة الامن الاقتصادي وبعضها يثير التساؤل، واعرض لكم فقط ثلاث عينات منها:

أ - في القرار ٨٩/١٣ تاريخ ١٩٨٩/٨/٣ وهو تاريخ توقف بنك البتراء وتدخل البنك المركزي، يوجد نص بتوحيد بنك البتراء مع بنك ثاني هو الاردن والخليج وتضمن هذا القرار النص التالي بناء على توصية من محافظ البنك المركزي

هكذا في الاصل

في الفقرة السابعة منه.

النص هو:

«للبنك المركزي في الحالات الضرورية تقديم تسهيلات استثنائية للبنكين وفق شروط يصادق عليها مجلس الوزراء: هذا هو النص.

في القرار رقم ٨٩/٢٠ تاريخ ٨٩/١٠/٨ وبناء على تنسيب محافظ البنك المركزي بتاريخ ٨٩/٨/١٣ (اي بعد ٤٠ يوم من انهيار بنك البتراء) عدلت الفقرة سابعا السابقة لتصبح كما يلي:

أ - للبنك المركزي تقديم تسهيلات استثنائية او ايداع مبالغ في البنكين لتمكين البنكين من القيام باعمالهما المصرفية المعتادة. لا لتغطية خسائر لا لضمان.

ب - ونص هذا القرار ايضا ان هذه التسهيلات والايداعات المبينة في (أ) سابقا خاضعة لاسترجاعها من البنكين المذكورين بموجب برنامج استرجاع يتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء.

جـ - وينص القرار ايضا نفسه وان تخضع هذه السلف للفوائد.

وحتى الان لم اجد ان مجلس الوزراء قد عرض عليه او قرر اعتماد برنامج لاسترجاع تلك الاموال حسب ما ينص هذا القرار او اذا كان قد صدر من مجلس الوزراء الغاء شرط استعادة الاموال هذا فباي نص واي قانون يحق لمجلس الوزراء مثل هذا الاعفاء.

هذا القرار الثاني رقم (٢٠) صدر بناء على تنسيب خطي من البنك المركزي، كل ذلك في حين كان البنك المركزي يعرف، ويجب ان يعرف بان اعطاء هذه السلف مخاطرة كبيرة وان ضخ الاموال للبنكين هي هبات للسارقين، وان لجنة الامن الاقتصادي تقنع بغير حق لاصدار قرارات خطيرة تحت افتراض بانها اموال سلف سوف تستعاد، ان هذا التصرف ليس مبررا ولا يكفي الاختفاء وراء لجنة الامن الاقتصادي لدفن قضية حجمها ٢٥٠ مليون دينار اصلها سرقة وفروعها تستر على الحقيقة.

بتاريخ ٩٠/٦/٢٧ قبل خمس اشهر او ست اشهر قدمت مذكرة خطية برقم ٢٥/م/٩٠ الى دولة رئيس الوزراء والى دولة رئيس مجلس الاعيان بان واحد، ذكرت في الفقرة الاولى من تلك المذكرة ان خسارة بنك البتراء تقدر ب (٢٥٠) مليون دينار، وان اجراءات البنك المركزي باستعماله لجنة الامن الاقتصادي لتبريرها هو خطأ سينتج عنها تحمل الخزينة الاردنية هذه الخسارة. ورجوت دولة رئيس الوزراء ان توقف تلك الاجراءات وان يتوقف تدخل لجنة الامن في معالجة قضية بنك البتراء وان تشكل لجنة خاصة لهذه القضية.

ولم تتخذ الحكومة ولا البنك المركزي اي خطوة للتجاوب مع هذا الرأي.

٤ - بتاريخ ٩٠/٧/١٦ بعد ذلك بشهر زار جلالة الملك البنك المركزي وصرح محافظ البنك المركزي بما يلي حرفيا:



«واطلع جلالته على الاجراءات التنفيذية التي صدرت عن لجنة الامن الاقتصادي والتي تستهدف تصويب اوضاع بنك البتراء وتحصيل الحقوق العامة بالنسبة للاموال العامة التي قام البنك المركزي بتسليفها الى بنك البتراء.

هذا في شهر (٧) سنة ١٩٩٠ في ذلك الشهر كان البنك المركزي يعرف اكثر من اي جهة في الاردن ان ما اوردته المذكرة المرسلة لدولة رئيس الوزراء قبل شهر بان الخسارة (٢٥٠) مليون دينار تصريح البنك المركزي وانه لا يوجد امل باستعادة شيء من تلك الاموال التي صرح محافظ البنك المركزي بان الاجراءات تمت لاستعادتها. كان هذا التصريح مخالفا للحقائق التي لا اشك ان البنك المركزي كان يعرفها بعد مرور سنة على وضع اليد على بنك البتراء.

٥ - وزاد في كثافة الغموض والضباب ان احيلت قضايا البنك الصغيرة والكبيرة الاحتيالية والاجرامية وقرارات لجنة الامن الاقتصادي المبررة وغير المبررة الدستورية وغير الدستورية كلها الى المحكمة العرفية التي كلنا نحترم قدراتها وقراراتها وحقها في الحكم لو ان القضية امنية.

ولكن هذه القضية هي قضية حسابات واحتيال لحكم ولف ودوران، النظر فيها بحكم طبيعتها المالية المعقدة هو من اختصاص المحاكم المدنية الخاضعة لسماع الخبرات والتدقيق والمحاسبة على كل رقم وكل قرار وكل شبهة بالتصرف دون الحاجة الى شهود اربعة لاثبات الفاحشة.

٦ - منذ سنة، منذ دورة مجلسكم العادية الاولى طرحت عليكم القضية، وصدرت عن مجلسكم توصيات بضرورة معرفة الحقائق، وكتبت تنفيذا لتوصياتكم كتب بطلب معلومات من البنك المركزي، دون جواب، ثم وجه نفس الطلب لدولة رئيس الوزراء بكتاب بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧ بطلب نفس المعلومات وهي معلومات بسيطة وعادية وغير سرية، تشمل:

أ - الودائع في البنك بتاريخ وضع اليد عليه في ١٩٨٩/٨/٣ ولمن هي تلك الودائع.

ب - موجودات البنك بنفس التاريخ وديونه على الغير وعلى من هي تلك الديون.

جـ - مقدار خسارة بنك البتراء ومن يتحملها.

د - قانونية التزام البنك المركزي بضمان خسائر بنك البتراء وباي حق وسند قانوني صدر هذا الالتزام

هـ - صحة التزام البنك المركزي الاردني بضمان ودائع بنك امريكي في واشنطن كلها في الكتاب مملوك لعائلة مدير بنك البتراء الفار من العدالة؟ وما مبرر تدخل البنك المركزي الاردني لضمان خسائر ذلك البنك الامريكي التي قيل انها تبلغ (١٥٠) مليون دولار؟

اخواني الاعيان

قبل يومين فقط مرر لي دولة رئيس المجلس صورة عن قرارات لجنة الامن الاقتصادي ومنها نقلت لكم المعلومات التي اوجزت بعضها اعلاه، من جملة تلك الاوراق كتاب من محافظ البنك المركزي موجه الى دولة رئيس ملجس الاعيان رقم ٢٨٠٢٩ وتاريخه ١٩٩٠/١٢/٢٥ (اي قبل خمسة ايام، في هذا الكتاب يشير معاليه جوابا لدولة رئيس مجلس الاعيان ان حساب بنك البتراء الجاري من البنك المركزي مكشوف بمبلغ ٢٣٨ مليون دينار جديرا ان تسمعوا نصه.

الكتاب ما زال يسمى مبلغ (٢٣٨) مليون دينار سيولة مقدمة من البنك المركزي الى بنك البتراء بموجب قرارات لجنة الامن الاقتصادي ويسمى هذا المبلغ المكشوف.

السيولة تقدم لبنك لاسترداد قدرته على التعامل، وفي ١٩٩٠/١٢/٢٥ بنك البتراء موجود في الكفن، كيف تسمى مطلوبات البنك المركزي من بنك البتراء سيولة، هذا قبل خمسة ايام فقط، هذه معلومات تسبب الدوار وليست هذه هي الطريقة للوصول الى الحقائق والقناعة، ارجو ان اؤكد لكم انني لا اتهم ولا اشك ولي معظم الثقة معظم الثقة بنزاهة وصدق واخلاص العاملين.

يا اخواني

هذه معلومات تسبب الدوار، ليست هذه هي الطريقة للوصول الى الحقائق والى القناعة، ارجو ان اؤكد لكم اني لا اتهم ولا اشك ولكني في حالة عجز عن فهم سبب الدوران حول الحقيقة. كل ما نريده من البنك المركزي ومن لجنة الامن الاقتصادي ومن الحكومة ان توضع الحقائق على الطاولة بصراحة، (بهدف تقديرها بحياد وتجرد وتفهم وازالة الشكوك التي لا يجوز ان تبقى عالقة بحق اهم مؤسسة اقتصادية رسمية اردنية هي البنك المركزي، واكثرها كفاءة وقدرة وحيادة.

ان كانت هناك اخطاء فلتكشف،

ان كانت التزامات غير مشروعة فليكشف عن اسبابها ومبرراتها ويمكن ان تدرس امكانية اعادة النظر باستحقاقها وتجنيب الخزينة تحملها.

هذه القضية اكبر قضية سوداء بتاريخ الاقتصاد الاردني.

قبل سنوات سميت سرقة في بريطانيا من قطار بريد بحوالي ٧ ملايين جنيه، سميت بانها سرقة القرن والفت عنها دراسات وتحليلات وكتب ونحن نواجه سرقة ٢٥٤ مليون جنيه، ولا يمكن تغطيتها بعشر صفحات من القرارات والصيغ المبهمة.

لو ان البنك المركزي بتعاونه مع لجنة الامن الاقتصادي اختاره ان يتقيد بالقانون وليس باجتهاداته وبصلاحيات لجنة الامن الاستثنائية ولم يتسرع بتحميل الخزينة مبلغ (٢٥٤) مليون دينار لتستعمل لسداد سرقة واحتيال ليس البنك المركزي ولا لجنة الامن الاقتصادي طرفا فيها ولو ان هذا المبلغ (٢٥٤) مليون دينار بقي الان بحوزة الخزينة الاردنية كما يجب ان يكون واودعته الخزينة وديعة في اي بنك لحصل فائدة مقدارها (٢٠) مليون دينار في

السنة، فوائد في كل سنة وعلى امتداد الزمن، وهذه الفائدة وحدها تكفي لتشغيل (٢٠٫٠٠٠) خريج معهد او جامعة متعطل عن العمل بواقع (١٠٠) دينار شهري للواحد مدى العمر، هذه ارقام ليست لعب اطفال وليست قابلة للذوبان في عشرة صفحات من القرارات نرجو فقط الوصول الى الحقيقة لنعرف كم؟ ولماذا؟ وهل كان صوابا او كان خطأ وهل كان قانونيا ام كان تجاوزا وهل هناك مجال للتصويب.

اقترح على الاخوان، اعضاء المجلس ان يحولوا التوصية بالتحقيق الى اداء تحقيق كما شاء مجلس النواب واقترح النص التالي قرارا من هذا المجلس.

يوصي المجلس بتشكيل لجنة من ستة اعضاء ثلاثة اعضاء من اللجنة المالية وثلاثة اعضاء من اللجنة القانونية لان القضية ذات شقين لمتابعة التحقق من المعلومات الصحيحة لا التحقيق التي رافقت الخطوات والقرارات والالتزامات التي نتجت عن اجراءات البنك المركزي ولجنة الامن الاقتصادي ومجلس الوزراء وتقديم تقرير حول مطابقة الاجراءات لصحة ما نستدعيه القوانين وبيان اي مخالفات ارتكبت واية التزامات غير مبررة ويمكن اعادة النظر في تحملها، على ان تقدم تلك اللجنة تقريرها للمجلس خلال ثلاثة اشهر من هذا القرار وابلاغ هذا القرار للحكومة للتعاون.

هذا ما اثرت في اللجنة المالية انني سأعرضه للتوضيح بسبب المتابعة.

اخواني الزملاء، بوصفي عين هذه المرة لا علاقة لي بتقرير اللجنة المالية، اثناء بحث اللجنة المالية واقر بالاكثرية تقريرها والتوصية بالموافقة على قانون الموازنة ولكن تلك الاكثرية ضرورة ان تسمعوا الرأي الاخر ضروري سماع التعددية اني اعارض الموافقة على قانون الميزانية المطروح للتصويت للاسباب التالية وارجو ان تسجل لعل الفكر يتفاعل في ايجاد تسديد لفراغات فيها في المستقبل:

اولا: ان الميزانية قصرت في رسم سياسة واضحة تعالج القضاية التالية:

١ ـ تضمين المزانية احتياط احتمال الخسائر الحقيقية في قضية بنك البتراء.

٢ ـ تقصير الميزانية في معالجة عملية موضوع ارتفاع الاسعار لذوي الدخل المحدود وخاصة ارتفاع العلاج الطبي لهؤلاء.

٣ ـ تقصير الميزانية في ايجاد علاج للبطالة الا بالقدر الضئيل الذي حددته.

٤ ـ خلو الميزانية من مؤشرات سياسية مالية فعالة للتدخل والتوجيه اللازم لرؤوس الاموال في القطاع الخاص لتوظيفها فيما يسد ثغرات الانتاج وتعديل الميزان التجاري خاصة وان المؤسسات المالية في القطاع الخاص تملك ثلاثة اضعاف المال المتوفر للدولة وارباحها السنوية اعلى من مجموع تحصيلات الخزينة الاردنية من ضرائبها المحلية وبقاء السياسة المالية بعيدة عن التدخل في هذا القطاع الذي رأس ماله ٣٫٠٠٠ مليون او اكثر وارباحها السنوية اكثر من الدخل المحلي الذي ورد في ميزانيتكم بقاء السياسة المالية بعيدة عن التدخل هو تقصير في السياسة المالية لهذه

الاسباب الاربعة ارجو ان اصوت بعدم الموافقة على قانون الموازنة وارجو ايضا احتراما للتعددية واملا بوجودها ان اجد بين الاخوان من يرى في مثل هذه الثغرات ان يجد تحفظ على الموافقة حتى لا يكون اجماعا كعادة مجلس الاعيان دائما لان التعددية تقضي عدم الاجماع وكلما نقص اصوات الموافقين فوق العشرين كلما نقص هذا العدد.

كل ما معناه نؤمن من المالية جهود اكثر اذا وصلنا ٣٩ فاننا راضين فانا استقطب افكار الاخوان ان لا نعطي ثقة عالية اكثر من تحرير الميزانية.

وشكرا دولة الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حمد الفرحان

دولة رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ عمر النابلسي.



السيد عمر النابلسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات الاخوة الكرام

ارجو ان ابدأ بالاشادة بتقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان والجهد الكبير الذي بذلته اللجنة في اعداده والحكمة التي تحلى بها دولة الرئيس والسادة اعضاء اللجنة وتجلت في الملاحظات القيمة والتعليقات الهادفة، كما انوه بتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، فقد أسفر التقريران على دراسة واعية لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، وتوجهات صحيحة ومناسبة لضمان اكبر قدر من رشد القرار الاقتصادي والمالي والنقدي وشجاعته كما جاء في تقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان.

واخص بالذكر ملاحظة اللجنة المالية لمجلس النواب واتفق معها بانه بالرغم من وقوع الازمة الحالية الا ان العجز في موازنة عام ١٩٩٠ الاجمالي قد انخفض من ١٨٨ مليون دينار كما كان مقدرا الى ٩٥ مليون في الاعادة تقدير عام ١٩٩٠ وهذا. واتفق مع اللجنة المالية لمجلس الاعيان في الثناء عن الاداء الحكومي وانجازات عام ١٩٩٠ واتفق معه قول اللجنة بانالحياة النيابية الديمقراطية اول ما يعني احترام الدستور والتمسك القوي بسيادة القانون كما اؤيد التوجه الى وضع التشريعات التي تضمن اشراف مجلس الامة على القروض الحكومية كافة سواء المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية والقروض التجارية والكفالات كي يتحقق مبدأ الاشراف الكامل مع مديونية الدولة والتزاماتها.

سيدي الرئيس:

واذا كان لي ان اضيف ملاحظة الى ما ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم فلن اطيل وهي بايجاز:

رجاء ودعاء الى الله العلي القدير ان يحفظ هذا البلد ويشد في ازر قائده جلالة الملك الحسين ويجنب الامة العربية والاسلامية واقطارها كافة مخاطر الازمة الحالية التي تنذر بالانفجار، ويكتب لامة العرب والاسلام النصر المبين ضد الاعداء المتربصين.

فاذا ما خرجنا ونسخرج باذن الله منتصرين من هذه المواجهة، واستأنف بلدنا العزيز مسيرة العمل الشاق والبناء لترميم ما احدثته الازمة من اثار سلبية خطيرة على اقتصاد الوطن ولمواجهة ما سيتخلف عنها من اعباء وخسائر باهظة اشار اليها تقرير اللجنة المالية، فان من اهم عوامل النهضة والبناء الاقتصادي استثمار الاموال في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية وقطاع الخدمات وغيرها، ولابد من توفير الحوافز والظروف المشجعة لاقدام راس المال الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات مع المال الحكومي، وستكون البلاد بكل تأكيد بحاجة الى جذب رؤوس اموال اجنبية لتعمل في البناء والانتاج مع رأس المال المحلي وبذلك يعود الاردن - وعزة نظام حكمه المستنير المعتدل وموقعه الجغرافي والقوى البشرية المؤهله المتوفرة لديه بكثرة، ليفيد من هذا كله في زخم استثماري يعين للاقتصاد الوطني حيويته ونبدأ مسيرة البناء من جديد بخطى ثابتة واثقة نحو مستقبل مشرق باذن الله.

الا ان اكثر مما يعيق حركة رؤوس الاموال، ويدعو الى احجام المستثمرين

وترددهم في الاقدام على المشروعات عدم وضوح الرؤية امامهم، فالمستثمر بحاجة الى ان يطمئن على ماله بان يعرف مقدما القوانين والانظمة التي تحكم الاستثمار والقواعد التي يسير في ظلها، وهذا ما عرفه بالتجربة فان اول ما يبدأ به المستثمر عند التفكير في اي مشروع هو السؤال عن القانون الذي يخضع له استثماره ، قانون الشركات والقانون التجاري وقانون العمل والضمان الاجتماعي وانظمة النقد ومراقبة العملة وحرية في تحويل رأسماله وارباحه الى الخارج ومن حق المستثمر ان يطمئن على ثبات واستقرار القواعد القانونية التي يعمل ويستثمر في ظلها، لا ان يبقى معرضا في كل لحظة وصورة مفاجئة غير متوقعة الى صدور قرارات واجراءات تقلب الاوضاع المستقرة رأسا على عقب خلافا للقوانين والقواعد التي اطمأن اليها واستثمر امواله بمقتضاها.

ولذا فاني امل، بعد زوال الأسباب التي دعت الى اصدار القرارات والاجراءات الاستثنائية المخالفة للقوانين، ان تلغى الاحكام التي اباحت تلك القرارات والاجراءات للتحقيق سيادة القانون والتشريع الذي سيسهم هذا المجلس الكريم في سنة ووضع احكامه.

وان ما يدعوني لهذا الامل ان دولة رئيس الوزراء له موقف معروف من مسألة التشريع بقرارات استثنائية ولا تفوتني الاشادة به في هذا المقام، وهو الموقف الذي عرفته عندما كان دولة رئيس الوزراء انذاك عندما كنت عضوا في المجلس الوطني الاستشاري فقد سار دولته على سنه حميده وكان يرفض معالجة اي امر بقرار لجنة

أمن اقتصادي بصورة مخالفة للقانون، وفي بعض الحالات التي كانت تستدعي معالجات سريعة لا تعالجها القوانين المعمول بها بصورة مرضية كان يصر على تعديل القانون بالطرق الدستورية الصحيحة بدلا من اصدار قرارات تسري بالرغم مما نص عليه القانون.

وختاما اؤيد توصيات اللجنة المالية للمجلس الكريم بشأن السياسات المختلفة كما جاءت في التقرير، وتوصيتها باقرار قانون الموازنة المالية سنة ١٩٩١ ورفع الشكر الجزيل الى مقام صاحب الجلالةالملك المعظم وولي عهده واتمنى للحكومة كل التوفيق والنجاح في وضع القانون موضع التنفيذ وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا معالي الزميل لسعادة العين نواف القاضي.



السيد نواف القاضي:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الاخوة الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في هذا اليوم المبارك وبعد مطالعتي لمشروع موازنة عام ١٩٩١ والاستماع الى مقرر اللجنة المالية لهذا المجلس الكريم وما ورد في هذه الموازنة رغم موارد بلدنا المحدودة وامكانياتها المتواضعة فحمدت الله سبحانه وتعالى على ما وصلت اليه هذه المملكة لخدمة وطننا الاردني الحبيب، شاكرا من قام بتنظيم مشروع موازنة هذا العام واخص بالذكر معالي السيد وزير المالية والشكر والتقدير والعرفان لقائد هذا الوطن الحسين المعظم وولي عهده الحسن المفدى على ما قاموا به من جهود مستمرة في الاعوام السابقة وخاصة في هذا العام لخدمة هذا البلد ووضعه بالمكان اللائق به امام العالم رغم الصعوبات وقلة الموارد والامكانيات المتوضعة، شاكراً للحكومة الرشيدة جهودها المتواصلة لخدمة الوطن والمواطن وعلى رأسها دولة السيد مضر بدران.

دولة الرئيس

السادة الزملاء الكرام

بصفتي عضوا في هذا المجلس الكريم ارى من واجبي ان اوصي الحكومة الرشيدة بمايلي:

اولا: القوات المسلحة الاردنية والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني الدعم اليهم من قبل الحكومة ومن قبل المواطن واجب وطني كونهم حماتنا في الخارج والداخل من اي عبث او ضرر يلحق ببلدنا العزيز اوصي الحكومة ان ترعى هذه المؤسسات وتكون الاولوية اليها حسب الامكانيات.

ثانيا: عدالة التوزيع في الخدمات العامة

في المحافظات وخاصة صيانة الطرق القروية والزراعية وفتحها وتعبيدها حسب الامكانيات المتوفرة.

ثالثا: خدمات المواصلات والاتصالات ملفتا نظر الحكومة بان هناك قرى من الريف والبادية لم ينالها الحظ بالخدمات الالية والبريدية نأمل من الحكومة العناية بها حسب الامكانيات المتوفرة.

رابعا: اوصي الحكومة ببناء كلية مجتمع حسب الامكانيات في محافظة المفرق وموقعها على الشارع العام في اراضي الدولة في احراش حرة لتكون متوسطة لابناء المنطقة.

خامسا: التوظيف بشكل عام لخريجي الجامعات والمعاهد وغيرهم من ابناء هذا الوطن نأمل من الحكومة ان يكون التعيين بتسلسل القدم وحسب الامكانيات وان ينظر نظرة لابناء الريف والبادية في التوظيف وان يكون التوظيف لابناء كل منطقة لمنطقتهم الا اذا اقتضت الضرورة احضار بعض الموظفين الندرة لمحافظة ما وفي هذه الحالة (ظلم بالسوية عدل الرعية).

سادسا: الزراعة: ان الزراعة هي العامود الفقري للانسان وخاصة في بلد مثل الاردن، ان المزارع الاردني بشكل عام اينما وجد في جميع انحاء المملكة اذا كان زراعي او مربي اغنام او دواجن او ابقار او اسماك او نحل هو مزارع وبحاجة الى دعم الحكومة له كونه اصبح عليه عبئا ثقيلا من الديون والفوائد نأمل من الحكومة ان يعفي المزارع من الفوائد ويدرس وضعه الزراعي ووضع الحلول المناسبة حسب امكانيات الدولة. ان النمط الزراعي عنصر مهم جدا ويجب المحافظة عليه وخصة في هذه الظروف والاسواق البديلة للاسواق التي تضررت نتيجة ازمة الخليج امر لابد منه وتنشيط الجهات المعنية لايجاد الاسواق البديلة لتسويق انتاجنا الزراعي.

اما الاعلاف كانت في العام الماضي لرأس الغنم استحقاق كيلو غرام واحد في اليوم من النخالة والشعير والذرة واصبحت الان نصف كيلوغرام وهذا لا يكفي لمربي المواشي كونها اصبحت مواليد في هذا الموسم وبحاجة الى اعلاف بمقدار كيلو غرام للرأس الواحد علما بان التجار ومستوردي الاعلاف بمقدار كيلوغرام للرأس الواحد علما بان التجار ومستوردي الاعلاف لم يستوردوا اعلافا من الخارج ولو كان هناك اعلاف في الاسواق لحلت المشكلة اوصي الحكومة بالنظر الى هذه المشكلة العلفية للماشية.

سابعا: المياه: ان المواطن في الصيف يواجه شح في قلة المياه للشرب موصيا سلطة المياه بحفر ابار ارتوازية في مضارب القرى في المحافظات والبادية وتغطية النقص الحاصل في اوقات الصيف من المياه، كون المياه في الشمال وخاصة في محافظة المفرق تسحب الى عمان وكما اوصي بان تكون هناك دراسة مائية لسحب مياه الشرب من الديسه او العقبة حسب برنامج يوضع لهذه الغاية لتحرير الاحواض المائية الموجودة في انحاء المملكة والمخصصة للشرب ليكون مردودها زراعي لتوسيع الرقعة الزراعية كون هذا الوطن معتمدا اعتمادا كليا على الزراعة.





اما بالنسبة للسدود والبرك القديمة اوصي الحكومة بان يكون هناك اهتمام حول السدود لتجميع مياه الامطار واستعمالها للزراعة والشرب وان تصان البرك القديمة لتجميع المياه فيها وكما اوصي بالنسبة لابار الجمع للمياه المتواجدة ضمن حدود البلديات والمجالس القروية وخارجها في الاراضي الزراعية ان تضع يدها عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية وصيانتها واستعمالها كخزانات مياه لاي طاريء يحدث في المملكة.

ثامنا: متمنيا للحكومة التوفيق في هذا العام المالي الجديد والله يوفقنا جميعا لخدمة هذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة الاخ معالي السيدة ليلى شرف.



السيدة ليلى شرف: اتكلم سيدي الرئيس وان كنت استغرب ان لا يكون من الوزراء او من الحكومة الا حفنة بسيطة ليس بينها وزير المالية وليس بينها وزير الزراعة وليس بينها وزير التموين وشكرا سيدي الرئيس.

في مثل هذا المأزق المالي والاقتصادي الذي نمر به يحتاج المسؤولون سواء في السلطة التنفيذية او في السلطة التشريعية الى الكثير من الشجاعة، والرؤيا والقدرة على التخطيط والتحرك في وجه المؤثرات والتحديات التي لا قدرة لهم على توجيهها او السيطرة عليها، لذلك كان لزاما علينا ان نقدم الشكر للحكومة على نقل الصورة العصيبة التي نجد انفسنا فيها الى الارقام، وتحديد ابعادها بشكل ملموس يوضح لنا المشكلة والخيارات المطروحة لمواجهتها وتخطيها.

كما وجب الشكر للجنتين الماليتين في مجلس الاعيان والنواب على التعديلات والاجتهادات والاقتراحات التي ساهمت في توحيد جماعية الرؤية لمشكلتنا المالية ـ الاقتصادية والسير نحو تجاوزها بوضوح الهدف بعون الله.

سيدي الرئيس

في حالات البحبوحة النسبية التي مررنا بها في الماضي كان من الممكن ان نجول في ابواب الموازنة وفصولها لنقترح التعديلات، وندعو لدراسة الاولويات ونطالب بمشروع جديد او خدمة اضافية، او بانجاز هنا وانجاز اخر هناك. اما اليوم فمجال الحركة محدود والحفنة التي نمتلكها لابد ان توزع على الحاجات الاساسية الكثيرة، والعديد من المتطلبات التي لها اولوية ملحة جدالا تتراجع الى الوراء، بانتظار انفراج الازمة والعودة الى مسار التنمية الطبيعي.

ومع ذلك فان مثل هذه الاوضاع قد تترك انعكاسات على حياتنا العامة والخاصة لابد من

الاشارة اليها، لعلنا نتنبه لها ونتجنبها او نعالجها، فلا نتغاضى عنها او نتهاون بها او نهملها بعذر الضائقة المالية الاقتصادية، حتى لا نستفيق من هذه المرحلة، وقد ورثنا ظواهر وممارسات ضارة بتطور مجتمعنا، يصعب التخلص منا.

اولا: ان الاصلاح الاداري يتخذ في مثل الاوضاع الحالية اهمية اضافية فالكثير من الهدر الظاهر والمبطن للمال والجهد والوقت سببه الخلل الاداري من تسيب او تفكك او تعقيد، واول قواعد ضبط الانفاق هو ضبط الادارة لذلك اصبح الاصلاح الاداري ضرورة ملحة لذاته، ولتكوين الجهاز القادر على حمل عبء الازمة وتخطيها. ان شد عرى الشبكة الادارية والتنسيق بين الادارات المختلفة لتغذي بعضها بعضا وليتكامل بعضها مع بعض دون ازدواجية او تضارب وتحديث قواعد المساءلة والضبط وسرعة الانجاز للمعاملات واختصار الاجراءات كلها تعزيز للنفقات الفردية والرسمية ولوقت المواطن والموظف وجهودهما.

ثانيا: لقد اثنى تقرير اللجنة المالية على السياسة الزراعية الجديدة التي نأمل ان تلعب دورها في مواجهة الازمة الراهنة وان تكون بداية لحل مشاكل الزراعة في بلدنا التي ما فتئت تمر بها منذ ان اتسعت واستقرت كقطاع هام ورئيسي من قطاعات الانتاج الاردني، لكن زراعتنا ستبقى لها مشاكلها الحادة ما لم نوجه عنايتنا لثلاثة جوانب هامة: اولها الادارة الزراعية التي اصبحت لها عدة رؤوس نمت وتفرعت عبر السنوات الماضية حتى تداخلت واجباتها وضاعت مسؤولياتها وتعقدت اجراءاتها، لذلك وجب اعادة دراسة الادارة الزراعية بكل هيئاتها بشكل جذري وحاسم، وثانيها ان التسويق الزراعي لا يزال يتعثر ويؤثر تعثره في ثقة الاسواق واستمرارية المردود الايجابي على الاقتصاد الوطني، ان تأمين الاسواق الثابتة والنقل السريع الكفؤ والنوعية المتميزة في الانتاج يجب ان يكون من اولويات عنايتنا في هذا القطاع الرئيس. اما الجانب الثالث فهو ضرورة التوجه بجدية للصناعة الغذائية، ومساعدة القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال، فهي الاسلوب الاقتصادي الانجع لاستيعاب الفائض عندما يحدث، وهو الحافز على الزراعة القابلة للتصنيع، وهي تساهم في توفير جانب من جوانب الامن الغذائي وهي صناعة يمكن ان تكون جزءا من الجهد لتعميم المشاريع الاقتصادية الصغيرة او المتوسطة على المناطق الجغرافية المختلفة واشراك الرأسمال الصغير فيها وهي صناعة مادتها الخام من ارضنا وحيواننا، فلم يعد من المقبول ان نضطر الى سكب الحليب على الارض اورمي محصول ما في الحقول في بلد فقير مثل بلدنا. ان الصناعات الغذائية اصبحت صناعات سهلةوتقنياتها معروفة، ويمكن ان نتفوق فيها، وكم من بلد صغير اشتهر باختصاصات صناعية معينة وتفوق بها فعم الاقبال عليها التي اصبحت احد اعمدة اقتصاده الاساسية.

ثالثا: ان التنمية الاجتماعية هي واحدة من اهم الادوات لدينا لاجتياز ازمتنا الاقتصادية وتثبيت قواعد جديدة لنظام حياتنا المستقبلي



ومواجهة حالة الفقر التي اخذت تعم في ظل الازمة الراهنة، ولكن مسار التنمية الاجتماعية الحالي لا يبعث على التفاؤل ولن يستطيع ان يشق الطريق نحو المساهمة الرئيسية المتوقعة منها في مثل هذه الظروف، ان علينا ان نغير تغييرا جذريا في فلسفة التنمية الاجتماعية ومقاربتها للعمل التنموي الاجتماعي فلم يعد يكفي ان تتخذ التنمية الاجتماعية طابع الاحسان وعمل الخير، ولم يعد يكفي ان يكون عمل المؤسسات الرسمية الرئيس راعية المؤسسات التطوعية، ان التنمية الاجتماعية الحديثة في جميع بلدان العالم المتطور او التي تسعى الى التطور اصبحت اداة رئيسة لمحاربة الفقر لاعانة الناس حتى يستطيعوا ان يعينوا انفسهم، بتأسيس المشاريع الاقتصادية الجماعية الصغيرة في القرى والبادية، ومساعدة الافراد على انشاء العمل الحر المستقل لكفاية انفسهم وعائلاتهم وخدمة اقتصاد منطقتهم.

والتنمية الاجتماعية مسؤولة عن ايجاد الظروف الحياتية الملائمة والمنتجة لكي يبقى الاهلون في قراهم ومناطقهم ينعشوها ويعمرونها بدل النزوح الى ضياع المدينة، لكي يتطلع الفرد الى العمل الحر المنتج بدل ما تعود عليه في الوظيفة وجدها التي اصبحت مجالاتها قليلة، وافاق التقدم فيها محدودة، وعلى التنمية الاجتماعية ان تصل الى جميع حالات الفقر لتحديد اعدادها وحاجاتها وسبل اخراجها من مأزقها، ولا يكفي ان ننشيء صندوقا للمعونة الوطنية اذا لم نوجه هذه المعونة لتكون اداة للانتاج المستقبلي ونرعاها حتى تصبح كذلك بدل ان تكون اداة للاستهلاك الاني.

ان على التنمية الاجتماعية عبئا كبيرا في مثل هذه الظروف يجب ان تضطلع به لتلعب دورها الهام في الاستنفار الوطني للتصدي للتحديات العاتية التي تواجهنا.

رابعا: ان نوعية الحياة قد تتأثر سلبيا في ظل الازمة الحالية لهذا كان من الضروري ان نلتفت الى ذلك بجدية وحزم لكي تبقى مقاييسنا لنوعية الحياة التي نريد لمواطننا صارمة مرتفعة لا تهاون فيها ولا تسامح، ماذا نقصد بنوعية الحياة هنا؟ انها تطوير قواعد المواصفات والمقاييس وتحديثها المستمر وتطبيقها الحازم واعطاء الدائرة المتخصصة صلاحيات كافية لذلك، انها المراقبة على نوعية الانتاج المحلي للسلع لكي لا تفرض على مواطننا النوعية السيئة بعذر الاوضاع المالية والاقتصادية، فالانتاج الردي وعدم صموده للاستعمال قد يكلف الاقتصاد الفردي والوطني اكثر بكثير من توفير المواد الاساسية الجيدة وتأمين الصناعة المتقنة.

والعناية بنوعية الحياة هي المراقبة الامنية الدقيقة على الاغذية المصنوعة محليا او المستوردة حتى لا تسبب الازمة الاقتصادية في ان نصبح سوق تصريف للمواد التي فقدت قيمتها الغذائية او تخطت تاريخ صلاحيتها او حملت المضرة الى مستهلكيها، والتجارب في كل بلدان العالم الثالث مع الدول الصناعية التي فقدت الضمير في هذا المجال كثيرة.

والحفاظ على نوعية الحياه تتطلب رعاية البيئة من الاستهلاك الجائر، وتتطلب حماية الارض الزراعية من الاعتداءات التي تكاد تستنفذها كما تستوجب التخطيط البعيد المدى



لاستعمالاتها، وهي تتطلب العناية بالهواء وحمايته من التلوث سواء من عوادم المصانع او عوادم السيارات او غير ذلك، وقد اقلق الكثيرين منا تفاقم عدد السيارات التي تنفث عوادمها في شوارعنا دون ان تكون هنالك مراقبة ناجعة او متابعة جادة او عقوبة صارمة لمثل هذه المخالفات، ان عذر التكلفة الباهظة (الذي نسمعه احيانا) لاصلاح هذه المسببات لتلوث الهواء سواء من السيارات او المصانع هو عذر غير مقنع والجواب عليه مباشر وواضح لان تكلفة اصلاح ما ستدمره السيارات والمصانع ستكون اعظم واضخم واخطر.

واخيرا وليس اخرا فان الحفاظ على نوعية الحياه يقتضي العناية بالمياه، التي لا تزال مهددة بالتلوث مثلما هي مهددة بالشح. وهذا يعني ان نوجه عنايتنا الى الشروط الكافية والواقية على المصانع وعوادمها، مهما كان ذلك مكلفا، والعناية بمحطات التنقية لكي لا تسيء الى المخزون المائي وتلوثه حيث تلتقي فيه، ولكي تصبح المياه الصادرة عن محطات التنقية قابلة لاعادة الاستعمال في العديد من المجالات. وهذا يعني كذلك ان نعنى باقامة السدود الترابية حيثما امكن وتوجيه مياه الامطار الى مسارب محددة ليمكن تخزينها، واصلاح شبكات ايصال المياه التي تسرب الكثير من المياه المكلفة التي تكون قد استخرجناها و جمعناها ونقيناها ووزعناها، ان الاستثمار في الحفاظ على المياه هو استثمار للمستقبل وهو اقل كلفة اليوم مما سيكون عليه في المستقبل وهو استثمار من اجل الحياة.

ان التجربة المريرة مع مياه بحيرة الازرق يجب الا تتكرر، فاستنفاذ ا المصادر الطبيعية كما فعلنا بمياه الازرق هو عبث بالتوازن الطبيعي له اخطاره البعيدة المدى وهو مسؤولية ستحاسبنا عليها الاجيال القادمة، وهنا لابد، سيدي الرئيس، من الدعوة الملحة والحثيثة لاعتماد سياسة تطوير الزراعة غير المروية ودعم البحث العلمي والدراسات لذلك وللزراعة في المناطق الجافة، وهنالك الكثير في هذا المجال نستطيع الاستفادة منه وتطويره واقلمته لظروف طبيعتنا ومناخنا.

سيدي الرئيس: تبقى هناك بضع ملاحظات سريعة حول تقرير اللجنة المالية، الملاحظة الاولى هي ان ما اقترحته اللجنة من تشكيل لجان مشتركة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والقطاعين العام والخاص لدراسة المشاكل الحياتية الكبرى ومتابعتها. ومواجهتها بشكل علمي مدروس في اطار جماعي هو توجه وطني جديد لا يتناسب مع المرحلة السياسية التي نمر بها فحسب بل هو ضرورة اساسية لمواجهة المرحلة الاقتصادية العصيبة.

والملاحظة الثانية هي ان حق الاردن في التعويض عن الخسائر القادمة التي المت به بسبب ازمة الخليج اثبتته الدراسات المقدمة من الحكومة الاردنية ودعمته تقارير الامم المتحدة ومع ذلك لم يصل منه القليل برغم الوعود المتعددة وبرغم الاحساس الدولي العام بالحاجة الملحة السريعة اليه، وقد اصبح واضحا لنا ان ضغوطا سياسية تمارس على الاردن هي التي

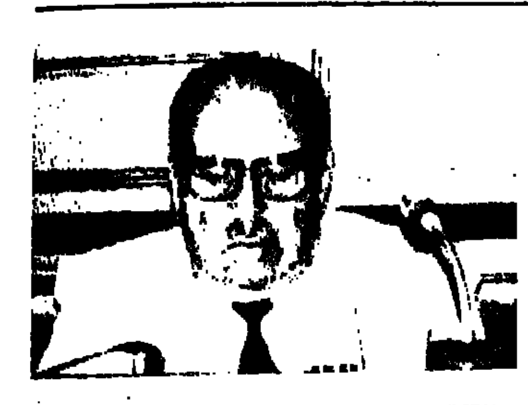
منعت وصول التعويضات او حتى حصة العالم في ما انفق على رعاية الوافدين من الخليج وهي مسؤولية دولية تحملها الاردن وحدة حين اغلقت كل البلاد المجاورة حدودها في وجه هؤلاء الوافدين.

في وجه هذه الحقيقة كان من الضروري اللجوء الى سياسة اكثر شده، واقل لطفا ونعومة، سياسة تطالب بالحاح وبقوة بحق قررته شرعية الامم المتحدة ولم يتفضل علينا به احد، ان العالم على ما يبدو لايسمع الا الصوت العالي ولذلك علينا ان نرفع صوتنا.

الملاحظة الثالثة: هي تأييد ما جاء في تقرير اللجنة المالية حول ضرورة احترام الدستور وسيادة القوانين وتثبيت قواعد دولة القانون في مطلع حياتنا الديمقراطية الجديدة لكي نرسي القواعد الصحيحة الصلبة التي يجب الا تخترق سواء في الامور السياسية او في الامور المالية والاقتصادية وحتى لا نعود الى دوامة الماضي القريب.

سيدي الرئيس: ان في الوجدان الجماعي الاردني مرارة من فترة سبقت كان الدستور فيها يطوى والقوانين تتجاوز ولعل قضية بنك البتراء واحدة من بقايا تلك الفترة لا تزال حية تتخبط عسى ان نستطيع معالجتها والانتهاء منها في مدة وجيزة لعلنا نترك هذه الفترة المريرة وراءنا، الا للعبرة والدروس، وننطلق نحو مستقبل ديمقراطي اردني مشرق سيكون منارة للعرب جميعا ان شاء الله، وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا معالي الزميلة، معالي الاستاذ بشير الصباغ.



السيد بشير الصباغ:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

لقد استهلت اللجنة المالية تقريرها الذي بين ايدينا بالاشادة بتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، وتلك ظاهر سارة، وهو شيء يبعث على الرضا، لانه يؤكد التوافق بين اللجنتين الماليتين لمجلس الامة من جهة، وبين الحكومة من جهة اخرى في معظم الافكار والمباديء التي تحكم وتنظم سياسة الموازنة العامة للدولة، ولئن أعدت هذه الموازنة في ظروف استثنائية، فلا بد ان تراعى في مناقشتها تلك الظروف القاسية ليسهم الجميع في تجاوز تلك الصعوبات والتحديات التي يجابهها الاقتصاد الاردني في هذه الظروف.

وان نقدر كل التقدير ما قامت به الحكومة مشكورة من اجراءات لمعالجة الاثار السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، احسب ان المصلحة العامة تقتضي ان تتبنى الحكومة برامج اكثر شدة لترشيد استهلاك السلع والخدمات في القطاعين العام والخاص، فما زالت مظاهر الترف في الانفاق لدى ذوي الدخول العالية

والجيدة، تترك اثارها السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتسيء كثيرا الى صورة بلدنا المجاهد المرابط ذي الامال الكبيرة والخطى الممكنة الثابتة، والحياة الممتدة، فلنعط تلك الامال حقها من النضج عن طريق الممكن.

ومهما يكن من امر، فالواجب يقتضي ان تسجل بالتقدير والاعجاب جهد الحكومة في حسن اعداد مشروع موازنة عام ١٩٩١ وان نزجي اطيب التحية واجزل الشكر للجنة المالية لمجلسنا على العناية الشاملة والدقيقة التي بذلتها في دراستها لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١، وما رافقه من خطب ومداولات وبيانات وردودا مما رسخ القناعة بما جاء في تقريرها من صحة تقديرات الايرادات، ومخصصات النفقات، جملة وتفصيلا واضفى ظلالا من معاني الرضى والارتياح على توصيتها بالموافقة على قانون الموازنة.

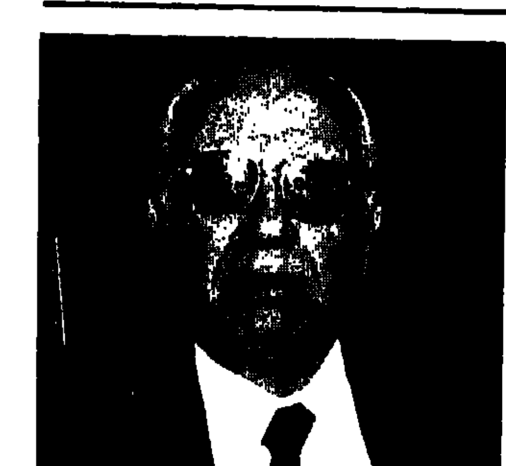
حفظ الله جلالة الملك الحسين المعظم باني هذا البلد الساهر على سلامته وعزته وكرامته، والله ولي التوفيق.

بشير الصباغ

دولة رئيس المجلس: شكرا معالي الزميل، الاستاذ امين شقير.

السيد امين شقير:

بسم الله الرحمن الرحيم، بداية انا اشترك مع الزميلين الاستاذين كامل الشريف والدكتور اسحق الفرحان فيما عبرا عنه وذهبا اليه من التعبير عن ضرورات الاعداد الفوري والفاعل



لابناء الشعب لحمل مسؤولياتهم في الظروف الراهنة وذلك بتدريبهم وتنظيم دورهم افرادا وجماعات لممارسة ادوارهم وبمختلف الحقول والمجالات وجعلهم قوى احتياطية جاهزة للقيام بواجب التصدي والمقاومة للعدوان الصهيوني الماثل وتعطيل وسائله في العدوان وتسهيل حياة الشعب في ظل ذلك العدوان.

امين شقير

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات الزملاء

انني اذ ارجع الى خطاب الموازنة ومشروع قانون الموازنة ومن ثم الى تقرير اللجنة المالية في المجلس الكريم رقم (٢) اجد نفسي وفي اكثر من جانب وزاوية ارى مصاعب المرحلة التي تجتازها البلاد، واقدر عاليا الجهد المبذول في اعداد مشروع موازنة استندت فيه الحكومة على تفاؤل كبير، وهي تعلم الاحوال الاقتصادية والمالية، التي تشبه الرمال المتحركة من حيث درجة استقرار ما يمكن ان يسمى «ثوابت» في هذه الظروف التي تمر بالوطن العربي كله وبالوطن الاردني بشكل خاص.

واذا كان معالي وزير المالية، قد استطاع ان يضعنـا في صـورة مشجعـة، من خـلال احصاءات النصف الاول من العام ١٩٩٠، فما احسب احدا يجهل ما آل اليه الوضع في النصف الثاني من العام والذي تفجرت فيه ازمة الخليج مع كل ما ترتب عليها من نتائج سلبية سياسية ومالية واقتصادية عـلى مستوى دولي وفي اطـار منطقتنا وبلدنا، حيث لا تملك الحكومة امام ما داهمها ودهم البلاد والوطن العربي من ظروف صعبة، ان تحقق معجزات مـالية واقتصـادية، تخرجنا من مآزق هذه المرحلة.

لذلك فانني كمواطن اولا وكعضو في هذا المجلس، اجـدني راغبـا في ان يكـون مـوقف المجلس ايجابيا في اجازة الموازنة العامة وقانونها، وفق التوجهات التي عبر عنها مجلس النواب وما توصلت اليه لجنة الشؤون المالية في مجلسنا.

على ان ذلك لا يمنع من ان اشير الى بعض المسائل التي لابد من لفت النظر اليها.

المسألة الاولى: القضية الاقتصادية

ايها الاخوة الكرام

من المؤكد ان ثقتنا بشعبنا العربي الاردني وبحيويته، ثقة كبيرة. وقد واجه على مدى تاريخه الحـديث العـديـد والكبـير من المشـاكـل والصعـوبات، واستـطاع ان يخرج منهـا سليما معافى، وانطلق في مسيرته الى الامام. واذا كانت الازمة التي تكشفت في اواخر عام ١٩٨٨، قد شكلت صدمة كبيرة وخطيرة، هزت بعنف كل الحقائق الاقتصادية المالية التي كنا نظن انها قد تعمقت في حيـاتنـا، واصبحت غـير قـابلة للاهتزاز، وكشفت كثيرا من الزيف الذي سيطر على مفاهيمنا الاقتصادية، فحولنا اقتصادنا الى اقتصاد استهلاكي، مفترضين ان التدفق المالي، يغني عن بنـاء اقتصـاد انتـاجي، فلما هبت العاصفة، لم نجد بين ايـدينا مـا يكفي لاعادة الامور الى نصابها الصحيح.

ان ما ترتب عـلى سوء التصـرف وغض النـظر عن المخالفـات واستسهـال اللجـوء الى الاقتراض ومراكمـة الديـون والالتزامـات على خزينة الدولة والقاء الاعباء الكبيرة على البنك المركزي، وتجاهل ضرورات اعادة بناء اقتصاد انتاجي في البلاد، مثل مأساة مريعة.

واذا كـان البنـك المركـزي قـد جـابه مسؤولياته بجهد موصـول، وبروح عـالية من الثقة والتفاؤل، فان امكانـاته، ومهـما كبرت، فانه لا تغني عن ضرورات بناء خطة اقتصادية مدروسة، تنصب على بناء سلسلة من المشاريع الانتاجية والخدمية، تستعيد البلاد وفي اطارها قدرتها على بناء اقتصادي انتاجي منوع، يمكن ان يعتمـد لاستعـادة التـوازن والاستغنـاء عن استيراد احتياجات البلد من السلع ا الضرورية والممكنة.

مثل هذه الخطة الاقتصاديـة، لا نعرف انها وجدت واملنا ان توجد وفي هذا المجال، فانا ارى ضرورة ملحة لانشاء مجلس اقتصادي اعلى ينصب جهده على انجاز الاهداف التالية:

١ ـ وصع خطة البناء الاقتصادي الانتاجي، شاملا الـزراعة والصنـاعة، واذا كـانت الحكومة قد انجزت خطة من هذا القبيل، فان يدرس جدارتها وامكاناتها وكفاءتها.

٢ ـ وضـع بـرنـامـج لجـذب المـدخـرات والاستثمـارات المـالية لابنـاء البـلاد، لتوظيفها في مشاريع جديدة.

٣ ـ انشـاء بنك لـدعم الصناعـات الصغيرة القـرويـة والبيتيـة، لتلبيـة احتيـاجـات المجتمـع، ضمن منـطق الاولـويـات، يستنتـج مـن دراسـة واقعيـة لهـذه الاحتياجات.

٤ ـ زيادة القدرات المـالية لمؤسسـة الاقراض الزراعي، وتطوير نظم القروض واليات استخدامها، وفق منهجية جديدة، تلتقي مـع كـل مـا تتضمنـه الخـطة في المجـال الزراعي.

٥ ـ انشاء بنك لدعم الصادرات، تكون من مهماته، المساعدة على اكتشاف الاسواق التي يمكـن ان تمتص فـائض الانتـاج وتسـويقه، ورد قيمـه بالعمـلات القابلة للتحويل.

٦ ـ يتم تشكيل المجلس الاقتصادي الاعـلى على اساس مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، يرأسه رئيس مجلس الوزراء او نـائب لـه يتخصص لهـذا الشـان ويملك سلطة اتخاذ القرار، تحشد فيه الكفاءات العلمية والفنية والخبرة العملية والحيوية، وتتجنب العنـاصـر البيـروقـراطيـة في تـشكـيلة، وبـحيـث يعـمـل اعضـاؤه المختارون بدون تعويضات او اجور.

٧ ـ يقـدم هـذا المجلس الى رئيس مجلس الوزراء والى مجلس الامة تقريرا كل ثلاثة اشهر يبين فيها انجازاته ومصاعبه.

المسألة الثانية: قضية البطالة

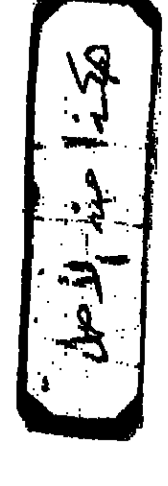
ما احسبني بحاجة الى ان اذكر المجلس الكريم باهمية، بل وبخطورة استفحال قضيـة البطالة التي ما زالت تتراكم يوما بعد اخر. واذا كانت البطالة تشكل ظاهرة سلبية، فان بعض مظاهرها الاجتماعية، قد بدأت تعبر عن ذاتها بشكل يوجب ضرورات معالجة الاسباب.

ان امتصاص ظاهر البطالـة لا يمكن ان تتم الا بفتح ابواب العمل في وجه العاطلين عن العمل، وحين تكون امكانات الحكومة محدودة او معدومة، فلا مفر لنا من ان نواجه مسؤولياتنا كشعب، فتكـون سلسلة المشـاريـع الصغيـرة والكبيـرة التي ينبغي لنا ان ننشئهـا هي الاكثر جدية وفعالية وجدوى، ويرون هذه المشاريـع وتزايدها، فان الاحباط سيستمر ويتفاقم بما لا يبشر بخير.

المسألة الثالثة: قضية الفساد

ان هذه القضية التي ما زالت تشكل عبئا ثقيلا على صدور الناس وضمير الانسان في هذا البلد، ما زالت اثارها ماثلة، برغم كل الجهود التي بذلت. واذا كانت قضيـة بنك البتـراء ما زالت تفرض نفسها، فان قضايا اخرى عديدة، ما زالت تعيش في ذاكرة المواطنين وتؤرقهم.

انني لا اجهل انه ليس من السهـل على الحكومة ان تشغـل نفسها بكـل هذه القضـايا وتتحمل مسؤوليات مواجهة الظروف والاخطار السياسية والامنية التي تتعرض لها البلاد في هذه الحقبة وفي ذات الوقت، ولكن هذا لا يعني ان



موضوعا خطيرا كهذا، يمكن تجاهله. فان كانت الحكومة تملك حقائق موثقة ملموسة، فلتظهرها، وتترك للقضاء ان يبت فيها ويحسم الامر فيها، وان كانت لا تملك الحقائق، فلتواجه الشعب بذلك. ولنضع الضوابط والقواعد والاجراءات التي تحول بين اي مسؤول ومهما علا منصبه، وبين فرص الالتفاف عليها وسوء التصرف بالمال العام ومصالح البلاد.

سيدي الرئيس، حضرات الاخوان

انني اوافق على ما اشتمل عليه تقرير اللجنة المالية باجماله وفي نتائجه، واعلن عن موافقتي على اجازة قانون الموازنة لعام ١٩٩١ آملا ان تتطور الظروف وتتحسن، فنكون في وضع افضل واسلم في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس: شكرا سعادة الزميل، آخر المتحدثين معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.



السيد محمد رسول الكيلاني:

بسم الله الرحمن الرحيم

القائل في محكم كتابه العزيز «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه» والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الامين وعلى آله وصحبه وسلم».

سيدي الرئيس، اخواني الزملاء

ان دراسة الاحداث تقضي برؤية جميع عناصرها الذاتية والظرفية، وهذا ما تقتضيه الامانة، لتحول دون وضع الاحداث في اواني مستطرقة فكرية او مصلحية، وان تحليل الحدث يقضي النزاهة في التحليل، للوصول الى حكم منصف.

واننا نرى في مشروع قانون الموازنة لهذا العام بعدا اخلاقيا بالاضافة الى البعد المالي المتكرر سنويا، هذا البعد الاخلاقي هو الذي حال دون اطفاء الديون على المملكة والمقدرة بحوالي ثمانية مليارات دولار وادى العجز بالموازنة العادية والطارئة بحوالي اربعمائة وثلاث وستين مليون دينار.

وان هذا البعد الاخلاقي الذي تمثل في موقف جلالة القائد الاعلى من ازمة الخليج وضرورة حلها عربيا فالشعوب والدول بقادتها، والقادة بما يؤمنون به ويعملون لاجله من قيم علية او مصالح دنيوية تجملهم وما يعبدون من دون الله من حطب جهنم، لقد آثر الاردن قيادة وشعبا طريق المعاناة التزاما بالقيم الدينية والاخلاقية وان الذين يعانون هم الذي يؤثرون على حركة التاريخ.

«احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا امنا وهم لا يفتنون» واني اؤيد مشروع قانون الموازنة

كما ورد من الحكومة واشكرها على ذلك.

واما بالنسبة لقضية بنك البتراء، ولقد سبق ان بحثنا هذه المشكلة في العام الماضي «وأن المسألة للادارة الحالية للبنك المركزي عن دعمها لودائع بنك البتراء للمواطن والبنوك والمؤسسات المالية، فلقد جاءت هذه الادارة بعد ان عاش الاردن بازمة نقدية ومالية حادة فاين كانت ادارة البنك المركزي واقصد بعضها لا كلها عندما كان البنك البتراء يتصرف تصرفات غير قانونية، ان واجبنا ان نوجه السؤال للقاتل لا للطبيب المعالج فيما اذا اصاب او اخطأ بعلاجه.

هنالك طريقين للحل الطريق الافلاسي وبالتالي يخسر المواطنون اموالهم ويؤدي الى سلسلة من الافلاسات الاقتصادية واما دعم دوافع المواطنين ان النظرية الاولى نظرية التفليس هي تطور النظرية الرومانية القديمة عندما كان يوزع جسد المدين بعد قتله بين الدائنين وبنسبة ديونهم والنظرية الاسلامية التي تقوم بالتكافل الاجتماعي للجميع «والغارمين» وهذا ما زلنا نطبقه حتى الان في قرانا وعشائرنا، ولاي غاية اثارة هذه المشكلة كل سنة والحساب من هذه الاواني المستطرقة والمصالح الشخصية يجب ان نعف عنها الآن لان ما يواجهه هذا البلد من احداث هو اهم بكثير مما نراه بنوافذ ضيقة ارجو ان اشكر الحكومة على هذا الجهد الطيب في مشروع قانون الموازنة واؤيد المشروع كما ورد من الحكومة وشكرا.

دولة رئيس المجلس: شكرا معالي الأخ وبعد ان فرغ المجلس من مناقشة مشروع الموازنة ترفع الجلسة ربع ساعة فقط وبعدها نعود للاجتماع لسماع رد دولة رئيس الوزراء ومواصلة عملنا وشكرا.

«وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة»

دولة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، نستأنف هذه الجلسة وندعوا دولة رئيس الوزراء الى الرد على مناقشة المجلس الكريم لمشروع قانون الموازنة.

دولة رئيس الوزراء:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركات.

يسعدني وانا بصدد تقديم ردي على ملاحظات وتوصيات اللجنة المالية لمجلسكم الكريم وملاحظات بعض الاخوة الاعيان المحترمين حول مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩١ ان انوه واشيد بجهود اللجنة المالية الكريمة التي بذلتها اثناء دراستها لهذا المشروع واتقدم لها بالشكر والتقدير على الملاحظات والتوصيات التي تضمنها تقريرها الذي بين ايديكم مؤكدا على ان الحكومة ستولي هذه التوصيات عناية خاصة ودراسة مستفيضة.

لقد سبق وان اجابت الحكومة من خلال ردها على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وكلمات السادة النواب المحترمين على كثير من النقاط التي تضمنها تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم وكلمات السادة الاعيان المحترمين وتضمنت اجابات الحكومة رأيها حول معظم المواضيع بما في ذلك السلف الاستثنائية التي تم الحصول عليها قبل ١٩٨٩/٥/١ من البنك

المركزي وقضية بنك البتراء وسبب اصدار قرارات من لجنة الامن الاقتصادي لمعالجتها وموازنات المؤسسات المستقلة وسبب عدم ادراجها ضمن الموازنة العامة للدولة، ومعالجة الزيادة في دعم المواد التموينية الاساسية من خلال حساب الانجار في وزارة التموين، والبطالة وتوجهات الحكومة لمعالجتها.

وسأبين فيما يلي وجهة نظر الحكومة بشأن بعض ابعض القضايا التي اوردها تقرير اللجنة المالية والسادة الاعيان:

اولا: الخسائر التي اصابت الاقتصاد الاردني بسبب ازمة الخليج

كما سبق وان بينت الحكومة فقد كان الاردن اول دولة يتقدم لمجلس الامن طالبا التشاور معه بصدد المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها بسبب ازمة الخليج وذلك تنفيذا لاحكام المادة (٥٠) من ميثاق الامم المتحدة والتي تنص على ما يلي:

«اذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة تدابير منع او قمع فان لكل دولة اخرى - سواء كانت من اعضاء الامم المتحدة ام لم تكن تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في ان تتذاكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل».

ونتيجة لهذه المشاورات وقيام الاردن بدعم مطالباته بالدراسات الموثقة اصدر ممثل الامين العام للامم المتحدة تقريرا حول الخسائر التي تكبدها الاردن بموضوعيه وواقعية كما ناشد الدول الاعضاء تفهم وضع الاردن وتقديم الدعم العاجل له، كما استمرت الحكومة باجراء اتصالات مكثفة على اعلى المستويات مع مؤسسات دولية واقليمية ودول اخرى لحصول الاردن على التعويضات الضرورية وقد افلحت هذه الاتصالات وحصلت المملكة خلال هذا الشهر على مبالغ سيكون لها اثر فعال في تمكين المملكة من استيعاب الاثار السلبية الناجمة عن الازمة وستستمر الحكومة في ايلاء هذا الموضوع اهمية خاصة.

ثانيا: المديونية الخارجية وارتفاع عبئها:

تشارك الحكومة اللجنة المالية الرأي بان عبء المديونية الخارجية للدولة كان ولا زال مرتفعا بالمقاييس الدولية ولذا فان الحكومة سعت منذ عام ١٩٨٩ الى تخفيف اعباء هذه المديونية من خلال اعادة جدولتها، ولا شك ان ازمة الخليج ادت الى زيادة اعباء هذه المديونية لما كان لها من تأثير سلبي على صادرات الاردن من الخدمات والسلع والحد من قدرة الاردن على خدمة ذلك الدين. وسوف تستمر الحكومة في جهودها لتخفيف اعباء هذا الدين من خلال اعادة جدولة الاقساط والفوائد لفترات طويلة نسبيا مع فترات امهال مناسبة تتفق مع قدرات الاقتصاد الوطني على خدمة الدين دون التأثير على تلبية حاجاته من السلع والخدمات الخارجية المشروعة، كما ان الحكومة لن تتوانى عن استغلال اي فرص سانحة اخرى تؤدي الى تخفيف اعباء هذا الدين على نحو يتجاوز التخفيف الذي يتحقق من خلال اعادة الجدولة.

ثالثا: التضخم:

تشير البيانات الاحصائية الاولية ان نسبة التضخم خلال هذا العام ستقل عن ال (١٠٪) وترى الحكومة ان في ذلك انجاز جيد اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الاردن تعرض لضغوط تضخمية كبيرة خلال العام الماضي وان الاختلالات الداخلية والخارجية الناجمة عن ازمة الخليج اسهمت في ارتفاع نسبة التضخم، ومما يجدر ذكره ان مستوى الاسعار في الربع الثاني من هذا العام بالمقارنة مع الربع الاول اظهر استقرارا ملحوظا الا ان مستوى الاسعار شرع ثانية للتعرض للضغوطات نتيجة لازمة الخليج.



رابعا: نقل المواد المتكررة في قانون الموازنة السنوي.

اقترحت اللجنة المالية الكريمة نقل المواد المتكررة في قانون الموازنة السنوي الى قانون تنظيم الميزانية العامة.

في هذا المجال ترى الحكومة انه لا ضرورة لاجراء هذا التعديل لان المواد التي يشير اليها تقرير اللجنة المالية بانها مواد متكررة هي مواد تنظم صلاحيات الانفاق وضبطه واحكام الرقابة عليه وتعتمد نصوصها على تصنيف الموازنة وتبويبها وان تنفيذ توصية اللجنة الكريمة يعني تجميد عملية التصنيف والتبويب الحالي للموازنة على الرغم من انها عملية مرتبطة بالتحديث والتطوير المستمرين في ظل الظروف والمتطلبات الاقتصادية المتسجدة والتي تحتاج الى اعادة النظر بنصوصها في ضوء ذلك.

ومما يجدر ذكره هنا ان دائرة الموازنة العامة عند اعدادها لمشروع قانون الموازنة العامة تأخذ بعين الاعتبار تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات المرعية والتي من ضمنها قانون تنظيم الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ حيث ضمن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ الجداول الملحقة التي تظهر الوضع المالي لايرادات ونفقات الحكومة وحجم القروض الداخلية والخارجية تنفيذا لفقرات المادة السابعة من القانون المذكور.

كما ان تصنيف الموازنة وتبويبها وفق طبيعة الانفاق لكل وزارة او دائرة في فصل مستقل جاء وفقا لنص الفقرة (جـ) من نفس المادة، والحكومة ترحب باي اقتراحات محددة يقدمها مجلسكم الكريم في هذا المجال.

خامسا: الفقر والبطالة

تقدر الحكومة الاهتمام الملحوظ الذي اولته اللجنة المالية لموضوع الفقر والبطالة وهي تشارك اللجنة الرأي بان ذلك من التحديات الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، ولقد سبق وان بينت الحكومة لمجلس النواب تقييمها لسوق العمل وتطوراته والسياسات التي تراها مناسبة لمعالجة هذه المشكلة.

اما بالنسبة لموضوع الفقر فان الحكومة تولي هذا الموضوع اهمية قصوى، ولابد هنا ان اشير الى ان سياسات محاربة جيوب الفقر هي جزء من السياسات العامة للدولة وان اعادة تنشيط الاقتصاد الوطني ومعاودة تحقيقه لنسب نمو صحية ومقبولة يؤدي تلقائيا الى المساهمة الفعالة في معالجة هذا الامر، وترى الحكومة في هذا المجال انه من انجع الوسائل لمحاربة جيوب الفقر يأتي من خلال توفير مزيد من فرص التدريب والتأهيل للمواطن الاردني والذي تعتبره من اولوياتها الاولى.

وقد اولت الحكومة موضوع محاربة جيوب الفقر ومعالجة البطالة اهمية خاصة عند اعداد مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١ وذلك من خلال اعتماد سياسات ورصد مخصصات منها:

١ - رصد المخصصات الكافية لمؤسسة التدريب المهني لتمكينها من زيادة عدد المتدربين الاردنيين خلال عام ١٩٩١ بنسبة تتجاوز (٤٠٪) عما كانت عليه خلال هذا العام.

٢ - توفير المخصصات الكافية لصندوق المعونة الوطنية واعادة النظر في اسلوب عمله لتحسين فعاليته وتحقيق الاهداف التي انشيء من اجلها.

٣ - انشاء صندوق التنمية والتشغيل والذي باشر عمله مؤخرا حيث وفرت له الموارد المالية الضرورية لتمكينه من اداء مهامه على اكمل وجه.

٤ - الاستمرار في دعم المواد التموينية الاساسية وتوجيه الدعم لمستحقيه.

٥ - توفير الخدمات الاساسية للمواطن وخاصة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

٦ - رصد المخصصات الكافية لدعم الجمعيات الخيرية والتطوعية ورفدها لزيادة دورها الفاعل في معالجة جيوب الفقر.

ومما يجدر ذكره ان ما نشر في الصحف حديثا عن اتساع جيوب الفقر في المملكة لا يعتمد على مسوح اجتماعية واقتصادية تمثل الواقع الحقيقي الفعلي وستسعى الحكومة الى اجراء مسوح كافية لتحديد اتجاهات جيوب الفقر وذلك باسرع وقت ممكن.

سادسا: مشروع التطوير التربوي

اوصت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم توفير مبلغ (٥٠٠) الف دينار كان ملتزما بها لمشروع التطوير التربوي باسلوب قانوني حفاظا على تنفيذ هذا المشروع.

وفي هذا المجال ارجو ان ابين لمجلسكم الكريم بان المبلغ المطلوب توفيره غير ملتزم به وانه يمثل التمويل الداخلي العائد لمشروع نطوير كلية التربية في الجامعة الاردنية وكلية العلوم التربوية في جامعة اليرموك والذي لم يتم طرح عطاءاته بعد، علما بانه قد سبق وان تم رصد المخصصات لهذه الغاية في قانون الموازنة لسنة ١٩٩٠ ولم ينفق اي مبلغ منها.

وستسعى الحكومة لتامين التمويل المحلي اللازم لذلك في حال طرح العطاءات والمباشرة في تنفيذها وفق القوانين والانظمة المرعية.

سابعا: جامعة مؤتة

تشارك الحكومة اللجنة المالية الرأي حول موضوع جامعة مؤتة باعتبارها قيد الانشاء والتجهيز وستسعى الحكومة لتوفير مزيد من التمويل اللازم لهذه الجامعة الفتية من خلال الموارد المالية المخصصة للجامعات ومن خلال الموازنة الطارئة في حال توفر مصادر التمويل لذلك.

تاسعا: عجز الموازنة قبل التمويل

جاء في تقرير اللجنة المالية الكريمة ان عجز الموازنة قبل التمويل هو (٩ر٣٤١) مليون دينار كما ورد في عجز المادة (٣) من مشروع القانون.

وفي هذا المجال ترى الحكومة ان اللجنة المالية لمجلسكم الكريم لم تجانب الصواب في تحديد العجز قبل التمويل والبالغ (٧ر٢٠٦) مليون دينار وليس (٩ر٤٣١) مليون دينار كما جاء في تقريرها.

واود ان اوضح هنا بان مبلغ ال (٩ر٣٤١) مليون دينار الوارد في عجز المادة (٣) من مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩١ يمثل مصادر التمويل من القروض الداخلية والخارجية وليس العجز قبل التمويل، كما اود ان اضيف هنا الى ان اعادة النظر في تصنيف الموازنة لتضم ثلاثة اجزاء هي الموازنة الجارية والموازنة الرأسمالية وموازنة التمويل جاء ليتفق مع الاعراف الدولية ولتجنب اعتبار تسديد القروض نفقة رأسمالية في حين ان النفقة الرأسمالية تمت عند سحب قيمة القرض.

١ - المساعدات والمنح والقروض الميسرة الطويلة الاجل:

في ضوء ازمة الخليج واثارها السلبية على الاقتصاد الاردني ونتيجة التزام الاردن بقرار الحظر الصادر عن مجلس الامن فقد تعهدت بعض الدول الاجنبية تعويض الاردن عن خسائره بتجهيز الموارد المالية عن طريق تقديم منح وقروض طويلة الاجل وميسرة بسعر فائدة يتراوح من (١ - ٣٪) وبفترة سماح تتراوح بين (٧ - ١٠) سنوات وفترة السداد تصل الى (٣٠) سنة وهذا يعني ان نسبة المنح في هذه القروض لن تقل عن ٥٠٪ كما ان قوانين هذه الدول تشترط ان تكون هذه المساعدات على شكل قروض ميسرة وليس على شكل هبات او منح.

في موضوع شراء سفينة البترول وانشاء خزانات للنفط الخام.

لقد تم رصد مبلغ (٥) ملايين دينار في البرنامج الاستثماري ضمن وزارة المالية لشراء سفينة بترول بهدف نقل وتخزين النفط في ميناء العقبة وبشكل سريع لمواجهة الظروف الطارئة الناتجة عن عدم انتظام ورود النفط للاردن بالطرق الاعتيادية واود ان اشير في هذا المجال ان ذلك لا يتناقض مع رصد االمخصصات البالغة (١٠) ملايين دينار في الموازنة الطارئة بهدف انشاء خزانات للنفط في مناطق محددة في الاردن وذلك لغايات توفير مخزون استراتيجي للنفط والتي يحتاج انشاؤها الى فترة طويلة نسبيا.

اما موضوع كلية تأهيل المعلمين العالية:

التي انشأت قبل عامين ونصف وهي تابعة لوزارة التعليم العالي لاستقبال المعلمين من حملة دبلوم كليات ا لمجتمع وتاهيلهم للحصول على درجة البكالوريوس اثناء خدمتهم وقد فتحت لها فروع تباعا في مناطق عدة وهناك مطالبات لفتح فروع اخرى في مناطق اخرى، لقد اثير هذا الموضوع في مجلس النواب واجابت الحكومة في جلسة مجلس النواب بان هناك دراسة تجري حاليا حول كلية التأهيل تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بشأنها:

اما عن بنك البتراء وكما هو معلوم لدى الاخوة الاعيان.

لقد كان بنك البتراء هو ثاني بنك تجاري في الاردن من حيث حجم القروض والودائع وتبين للبنك المركزي من خلال متابعته لسجلاته ونشاطاته انه يرتكب مخالفات رئيسية للقوانين والانظمة وانه غير قادر على دفع الاحتياطي النقدي الضروري على موجوداته من العملات الاجنبية مما اعطى مدلولا اخر على ان ادارة البنك لم تكن تحافظ على موجوداته بالشكل الصحيح.

وتزامن ذلك مع تعرض الاقتصاد الوطني وسوق صرف العملات الاجنبية لضغوطات كبيرة ولم يكن ممكنا ان يسمح لاكبر ثاني بنك في المملكة من ان يتوقف عن تسديد ودائعه لان ذلك يؤدي الى تعريض الجهاز المصرفي والاقتصاد الاردني لانهيار يصعب تجاوزه.

ووجد البنك المركزي ان القوانين المدنية لا تسمح لمعاجلة مشكلة بنك البتراء بشكل فعال وسريع ولذلك نسب البنك معالجة الموضوع بموجب قرار يصدر عن لجنة الامن الاقتصادي مع التوجه الى دمجه مع بنك الاردن والخليج كجزء من عملية اعادة هيكلة الجهاز المصرفي ونظرا لارتفاع عجز البنك تقرر ان تتم تصفيته بموجب قرار يصدر عن لجنة الامن الاقتصادي بقصد تقليص العجز الى ادنى حد ممكن كما حول ملف البنك كاملا الى المحكمة العرفية مع اعطائها الصلاحيات لمتابعة الموضوع بكامله وملاحقة المتسببين لهذه المشكلة.

ولا شك كلنا نعلم عن موضوع بنك البتراء وزاد علمنا اتساعا اثناء الازمة الاقتصادية التي مرت في شهر ١٩٨٩/٤ وكنا نعلم من الاقوال التي تجري في السوق المصرفي بان هناك مضاربات على الدولار وكانت بعض الاصابع تشير بان بنك البتراء وراء هذه المضاربات وكان هذا البنك قبل هذا التاريخ قد احتاج الى سيولة وقد بلغ الضخ فيه ما يقدر ب ٦٥ مليون دينار لانقاذ وضع هذا البنك ومن بعد ذلك عندما تفاقمت الامور علما بانه كان يجري تفتيش على سجلات البنك ولكن هذا التفتيش كان يعطى لهؤلاء المفتشين بان الصورة واضحة لانه لم تجري ملاحقة على هذه المبالغ في المصارف الخارجية لم تتوضح مشكلة بنك البتراء الا عندما تعاقد البنك مع شركة محاسبية عالمية معروفة واستمرت هذه الشركة في العمل لمدة تتجاوز عن ثمانية اشهر الى ان وضحت الحجم الحقيقي لبنك البتراء الان نقول ان الخسارة كيت وكيت ولكنا متى عرفنا ان هذه الخسارة بهذا الحجم امضى البنك المركزي ولجان متعددة من البنوك الاردنية ومن بيوتات مال اجنبية محاسبية مشهورة في العالم بقيت فترة طويلة حتى علمت ما هو الحجم لهذه المشكلة وكان البنك المركزي قد تعهد بداية بانه يضمن ودائع المواطنين الاردنيين جميعا لان الشائعات وصلت للمودعين وحصل هجوم كاسح على بنك البتراء لاسترداد هذه الودائع وعجز البنك عن مواصلة التسديد اضطر البنك المركزي بان يعلن ان الودائع مضمونة للمواطن الاردني فهدأت نفوس الناس لريثما ينتهي التدقيق في اعمال البنك طبعا لا استطيع في الاشخاص والتهم وو.. الخ لان القضية امام المحكمة الى ان تبت المحكمة في هذا الموضوع

ولا يجوز لي ان اخوض في المسائل والتهم والجرائم التي تم ارتكابها لريثما تبت المحكمة في هذا الموضوع ولكن لاعطي تصور للاخوة الاعيان بانني عندما طلبت اوراق هذه القضية جلبت لي في سيارة شاحنة وليس اضبارتين او ثلاثة او اربعة، تدقيق اللجان الخارجية وتدقيق اللجنة التي كلفتها هيئة التحقيق واوراق تحقيقية وخلاصات لا تعد ولا تحصى وكما ذكرت لي هيئة التحقيق بانها كانت تبدأ التحقيق من الساعة ٨ صباحا الى الساعة ١١ر٣٠ مساء بشكل متواصل فهي قضية كما ذكر بعض الاخوة اننا مررنا عنها ولم نمر على الطرق الاحتياطية الشيطانية بهذا الشكل طبعا اقول بان بداية ان نأخذ قرار بتفليس هذا البنك لا نعرف ما هي الاثار الى اين تصل وكنا واثقين بانه ستفلس بنوك اخرى نتيجة تفليسة هذا البنك لان هناك ودائع كبيرة في هذا البنك وستفلس مكاتب مالية كثيرة بدون ما تأشر لي استاذ حمد انا بعطي معلومات مسؤول عنها ليست معلومات من قفى اليد وستفلس تجارات ومؤسسات وشركات هذا مبلغ ٢٥٠ مليون نحن نقول عنه ٢٥٠ مليون دينار الى اين تصل الحلقة ونحن لا نزال لم نخرج من ازمة اقتصادية عصفت بنا هل نعيد الكرة؟ لم نأخذ نفس!! ولقد استوعب الاقتصاد الاردني هذه الصدمة من الناحية المالية والاقتصادية استوعبها وتخطينا وكان هدفنا ان نتخطى تلك العقبة لا ان نقف امامها ونقول عنها اننا لا نستطيع تجاوزها وعلى كل حال كرر الحديث في موضوع بنك البتراء ونحن كحكومة نقول لا مانع لدينا ونحبذ واذا صار لقاء دولة الرئيس بين مجلس الاعيان وبين مجلس النواب ليعطى تقرير مفصل ومناقشة مفصلة عن هذا الموضوع نضع كل شيء امام مجلس الامة في جلسة مشتركة طبعا لا اريد ان ادخل في النظام الداخلي والدستور وكذا .. الخ هي قضية موجودة امام القضاء ننتظر فصل القضاء فيها ولكن للاطلاع على كامل المعلومات وكامل التعليمات وكامل قرارات لجنة الامن الاقتصادي ليس لدينا اي مانع ان يجري عرض كامل وشامل لقضية بنك البتراء امام مجلس الامة لنضع النقاط فوق الحروف ونرفع اي تساؤل او اي تشكيك في هذا الموضوع.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

وفي الختام ارجو ان اسجل شكري لمجلسكم الكريم وتقديري لملاحظات وتوصيات اللجنة المالية والاخوة الاعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ مؤكدا لمجلسكم الكريم حرص الحكومة على استمرار مسيرة التعاون الهادف والبناء مع السلطة التشريعية لتحقيق افضل خدمة لهذا الوطن وتمكينه من تجاوز المحن والازمات بقوة ومنعه بتوجيه راعي المسيرة ورائد الامة جلالة الحسين بن طلال حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمان في ١٢ جمادى الثاني ١٤١١هـ الموافق ٣٠ كانون الاول ١٩٩٠.

دولة رئيس المجلس: شكرا دولة الرئيس والان الاستاذ المقرر لنتابع مهمتنا في امر الموازنة وارجو السكرتارية ان تضع الاوراق المطلوب

الموافقة عليها امام السيد المقرر.

السيد المقرر:

السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس هل ممكن ان اسأل نقطة نظام نقطة واحدة فيما قاله دولة الرئيس يتوجب ان يسمعها المجلس.

دولة رئيس المجلس: استاذ الان مهمتنا.. وهذه القضية اجرائية ستتابع الموضوع.

السيد حمد الفرحان: يا سيدي هي القضية الاجرائية قناعات المجلس ارجوك تعطيني دقيقة واحدة دقيقة واحدة، يا سيدي قال دولة رئيس الوزراء عبارة مهمة جدا، اذا كان ليس لها تصحيح سوف اسحب اي اعتراض الى قضية بنك البتراء دقيقة واحدة اعطيني اياها، دولة الرئيس تكرم وقال بانه ضمنت الودائع لكي لا تفلس مؤسسات عديدة الافلاس لمؤسسات عديدة امر خطر اوافق عليه اعتقد لا يزال دولة الرئيس تحت معلومات عامة وليست رقمية، امامي قرار من البنك المركزي بمقدار الودائع التي كانت في بنك البتراء يوم ٨/٢ لجميع المؤسسات المالية في الاردن ٥٥ مليون دينار لو ضمنت هذه لقبلت القرار هذه الوثيقة من البنك المركزي يقول مجمل الودائع للمؤسسات المالية هذه الوثيقة جاءت من دولتك اذا كان هناك غيرها قدموها!! لا يجوز القول لو لم نضمن تفلس الدنيا طالما رقمكم هكذا، اذا الرقم ٢٥٠ سوف نعدل رأينا في قضية بنك البتراء، هذا ما اردت ان اقوله لذلك يجب متابعة الموضوع وشكرا.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: مادام دولة الرئيس فتح النقاش فتح.

دولة رئيس المجلس: لم يفتح النقاش هو ذكر كلمة.



دولة رئيس الوزراء: فتح نقاش! نعم كان ٥٥ مليون دينار للمؤسسات والمفروض اما تسحبها المؤسسات تدخل في التفليس لكن ونحن في معالجة بنك البتراء اتينا لتلك البنوك التي وضعت تلك الودائع الكبيرة ولم نسامحها اتخذنا اجراءات معينة بحقها لان البنوك هذه عندما تسحب اموالها قبل المواطن المسكين لانها تعرف السوق تعرف مجريات السوق ولذلك عاقبناها ايضا في التصفية هذا معروف ولكن بنفس الوقت هذا الذي اريد ان اقوله انه نحن نتوقف على ٢٥٠ مليون غلط ايضا لان من الذي قال اننا سوف لم نحصل شيء نحصل ملايين ليس معناه الديون ميتة وراحت التحصيل مستمر في هذا الموضوع ٥٥ مليون للبنوك غير الشركات المالية كما هو معلوم عندما يكون بنك في وضع متضعضع يمنع سحب المال منه سواء

بنك او غير بنك ولكن هناك توجها أساسياً اننا سنعطي المودع الاردني وديعته ولذلك اخذ هذه معالجة تعالج كل قضايا البنوك يا معالي المقرر ليس اول معالجة تعالج فيها بنك البتراء بهذه الطريقة قبله بنك القاهرة عولج.

السيد حمد الفرحان: وكان خطأ.

دولة رئيس الوزراء: في وجهة نظرك خطأ، في وجهة نظري صح ومئة صح.

دولة رئيس المجلس: نعود الى عملنا بالنسبة لمشروع قانون الموازنة.

السيد حمد الفرحان: مقرر اللجنة، شكرا دولة الرئيس، سانتظم دولة الرئيس اذا تكرمت سوف يتلى الان اذا سمحتم قانون الموازنة.

قانون رقم (١) لسنة ١٩٩١
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/١/١

المادة ٢ ـ تقرر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ بما يلي:

أ ـ الايرادات ٩٠٢٥٠٠٠٠٠ دينار

ب ـ النفقات ١١٠٩٢١٠٠٠٠ دينار

المادة ٣ ـ يغطي العجز وقدره (٢٠٦٧٠١٠٠٠) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (١٣٥٢٠٠٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٣٤١٩١٠٠٠٠) دينار

المادة ٤ ـ أ ـ تخصص القروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للانفاق على تنفيذ تلك المشاريع

ب ـ تخصص الايرادات المبينة في الموازنة الطارئة المتأتية من المساعدات والمنح والقروض والمقدرة بمبلغ (١٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة فيها والتي لا يجوز انفاقها الا بعد تحقق المساعدات والمنح والقروض الواردة في الموازنة العامة غير الطارئة، الا اذا توافر التمويل لمشروع او اكثر في الموازنة الطارئة يتفق عليه مع الجهة المانحة، كما لا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها بقرار من



مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

جـ - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون:

أ - يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناءا على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

جـ - اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، تنقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة الثانية.

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ - لا يجوز الالتزام باي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الاوامر المالية او طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة.

و - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة ٦ - أ - يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في العمل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب - يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

المادة ٧ - لايجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل اخر الا بقانون.

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى اية مجموعة اخرى او بالعكس.

جـ - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٢)،)١١٣(، (١١٤)، (١١٦)، (١١٧) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد.

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة، يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة.

المادة ٩ - أ - يقتصر التعيين على مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية على الاشخاص الذين لا تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية.

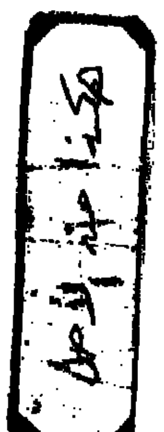
ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الراسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

جـ - تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية، بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.

المادة ١٠ - على الرغم مما ورد في اي قانون او اي نظام آخر يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها.

المادة ١١ - تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه.

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون، كما تتولى دائرة الموازنة



العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال الصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

دولة رئيس المجلس: الان امام المجلس الكريم مشروع القانون كما تلاه السيد المقرر من يوافق على مشروع هذا القانون رجاءا رفع الايدي؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: من الذين لا يوافقون؟

صوت المجلس بالاجماع ما عدا عضوين من المجلس.

السيد حمد الفرحان: ثلاثة اعضاء.

دولة رئيس المجلس: من الثالث نعم نعم اذا الاستاذ عمر النابلسي الاستاذ نجيب الرشدان الاستاذ حمد الفرحان والان نأتي الى فصول الموازنة.

السيد حمد الفرحان، مقرر اللجنة: ساقرأ المصحح كما جاء من النواب، الابواب كما يلي:

السيد المقرر: سأتابع قراءة الفصول بندا بندا.

جدول رقم (١) اجمالي الايرادات والتمويل المقدرة للسنة المالية ١٩٩١ (بالالف دينار)

الفصل رقمه	الفصل عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٩١	ايضاحات
	الايرادات المحلية		
١	الضرائب على الدخل والارباح	٩٠٠٠٠	
٢	الضرائب الجمركية	٢٠١٥٠٠	
٣	الضرائب الاخرى	٥٣٠٠٠	
٤	الرخص	٣٤٠٠٠	
٥	الرسوم	٦٥٥٠٠	
٦	البرق والبريد والهاتف	٨٢٠٠٠	
٧	العوائد والارباح	٥٠٥٠٠	
٨	الفوائد المستردة	٢٢٠٠٠	
٩	الايرادات المختلفة	١٠٤٠٠٠	
	مجموع الايرادات المحلية	٧٠٢٥٠٠	
١٠	المساعدات المالية	١٥٠٠٠٠	
١١	اقساط القروض المستردة	٥٠٠٠٠	
	مجموع الايرادات	٩٢٥٠٠	
	مصادر التمويل		
١٢	القروض الخارجية		
	١ - قروض لتمويل مشاريع انمائية	٨٨٥٠٠٠	
	٢ - قروض مؤسسات دولية	١٩٢٧٥٠	
	٣ - قروض مشتريات الحبوب	٤٢٩٠٠	
	مجموع القروض الخارجية	٣٢٤١٥٠	
١٣	القروض الداخلية	١٧٧٦٠	
	مجموع التمويل	٣٤١٩١٠	
	مجموع الايرادات والتمويل	١٢٤٤٤١٠	

جدول رقم (٢)
اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

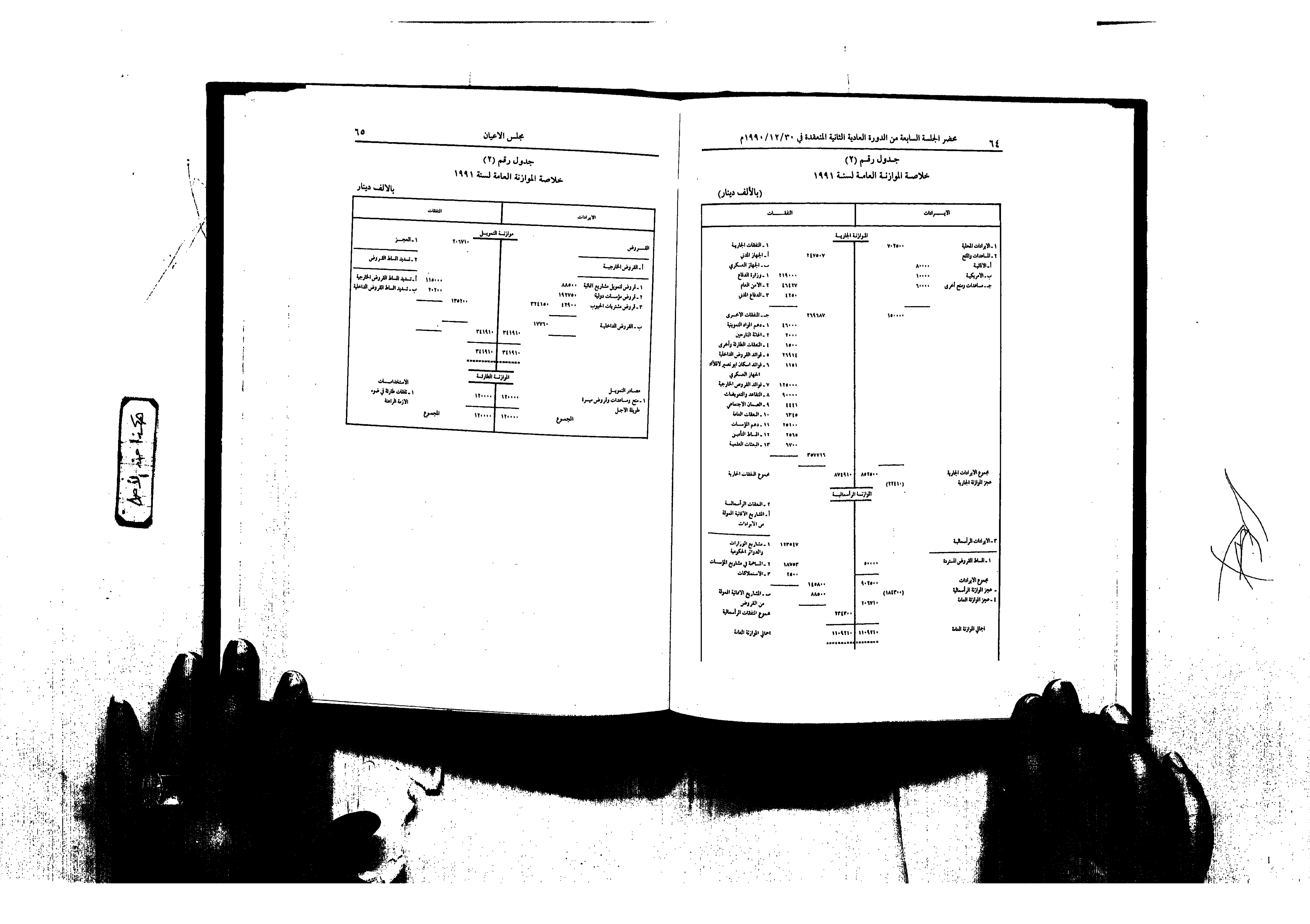
(بالالف دينار)

الخدمات	الفصل: رقمه	الفصل: عنوانه	النفقات: الجارية	النفقات: الرأسمالية: الممولة من الايرادات	النفقات: الرأسمالية: الممولة من القروض	مجموع الفصل	مجموع الخدمات
الادارة العامة	١ -	الديوان الملكي الهاشمي	٦٢٧٠	-	-	٦٢٧٠	
	٢ -	مجلس الامة	١٢١٥	-	-	١٢١٥	
	٣ -	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٧٤٧	-	-	٧٤٧	
	٤ -	ديوان المحاسبة	٩١٢	-	-	٩١٢	
	٥ -	ديوان الخدمة المدنية	٢٣٠	-	-	٢٣٠	٩٦٧٤
الدفاع	١١ -	وزارة الدفاع	٢١٩٠٠٠	-	-	٢١٩٠٠٠	
الامن والنظام الداخلي	١٢ -	المركز الجغرافي الملكي الاردني	٧٤٤	٩٠	-	٨٣٤	
	٢١ -	وزارة الداخلية	١٥٢٦	٧٢	-	١٥٩٨	
	٢٢ -	وزارة الداخلية/دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٣٣٣	٢٧	-	٢٣٦٠	
	٢٣ -	وزارة الداخلية/الامن العام	٤٦٤٣٧	٦١٦٥	-	٥٢٦٠٢	
	٢٤ -	وزارة الداخلية/الدفاع المدني	٤٢٥٠	١١٧٦	-	٥٤٢٦	
	٢٥ -	وزارة العدل	٣٦٧٢	٧١٢	-	٤٣٨٤	
	٢٦ -	دائرة قاضي القضاة	١١١٣	٢٠	-	١١٣٣	٢٨٧٣٣٧
الشؤون الدولية	٣١ -	وزارة الخارجية	٩٠٩٠	١٨٠	-	٩٢٧٠	
	٣٢ -	وزارة الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٥٨	-	-	٢٥٨	٩٥٢٨
الادارة المالية	٤١ -	وزارة المالية	٣٥٥٣٠٨	٤١٦١٨	-	٣٩٦٩٢٦	
	٤٢ -	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة	١٧٠	-	-	١٧٠	
	٤٣ -	وزارة المالية/دائرة الجمارك	٣٣٢٨	٢٧٥	-	٣٦٠٣	
	٤٤ -	وزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل	٢٠١٠	٥٠	-	٢٠٦٠	
	٤٥ -	وزارة المالية/دائرة الاراضي والمساحة	٢٢٦٨	١٠٠	-	٢٣٦٨	
	٤٦ -	وزارة المالية/دائرة اللوازم العامة	٥٨٤	٨	-	٥٩٢	٤٠٥٧١٩
خدمات التنمية الاقتصادية	٥١ -	وزارة الصناعة والتجارة	١٠٢٦	٨٤	-	١١١٠	
	٥٢ -	وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	٦٠٣	٢٣٦٥٥	٨١٥٠٠	١٠٥٧٥٨	
	٥٣ -	وزارة التخطيط/دائرة الاحصاءات العامة	٧٢٢	٥٦٥	-	١٢٨٧	
	٥٤ -	وزارة السياحة والاثار/السياحة	٦٢٩	١٠٠	-	٧٢٩	
	٥٥ -	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٥٠٦	٣٧٢	-	١٨٧٨	
	٥٦ -	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٢٠٩	١٠٠	-	٣٠٩	
	٥٧ -	وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية.	١٧٦٢	١٠٠٠٠	-	١١٧٦٢	
	٥٨ -	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٩٦٠	٢٤٦٠٠	-	٢٧٥٦٠	
	٥٩ -	وزارة الاشغال العامة والاسكان/دائرة العطاءات المركزية.	٥٥	-	-	٥٥	

جدول رقم (٢)
اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

(بالالف دينار)

الخدمات	الفصل: رقمه	الفصل: عنوانه	النفقات: الجارية	النفقات: الرأسمالية: الممولة من الايرادات	النفقات: الرأسمالية: الممولة من القروض	مجموع الفصل	مجموع الخدمات
	٦٠ -	وزارة الاشغال العامة والاسكان/دائرة التطوير الحضري.	٣٥٨	-	-	٣٥٨	
	٦١ -	وزارة الزراعة	٥٥٩٠	٢٧٨١	-	٨٣٧١	
	٦٢ -	وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي	٢٦٥	-	-	٢٦٥	
	٦٤ -	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	٣٥٠٤	٤٢١٥	٧٠٠٠	١٤٧١٩	
	٦٥ -	وزارة التموين	١١١٤	٢٤٠٠	-	٣٥١٤	١٧٧٦٧٥
الخدمات الاجتماعية	٧١ -	وزارة التربية والتعليم	٩٨٠٠٠	٦٥٠٠	-	١٠٤٥٠٠	
	٧٢ -	وزارة التعليم العالي	٥٨٩٣	٤٤٣	-	٦٣٣٦	
	٧٣ -	وزارة الصحة	٤٨٣٥٠	٩٢٧٧	-	٥٧٦٢٧	
	٧٤ -	وزارة التنمية الاجتماعية	٢٧٤٢	٥٧٧	-	٣٣١٩	
	٧٥ -	وزارة العمل	٦٣١	-	-	٦٣١	١٧٢٤١٣
الخدمات الثقافية والاعلامية	٨١ -	وزارة الاعلام	٦٥٥	-	-	٦٥٥	
	٨٢ -	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٧٩٦٢	١٥٦١	-	٩٥٢٣	
	٨٣ -	وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنية	٤٥٣	٦٠	-	٥١٣	
	٨٤ -	وزارة الشباب	١٦٤٤	٥٨٠	-	٢٢٢٤	
	٨٥ -	وزارة الثقافة	٨٤٥	٢٤	-	٨٦٩	
	٨٧ -	وزارة السياحة والاثار/دائرة الاثار العامة	٥١٥	٢٩٥	-	٨١٠	١٤٥٩٤
خدمات المواصلات والنقل	٩١ -	وزارة النقل والاتصالات	١٧٣	-	-	١٧٣	
	٩٢ -	وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي.	٥٢١٨	٢١٢	-	٥٤٣٠	
	٩٣ -	وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية.	١٣٨٣٥	٥٣٠٠	-	١٩١٣٥	
	٩٤ -	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٥٢٢٥	١٥٠٠	-	٦٧٢٥	
	٩٥ -	وزارة النقل والاتصالات/دائرة الارصاد الجوية	٧١١	٩٦	-	٨٠٧	٣٢٢٧٠
		المجموع	٨٧٤٩١٠	١٤٥٨٠٠	٨٨٥٠٠	١١٠٩٢١٠	١١٠٩٢١٠



جدول رقم (٢)

خلاصة الموازنة العامة لسنة ١٩٩١

(بالألف دينار)

الإيـــرادات

البند			
الموازنة الجارية			
١ - الايرادات المحلية		٧٠٢٥٠٠	
٢ - المساعدات والمنح			
أ - الالمانية	٨٠٠٠٠		
ب - الامريكية	١٠٠٠٠		
جـ - مساعدات ومنح اخرى	٦٠٠٠٠		
		١٥٠٠٠٠	
مجموع الايرادات الجارية			٨٥٢٥٠٠
عجز الموازنة الجارية		(٢٢٤١٠)	
الموازنة الرأسمالية			
٣ - الايرادات الرأسمالية			
١ - اقساط القروض المستردة			٥٠٠٠٠
مجموع الايرادات			٩٠٢٥٠٠
- عجز الموازنة الرأسمالية		(١٨٤٣٠٠)	
٤ - عجز الموازنة العامة			٢٠٦٧١٠
اجمالي الموازنة العامة			١١٠٩٢١٠

النفقـــات

البند			
الموازنة الجارية			
١ - النفقات الجارية			
أ - الجهاز المدني		٢٤٧٥٠٧	
ب - الجهاز العسكري			
١ - وزارة الدفاع	٢١٩٠٠٠		
٢ - الامن العام	٤٦٤٢٧		
٣ - الدفاع المدني	٤٢٥٠		
جـ - النفقات الاخرى		٢٦٩٦٨٧	
١ - دعم المواد التموينية	٤٦٠٠٠		
٢ - اغاثة النازحين	٢٠٠٠		
٤ - النفقات الطارئة وأخرى	١٥٠٠		
٥ - فوائد القروض الداخلية	٢٦٩١٤		
٦ - فوائد اسكان ابو نصير لافراد الجهاز العسكري	١١٥١		
٧ - فوائد القروض الخارجية	١٢٥٠٠٠		
٨ - التقاعد والتعويضات	٩٠٠٠٠		
٩ - الضمان الاجتماعي	٤٤٤١		
١٠ - النفقات العامة	٦٣٤٥		
١١ - دعم المؤسسات	٢٥١٠٠		
١٢ - اقساط التأمين	٢٥٦٥		
١٣ - البعثات العلمية	٦٧٠٠		
		٣٥٧٧١٩	
مجموع النفقات الجارية			٨٧٤٩١٠
الموازنة الرأسمالية			
٢ - النفقات الرأسمالية			
أ - المشاريع الالمانية الممولة من الايرادات			
١ - مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية	١٢٣٥٤٧		
٢ - المساهمة في مشاريع المؤسسات	١٨٧٥٣		
٣ - الاستملاكات	٢٥٠٠		
		١٤٥٨٠٠	
ب - المشاريع الالمانية الممولة من القروض		٨٨٥٠٠	
مجموع النفقات الرأسمالية			٢٣٤٣٠٠
اجمالي الموازنة العامة			١١٠٩٢١٠

جدول رقم (٢)

خلاصة الموازنة العامة لسنة ١٩٩١

بالالف دينار

الايرادات

البند			
موازنة التمويل			
القـــروض			
أ - القروض الخارجية			
١ - قروض لتمويل مشاريع المانية	٨٨٥٠٠		
٢ - قروض مؤسسات دولية	١٩٢٧٥٠		
٣ - قروض مشتريات الحبوب	٤٢٩٠٠	٣٢٤١٥٠	
ب - القروض الداخلية		١٧٧٦٠	
			٣٤١٩١٠
			٣٤١٩١٠
الموازنة الطارئة			
مصادر التمويل			
١ - منح ومساعدات وقروض ميسرة طويلة الاجل			١٢٠٠٠٠
المجموع			١٢٠٠٠٠

النفقات

البند			
موازنة التمويل			
١ - العجز		٢٠٦٧١٠	
٢ - تسديد اقساط القروض			
أ - تسديد اقساط القروض الخارجية	١١٥٠٠٠		
ب - تسديد اقساط القروض الداخلية	٢٠٢٠٠		
		١٣٥٢٠٠	
			٣٤١٩١٠
			٣٤١٩١٠
الموازنة الطارئة			
الاستخدامات			
١ - نفقات طارئة في ضوء الازمة الراهنة			١٢٠٠٠٠
المجموع			١٢٠٠٠٠

جدول رقم (٤)

مقارنة الايرادات والتمويل

بالالف دينار

الفصل رقمه عنوانه	اعادة تقدير ١٩٨٩	اعادة تقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
الايرادات المحلية			
١ - الضرائب على الدخل والارباح	٥١٢٨٢	١١٣٢٨٥	٩٠٠٠٠
٢ - الضرائب الجمركية	١٨١٣٨٣	٢١٢٠٠٠	٢٠١٥٠٠
٣ - الضرائب الاخرى	٤١١٥٦	٦٣٢٣٧	٥٣٠٠٠
٤ - الرخص	٣٢٢٧٢	٣٩٠٠٠	٣٤٠٠٠
٥ - الرسوم	٦٢٣٥٠	٧٠٦٣٦	٦٥٥٠٠
٦ - البرق والبريد والهاتف	٦٢٦٥٢	٨٠٢٢٤	٨٢٠٠٠
٧ - العوائد والارباح	٢٩٢٤٠	٥٦٧٠٠	٥٠٥٠٠
٨ - الفوائد المستردة	١٥٤١٤	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
٩ - الايرادت المختلفة	٨٩٥٤٨	٩٠٩٩٨	١٠٤٠٠٠
مجموع الايرادات المحلية	٥٦٥٣٩٧	٧٤٦٠٨٠	٧٠٢٥٠٠
١٠ - المساعدات المالية	٢٦١٧٢٥	١٦٢٦٠٠	١٥٠٠٠٠
١١ - القروض المسترده	٢٨٣٥٢	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مجموع الايرادات	٨٥٥٤٧٤	٩٣٨٦٨٠	٩٠٢٥٠٠
مصادر التمويل			
١٢ - القروض الخارجية			
١ - قروض لتمويل مشاريع انمائية	٧٠٣٨٩	٥٧٥١٥	٨٨٥٠٠
٢ - قروض مؤسسات دولية	١١٣٨٩٠	٦٨٤٠٠	١٩٢٧٥٠
٣ - قروض مشتريات الحبوب	...	١٥٠٠٠	٤٢٩٠٠
مجموع القروض الخارجية	١٨٤٢٧٩	١٤٠٩١٥	٣٢٤١٥٠
١٣ - القروض الداخلية	٤٣٨٥٢	٤١٥٤٧	١٧٧٦٠
مجموع التمويل	٢٢٨١٣١	١٨٢٤٦٢	٣٤١٩١٠
مجموع الايرادات والتمويل	١٠٨٣٦٠٥	١١٢١١٤٢	١٢٤٤٤١٠

جدول رقم (٥) مقارنة النفقات الجارية (بالالف دينار)

رقمه	الفصل عنوانه	المقدر ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
١ -	الديوان الملكي الهاشمي	٧٤٧٩	٧٤٤٣	٦٢٠٤	٦١٧٨	٦٣٧٠
٢ -	مجلس الامة	٨١٨	٦٦٧٫٥	١٢٧٨٫٥	١١٣٧	١٣١٥
٣ -	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٩٩١	٦٨١٫٥	٧٣٠٫٩	٦٨٧	٧٤٧
٤ -	ديوان المحاسبة	٨٠٠٫٥	٧٨٩	٨٧٨٫٣	٨٦٥	٩١٢
٥ -	ديوان الخدمة المدنية	٣٠٦	٢٩٧٫٥	٣١٥٫٤	٢٩٩٫٤	٣٣٠
١١ -	وزارة الدفاع	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢١٩٠٠٠
١٢ -	المركز الجغرافي الملكي الاردني	٨٩٠	٨٠٦	٨٢٥٫٧	٧٣١	٧٤٤
٢١ -	وزارة الداخلية	١٤٦٢	١٤٦١	١٥٤٦٫٨	١٥١٨	١٥٢٦
٢٢ -	وزارة الداخلية/دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٠٠٠	١٧٥٥	٢١٦٣٫٥	٢٠٦٤	٢٣٢٣
٢٣ -	وزارة الداخلية / الامن العام	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠	٤٥٥٢٥	٤٥٥٢٥	٤٦٤٣٧
٢٤ -	وزارة الداخلية/الدفاع المدني	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠	٤٢٥٠
٢٥ -	وزارة العدل	٣٤٣٠	٣٠٦٨	٣٢٧٥٫٣	٣٢٨٤٫٥	٣٦٧٢
٢٦ -	دائرة قاضي القضاة	١١٠٢	١٠٥٢	١١٢٠	١٠٦٢	١١١٣
٣١ -	وزارة الخارجية	٨٠٠٧	٧٩٢٠	٨٥٩٠٫٥	٨٥١٠	٩٠٩٠
٣٢ -	وزارة الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٩٠	٢٥٧	٢٦٨٫١	٢٥٧	٢٥٨
٤١ -	وزارة المالية	٢٩٨٦٧٨	٢٩٧٧٢١٫٢	٣٧٨٥٢٢٫٤	٣٧٨٥١٥	٣٥٥٣٠٨
٤٢ -	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة	١٣٨	١٣٤	١٤٥٫٩	١٣٥٫٤	١٧٠
٤٣ -	وزارة المالية / دائرة الجمارك	٢٥٥٣	٢٤٤٩	٢٧١٩٫٧	٢٦٤٩	٣٣٢٨
٤٥ -	وزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل	١٩٩٦	١٩٦٩	١٩٥٢٫٥	١٨٧٣	٢٠١٠
٤٥ -	وزارة المالية/دائرة الاراضي والمساحة	٢١٦٨	٢١٥٣	٢٢١٦٫٦	٢٢١٠	٢٢٦٨
٤٦ -	وزارة المالية/دائرة اللوازم العامة	١٠٠٠	٨٥٠	٨٤٢٫٥	٧٥٥	٥٨٤
٥١ -	وزارة الصناعة والتجارة	٩٠٤	٨٨٩	٩٤٢٫٢	٩٠٠	١٠٢٦
٥٢ -	وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	٦٧٢	٦١١	٦٢٢٫٨	٦١٢	٦٠٣
٥٣ -	وزارة التخطيط/دائرة الاحصاءات العامة	٥٩٩	٥٩٦	٦٣٧٫٤	٦٣٧	٧٢٢
٥٤ -	وزارة السياحة والاثار/السياحة	٦٣٤	٦٠٥	٦٢٦٫٧	٥٨٢	٦٢٩
٥٥ -	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٢٢٨	١٢٢٥	١٣٤٧٫٨	١٣٤٧٫٥	١٥٠٦
٥٦ -	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	١٨٧	١٧٤٫٨	٢٠٤٫٦	١٦٧	٢٠٩
٥٧ -	وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	١٦٩١	١٦٤٥٫٦	١٦٧٤٫٣	١٦٣٥٫٥	١٧٦٢
٥٨ -	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٨٥٦	٢٧١٥	٢٩٣٦٫٢	٢٧٧٤	٢٩٦٠
٥٩ -	وزارة الاشغال العامة والاسكان/دائرة العطاءات المركزية	٥٩	٥٠	٥٥	٥٢	٥٥
٦٠ -	وزارة الاشغال العامة والاسكان/دائرة التطوير الحضري	٣٩٨	٣٥٨	٣٨٥٫٦	٣٣٧	٣٥٨
٦١ -	وزارة الزراعة	٥٣٧٥	٥٠٣٠٫٩	٥٣٥٧	٥٣٢٠	٥٥٩٠
٦٢ -	وزارة الزراعة/مؤسسة التسويق الزراعي	٢٦٦	٢٥٣٫٣	٢٧٤٫٧	٢٦٢٫٤	٢٦٥
٦٣ -	وزارة المياه والري	٢٠	١١	-	-	-
٦٤ -	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	٣٥٣٩	٣٥١٠	٣٥٦٦٫٩	٣٤٤٥	٣٥٠٤
٦٥ -	وزارة التموين	٩٤٦	٩٢٢	١٠٩٨٫٤	١٠٧٢٫٦٥	١١١٤
٧١ -	وزارة التربية والتعليم	٨٨٠٠١	٨٦٥٥٧	٩٢٩٤٢	٩٢٦٨	٩٨٠٠٠
٧٢ -	وزارة التعليم العالي	٩٢٧٠	٩٦٥٠	٩٩٣٦٫٤	٩١٤٥٫٦	٥٨٩٣
٧٣ -	وزارة الصحة	١٨٣٢٩	١٧٩٥٩	٢١٨٠٣	٢١١٤٥	٤٨٣٥٠
٧٤ -	وزارة التنمية الاجتماعية	٢٥٨٩	٢٥٦٨	٢٦٩٩	٢٦٥١٫٣	٢٧٤٢
٧٥ -	وزارة العمل	٥٦٥	٥٦٢	٥٩٣٫٣	٥٨١	٦٣١
٨١ -	وزارة الاعلام	٩٢٠	٨٩٥٫٥	٧٠٤٫٩٤	٦٣٩	٦٥٥
٨٢ -	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٨٣٤١	٧٥٠٥	٧٧٢٥٫٤٤	٧٦١٢	٧٩٦٢

جدول رقم (٥) — مقارنة النفقات الجارية — بالالف دينار

الفصل رقمه	عنوانه	الفعلي ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
٨٣ -	وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنية	٤٦٠	٤٢١	٤٤٨ر٩	٤٤٢	٤٥٣
٨٤ -	وزارة الشباب	١٢٢٠	١١٩٢	١٥٤٦ر٥	١٥٣٣	١٦٤٤
٨٥ -	وزارة الثقافة	٨٥٤	٦٥٧ر٣	٧١٧ر٦٣	٦٤٩	٨٤٥
٨٦ -	وزارة الثقافة/دائرة المكتبات والوثائق الوطنية	٩٥	٨٤ر٥	١٠٠ر٦٧	٩٣	-
٨٧ -	وزارة السياحة والآثار/دائرة الآثار العامة	٥١٣	٤٧١ر٢	٤٩٣ر٩٥	٤٨٠	٥١٥
٩١ -	وزارة النقل والاتصالات	١٥٠	١٣٩	١٦٧ر٤	١٣٩	١٧٣
٩٢ -	وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي	٤٧٢٣	٤٦٦١	٤٩٥١ر٥	٤٩٤١	٥٢١٨
٩٣ -	وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	١٠٢٧٥	٩٩٣٢	١٠٠٣٩	١٠٠٢٧	١٣٨٣٥
٩٤ -	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٥٢٢٠	٥٠٧٠	٥٣٢٢ر٥	٥٢٣٣	٥٢٢٥
٩٥ -	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٦٨٩	٦٧٥ر٥	٧٠٥	٦٩٥	٧١١
	المجموع	٧٥٦٩٢٥ر٥	٧٤٩١٩٠ر٣	٨٤٨٩٩٨ر٤٣	٨٤٥٤٢٣ر٢٥	٨٧٤٩١٠

جدول رقم (٦)

مقارنة النفقات الرأسمالية

(بالالف دينار)

الفصل رقمه	عنوانه	المقدر ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
٤ -	ديوان المحاسبة	٥٢	٥٢	-	-	-
١٢ -	المركز الجغرافي الملكي الاردني	٤٠	٢٨	١٥٠	١٥٠	٩٠
٢١ -	وزارة الداخلية	١٣٥	١٣٠	٥٦٠	٤٥٢	٧٢
٢٢ -	وزارة الداخلية/دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٥	٢٥	-	-	٣٧
٢٣ -	وزارة الداخلية/الامن العام	٦٨٢١	٦٨٢١	٦٩٠٠	٦٩٠٠	١١٦٥
٢٤ -	وزارة الداخلية/الدفاع المدني	٤٥٠	٤٥٠	١٠٨٠	١٠٨٠	١١٧٦
٢٥ -	وزارة العدل	١٤٠	١٣٩	-	-	٧١٢
٢٦ -	دائرة قاضي القضاة	٧٥	٧٥	-	-	٢٠
٣١ -	وزارة الخارجية	٢٠٢٥	١٩٣١	٣٢٠	٢١٠	١٨٠
٤١ -	وزارة المالية	٩٢٠١٣	٨١٤٩٤	٣٨٢٧٣	٣٨٢٧٣	٤١٦١٨
٤٣ -	وزارة المالية/دائرة الجمارك	٥٢٣	٤٣٣	٥٤٠	٣٤٧	٢٧٥
٤٤ -	وزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل	٧٠	٧٠	٢٠	٢٠	٥٠
٤٥ -	وزارة المالية/دائرة الاراضي والمساحة	١٧١	٩٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٦ -	وزارة المالية/دائرة اللوازم العامة	-	-	١٣٠	٤٨	٨
٥١ -	وزارة الصناعة والتجارة	٣٣٥	٢٧٧	٢٥٠	٢٥٠	٨٤
٥٢ -	وزارة التخطيط/المجلس القومي للتخطيط	٩٥٠٠٠	٨٨١٦٠	١١٥٥٨٠	٧٤٩١٩	١٠٥١٥٥
٥٣ -	وزارة التخطيط/دائرة الاحصاءات العامة	٣١٥	٣١٥	٣٩٠	٣٩٠	٥٦٥
٥٤ -	وزارة السياحة والآثار/السياحة	٩٤	٩٤	١٣٠	١٠٩	١٠٠
٥٥ -	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٢٧٠	٢٧٠	٣٥٠	٣٣٥	٣٧٢
٥٦ -	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	-	-	-	-	١٠٠
٥٧ -	وزارة الطاقة والثروة المعدنية/سلطة المصادر الطبيعية	٩٠٩٠	٨٩٣٠	١٠٥٩٠	١٠٤٧١	١٠٠٠٠

جدول رقم (٦)

مقارنة النفقات الرأسمالية — بالالف دينار

الفصل رقمه	عنوانه	الفعلي ١٩٨٩	اعادة التقدير ١٩٨٩	المقدر ١٩٩٠	اعادة التقدير ١٩٩٠	المقدر ١٩٩١
٥٨ -	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٣٠٧٨٠	٣٠٥٤٠	٢٨٠٠٠	٢٧٠٣٨	٢٤٦٠٠
٦١ -	وزارة الزراعة	١٥٠٠٠	١٤٧٢	٢١٧٥	٢٠٥٩	٢٧٨١
٦٤ -	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	١٣١٠٠	١٠٤٩٩	١٤٧٤٤	٦١٥٧	١١٢١٥
٦٥ -	وزارة التموين	٣٨٧	٣٨٨	٤٩٧	٣٣٢	٢٤٠٠
٧١ -	وزارة التربية والتعليم	٤٢٣٠	٣٧٧٧	١٠٥٠٠	٩١٩٧	٦٥٠٠
٧٢ -	وزارة التعليم العالي	٤٥٠	٣٥٤	٤٠٠	٢٦١	٤٤٣
٧٣ -	وزارة الصحة	٢٢٥٠	٨٤١	٢٦٠٠	١٤٧	٩٢٧٧
٧٤ -	وزارة التنمية الاجتماعية	٦٦	٦٦	٥٥٠	٤١٦	٥٧٧
٧٥ -	وزارة العمل	٩	٩	٥٠	٩	-
٨٢ -	وزارة الاعلام/مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	١٢١٥	٧٢٨	١٩٩٠	١٥٤٤	١٥٦١
٨٣ -	وزارة الاعلام/وكالة الانباء الاردنية	-	-	-	-	٦٠
٨٤ -	وزارة الشباب	٥٤٠	٥٠٧	٣٥٠	٢٩٥	٥٨٠
٨٥ -	وزارة الثقافة	-	-	-	-	٢٤
٨٧ -	وزارة السياحة والآثار/دائرة الآثار العامة	٣١٥	٣١٥	٣٠٥	٢٩٦	٢٩٥
٩١ -	وزارة النقل والاتصالات	٣٣٠	-	-	-	-
٩٢ -	وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي	١٣٠	١٠٣	١٠٠	٩٢	٢١٢
٩٣ -	وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	٤٥٠٠	١٥٥٧	٥٥٠٠	٣١٧٠	٥٣٠٠
٩٤ -	وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني	٢٠٥٠	١٨٧٥	١٩٥٠	١٧٩٨	١٥٠٠
٩٥ -	وزارة النقل والاتصالات/دائرة الارصاد الجوية	٢٠٠	١٧٥	٧٥	٧٢	٩٦
	المجموع	٢٦٩٧٠٦	٢٤٢٨٣٤	٢٤٥١٤٩	١٨٨٢٦٣	٢٣٤٣٠٠

دولـة رئيس المجلس: الان نـأتي الى توصيات اللجنـة وقرارهـا هل يـوافق المجلس الكريم على قرار وتوصيات اللجنة؟

الجميع : موافقون

دولة رئيس المجلس: بالاجما شكرا لكم وهذا هو مشروع قانون الموازنـة العامـة للسنة المالية ١٩٩١ كما اقره المجلس.

وبعد ان اقر المجلس الكريم موازنة العام الجديد ندعو الله ونضرع اليه ان يكون عام خير وامن ومنعـة واستقرار لـلاردن ونجاح وتـوفيق لصاحب الجلالة وحكومته الرشيـدة في خدمـة الوطن على خير صورة والله الموفق.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

دولة رئيس مجلس الامة
احمد اللوزي